الاربعاء 14 أيلول 2022
العدد 4726 السنة السابعة عشرة
Mercredi 14 Septembre 2022 nº 4726 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

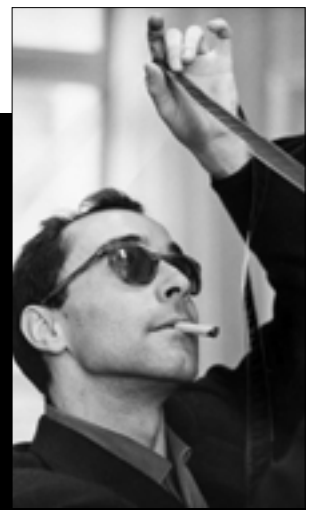

جان لوك غودار
الابن الرهيب للسينما العالمية

18

إسرائيل تميل إلى الاتفاق لكنها تخشى منح المقاومة صورة انتصار

تحذير عون يحرّك الملف الحكومي [2]

المدرسة الرسميّة
التسجيل لا يعني العودة

[6 ـ 7]

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

قرارات الفصل في التيار
هل ينجح زياد أسود حيث فشل الآخرون؟

4

ملف

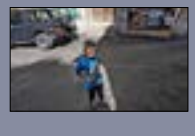

أوسلو تنهي العقد الثالث
الضفة لا تستكين

10

البرازيل

انبعاث النموذج الملهم
لولا دا سيلفا أقرب إلى الفوز

14

قضية اليوم

الضغوط تمنع تعيين قاض رديف في قضية المرفأ

ميقاتي لتعويم الحكومة مع تعديل طفيف

يستمر لبنان في حال ضياع وسط عدم وضوح المشهد الإقليمي - الدولي وارتداداته المُحتملة داخلياً، وتستمر أيضاً المراوحة في ملف تشكيل الحكومة المتعثر منذ أشهر وتعطيل عمل مجلس النواب والتسليم بالفراغ الرئاسي مع دخول استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية الأسبوع الثاني من موعده الدستوري. وكما يُمر الوضع الخارجي بمسارات تفاوضية شائكة، في ملف الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة وملفات أخرى من بينها استئناف حوار طهران والرياض، يبدو لبنان في

> **ميقاتي يتلقى نصائح محلية وخارجية لتأليف الحكومة بأي ثمن وعدم أخذ البلاد إلى مواجهة**

سباق سلبي مع هذه المجريات. وهذا السباق هو أولاً نتاج للصدام الدولي الإقليمي المحتدم، وثانياً لأن الأطراف الداخلية تسعى إلى تكريس وقائع جديدة في السياسة في الفترة الفاصلة عن تسوية كبيرة.

وقد انشغلت الأوساط السياسية في تفسير مقاصد الرئيس ميشال عون في حديثه إلى «الأخبار» أمس عن أنه يخشى «مؤامرة الدقيقة الأخيرة». وبينما رفض عون توضيح ما قاله لعدد من سائليه، إلا أن مصادر معنية أشارت إلى مخاوف من لجوء أطراف الجبهة المواجهة له إلى اجتهادات دستورية تسمح لهم بالبحث عن ثغة نيابية للحكومة الحالية من دون الحاجة إلى مرسوم يوقعه رئيس الجمهورية، أو أن يصار إلى إعلان اجتهاد دستوري من غالبية نيابية إلى طلب أكثر من جهة من حزب الله التدخل نظراً لعلاقاته المفتوحة مع كل أطراف النزاع.

وقال مصدر قريب من القصر الجمهوري إن حراك الساعات الـ24 الماضية أعطى إشارات مختلفة عن السابق، حيث يظهر أن الرئيس نجيب ميقاتي بدأ يتلقى نصائح محلية وخارجية تدعوه إلى تأليف الحكومة بأي ثمن وعدم أخذ البلاد إلى مواجهة وليس الفراغ فقط، وهو ما دفع برئيس حكومة تصريف الأعمال إلى تقديم عروضات جديدة تستند إلى التشكيلة الحكومية الحالية مع تعديلات طفيفة.

وبدا أن معظم المعنيين في أجواء «استئناف الاتصالات وإعادة طرح فكرة تعويم الحكومة الحالية كما هي، لأنها رغم سيئاتها أفضل من الفراغ الكلي في السلطة». ولفتت المصادر إلى أن «حزب الله دخل على الخط الحكومي من باب تقديم النصيحة»، لكن «الأمور لم تنضج، لأن الرئيس ميقاتي يطالب تارة بتغيير وزير المهجرين عصام شرف الدين وحده، وطوراً بأن يشمل التغيير أيضاً وزير الاقتصاد أمين سلام لتعيين وزير من عكار، فيما يلتزم الرئيس عون الصمت حتى يرسو ميقاتي على صيغة نهائية».

في المقابل تحدثت المصادر عن تقدّم الاهتمام بالاستحقاق الرئاسي من قبل كل القوى. وفي هذا الإطار، تأتي مبادرة تكتل نواب «التغيير» الذين استكملوا أمس جولاتهم على الكتل النيابية لاستكمال شرح هذه المبادرة بهدف «الوصول إلى لبننة الاستحقاق» بحسب ما قال بيانهم. وأمس، التقى الوفد تكتل «لبنان القوي» وكتلتي «التنمية والتحرير» و«الوفاء للمقاومة»، وقالت مصادر «التغييريين» إن «اللقاءات اتسمت بالكلام العمومي الذي لم يشكّل مادة خلافية إن لجهة تجنّب الفراغ أو لبننة الاستحقاق». وأشارت إلى أن «التوافق مع الكتل حتى الآن بنسبة 70%»، لافتة إلى أن «اللقاء الأطول كان مع كتلة الوفاء للمقاومة، والذي طرحت فيه عناوين عدة أهمها الملف الرئاسي». وكان لافتاً انسحاب النائبة سينتيا زرازير من الدقائق الأولى لاجتماع تكتّلها مع التيار الوطني الحر برئاسة جبران باسيل، في حركة استعراضية لا تدفع إلى الثقة بجدية العمل السياسي.

من جهة أخرى، وفيما يمضي مجلس القضاء الأعلى في تنفيذ قرار وزير العدل هنري الخوري تعيين قاض رديف للمحقق العدلي في جريمة تفجير المرفأ طارق البيطار، تستمر الحملة السياسية والإعلامية والشعبوية ضد القرار، ما أفشل توصل مجلس القضاء الأعلى في جلسته أمس إلى أي اتفاق. وعلمت «الأخبار» أن اتصالات تجرى مع عدد من القضاة للقبول بهذه المهمة، لكن من الواضح أنهم يرفضون لحملات الترهيب ويرفضون تعيينهم. ومن بين الأسماء التي جرى التواصل معها القضاة فادي عنيسي ومارون أبو جودة ونقولا منصور وسامر ليشع، الذين لم يتجاوب أي منهم مع المبادرة، فيما لا تزال المساعي مستمرة للوصول إلى حل.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

مؤشرات تقاطع سياسي حول مرشحين جديين

على بعد اسابيع معدودة من انتهاء عهد الرئيس ميشال عون، فتح باب النقاش الجدي حول اسماء مرشحين تتقاطع حولها قوى سياسية غير حليفة. ابتعاد حزب الله عن التسمية المباشرة لاي من حلفائه يسهم في تزكية هذا النقاش

هيام القصيفي

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تتحدث معلومات موثوقة يجري تداولها في وسط سياسي ضيق عن أسماء مرشحين لرئاسة الجمهورية مطروحة بجدية بين قوى سياسية تتكتم على هويتها، وأن هناك مؤشرات أولية على احتمال تقاطع المواقف عليها. وتؤكد المعلومات أن عملية جس النبض حول هذه الأسماء بدأت بين قوى سياسية غير حليفة. وتشير إلى أن بورصة الأسماء المتداولة والشخصيات التي يروّج لها وسطاء وعاملون على خط الرئاسيات، من دون تكليف رسمي من أي من المعنيين مباشرة بالملف الرئاسي، تختلف عما هو مطروح في المشاورات الخلافية. وتضيف، في المقابل، أن ثمة قوى سياسية تعمد إلى حرق أسماء يُفترض أنها «مستحقة» ومعروف أنها على علاقة جيدة بها، لإزاحتها عن مسار الترشيحات.

وبحسب المعلومات، فإنه بخلاف انحسار التداول العلني في الملف الرئاسي، يُسجّل حراك في الكواليس بدأ ينشط منذ أيام. وما ظهر حتى الآن أن كل القوى الأساسية المعنية التي تعمل حالياً على تجميع الأوراق الرئاسية، لم تقفل الباب أمام إمكان إجراء الانتخابات الرئاسية، ولو في الأيام الأخيرة للمهلة الدستورية. لا بل إن الذين يُفترض أنهم متشدّدون في اختيار المرشحين الذين يقبلون بهم، فتحوا الباب نصفياً أمام مشاورات وحوارات مع كل الأطراف للوصول إلى تفاهم على شخصية رئاسية. وفي الاعتقاد، بحسب ما رشح من الجولات الأولى للمشاورات غير المباشرة، أن هناك تسليماً بأن الفراغ مكلف على كل القوى السياسية من دون استثناء، وأن هذه القوى لا تبدي استعدادها لتحمّل الكلفة، نظراً إلى الخسائر التي ستلحق بها نتيجة تضافر العوامل السلبية والمؤثرة في قواعدها، في حال كانت احتمالات التوافق على مرشح مقبول من الجميع مرتفعة. لا سيما أن الوضع الداخلي لا يحتمل تبعات ما سيجري بعد 31 تشرين الأول، في ظل حدّة الانقسام السياسي والانهيار الاقتصادي والأمني. كما أن المنطقة لا تحتمل، تبعاً للأزمات المتفاقمة، أزمة جديدة ستنشأ حكماً في لبنان، في وقت ينشغل رعاة لبنان إقليمياً ودولياً بتبعات اقتصادية وسياسية تشغل المنطقة.

وتقول المعلومات إن بعض القوى السياسية الأساسية دخلت، بناء على ذلك، جدياً في مرحلة جوجلة الأسماء، وجسّ النبض حولها في صورة أكثر وضوحاً. وهي تتصرف وكأنها استبعدت كلياً الأسماء المرشحة المنتمية إلى أطراف النزاع، بما في ذلك المرشحون التقليديون، وأن المطروح جدياً أسماء مرشحين بعيدين كل البعد من التجاذبات ويمكن أن يحظوا بدعم القوى الأساسية، ولا يشكلون استفزازاً لأي منها.

وبحسب بعض العاملين على خط تحريك الملف الرئاسي، فإن ما يعزز هذا التوجه أن حزب الله يرسل رسائل واضحة بعدم سلوكه المسلك نفسه قبل انتخاب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. فالحزب الذي كان في تلك المرحلة متشدداً إلى حد التمسك بعون سنتين ونصف سنة من الفراغ وما قبلها، كان يتصرف من وحي صعود قوته الإقليمية وذهابه إلى الحرب في سوريا ورغبته في حماية ظهره داخلياً. وهو اتخذ لاحقاً قرار فك الاشتباك مع الرئيس سعد الحريري ورسّخ دخوله إلى السلطة عبر تسوية عون - الحريري. لكنه، خلافاً لمرحلة حكومة اللون الواحد أو رفض تشكيل حكومة أكثرية، بعد انتخابات عام 2009، أصرّ في مرحلة عون رئيساً على تشكيل حكومات وحدة وطنية ودعا جميع القوى السياسية إلى المشاركة فيها، حتى في السنة الأخيرة التي أعيد فيها تكليف الحريري من دون نجاحه في تشكيل الحكومة، أصر الحزب على انضمام الجميع إليها وتحمل المسؤولية جماعياً، رغم أن دعوته في نظر معارضيه كانت لتغطية قوته التي فرضها من الداخل. هذا الأداء يشكل حجر أساس في تعامل قوى أساسية مع موقف حزب الله من الاستحقاق الرئاسي. فالحزب لم يسم أي مرشح ولم يدعم أياً من حلفائه المفترضين، ولم يقارب الاستحقاق كما قاربه في مرحلة الفراغ التي تلت خروج الرئيس ميشال سليمان من القصر الجمهوري. وهذا في حد ذاته يمكن البناء عليه، ويعوّل عليه حلفاؤه ومعارضوه رغم اختلاف الحسابات بينهم. علماً أن المعارضين والحلفاء لا يزالون يقاربون موضوع الانتخابات الرئاسية، في حد ذاته، بهدوء مدروس تحت سقف عنوان وحيد هو ضرورة إجرائها في موعدها من دون فتح معارك عالية السقوف. والتشنج الذي شهدناه سابقاً والحدّة في المواقف المتقابلة لم يظهرا بعد، على مسافة أسابيع من انتهاء عهد الرئيس عون، ما يسمح بالرهان على احتمالات فتح أقنية حوار أكثر تشعباً مع جميع المعنيين من دون استثناء، مع اقتراب المواعيد الحاسمة. إلا أن العبرة تكون دوماً في اللحظات الأخيرة وفي ترجمة النوايا الحسنة انتخابات رئاسية قبل 31 تشرين الأول.

> **بعض القوى السياسية الأساسية دخلت جدياً في مرحلة جوجلة الأسماء وجسّ النبض حولها**

تقرير

تداعيات الاتفاق البحري على إسرائيل: السلاح والغاز... لا يفترقان

يحيى دبوق

فاوض لبنان الرسمي أكثر من 12 عاماً على الحدّ البحري الاقتصادي مع العدو، اتّسمت المقاربة الإسرائيلية خلالها بالتناقض واتّباع الخيارات المفعّلة لمواجهة حزب الله، وبمحاولة فرض الإرادة على لبنان وتحصيل ما أمكن منه، سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

كانت إسرائيل معنية بالتوصل إلى تسوية، لكن بشروطها وخدمة لأهدافها. لكن ميزان القوى في لبنان، وموقف الرئيس ميشال عون ونبيه بري، منعاها من تحصيل المكاسب التي أرادتها عبر التسوية البحرية. فكان القرار الإسرائيلي - الإسرائيلي: لا استخراج غاز في لبنان قبل الخضوع للشروط الإسرائيلية - الأميركية. إلا أن هذه الشروط قاضت عن حدّها، وباتت جزءاً لا يتجزأ من المقاربة العدائية للبنان وفي خدمة المعركة الكبرى التي تقودها واشنطن وحليفتها لإخضاعه عبر استغلال الأزمة الاقتصادية وتسعيرها، من أجل التوصل إلى اتفاق، ومن ثم رفع الفيتو عن استخراج الغاز، مقابل سلّة فوائد لإسرائيل وأميركا، من بينها إمكان تقييد حزب الله ودوره الحمائي، والتطلع إلى «نزع» سلاحه.

في المقابلة التي أجرتها قناة «الحرة»، منتصف حزيران الماضي، مع «الوسيط» الأميركي عاموس هوكشتين، كان لسان حال الأخير يقول: ارضوا بما يعطى لكم، وكفى عناداً. لا يوجد حق وحقوق، ليس لديكم شيء، وأي اتفاق أفضل لكم من لا شيء.

انتظرت تل أبيب وواشنطن الخضوع اللبناني تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي كانت تتفاقم يوماً بعد يوم، ومعها تفاقم الضغط على اللبنانيين.

وكما هو معلوم، الضغط المدروس والحكيم والهادف لا يطلق على عنانه، وإذا زاد عن حدّه المعقول، فسيستهل من يتعرّض للضغط أي خيار مهما كانت نتائجه، في محاولة لإزالة الضغط. وهو ما حصل فعلاً: إن كان الموت جوعاً أمراً محتوماً، فليكن الموت عبر الحرب، إذ في الخيار الثاني يسبقها خروج من الجوع ومن الموت نفسه.

على خلفية هذا الواقع، جاءت تهديدات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله لتقلب التموضعات رأساً على عقب: لا استخراج للغاز من حقل «كاريش» ما لم يتمكن لبنان من استخراج غازه. المعادلة واضحة. وأتبعت لاحقاً بجرعات تأكيد للجدية، عبر المسيّرات وغيرها من العمليات، التي أعلن عنها أو لم يعلن.

لم يكن في إمكان إسرائيل أن تهضم التهديدات، وخصوصاً أنها عبّرت عن قرار اتخذ بالمبادرة، ولو أدى إلى حرب. مع التقدير المسبق لدى تل أبيب بأن أي مواجهة، على خلفية المنشآت الغازية وبنيتها التحتية وصولاً إلى استهدافها هي نفسها، هو واقع لا يمكن للدولة العبرية أن تتعايش معه، وستكون تبعاته السلبية عالية المستوى، مهما كانت التبعات على الطرف المقابل.

> **إذا ما تلمّست تل أبيب تراجعاً في إرادة استخدام السلاح فستتراجع من الغد عن خضوعها البحري - الغازي**

ورغم الإرباك وتجاذب المواقف المجبولة صمتاً وصراخاً، وطلب التهدئة مع إطلاق التهديدات، والتشديد على ضرورة الحل التسووي في سياق التهديد العسكري، كانت المحصّلة على الشكل الآتي:

أولاً، إعطاء لبنان كل المنطقة الاقتصادية المتنازع عليها وفقاً للخط 23 الذي فاوض عليه العدو ما يزيد على 12 عاماً.

ثانياً، إعطاء لبنان حقل قانا كاملاً مهما توغّل حدّه الجنوبي ضمن المياه الاقتصادية لفلسطين المحتلة.

ثالثاً، تمكين شركات التنقيب من العمل في الحقول اللبنانية بعد رفع الفيتو الأميركي عنها.

والى حين الاتفاق والتوقيع عليه، فهم وإدراك ضمنيان لدى الأطراف الثلاثة، لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة، بأن المبادرة الميدانية وإمكانات التصعيد والمواجهة مرتبطة باستخراج الغاز من كاريش.

تداعيات الخضوع الإسرائيلي متداخلة ومتشعبة وهو ما تعمل حكومة العدو حالياً على الحؤول دونه. إذ إن دفع إسرائيل للتنازل والتراجع، تحت تهديد حزب الله، يعني أن إسرائيل تخشى المواجهة مع الحزب وأن ردعه لها أكثر بكثير مما كان ظاهراً. وبالتالي، فإن الخشية لدى العدو في أن يكون حزب الله، لاحقاً، أكثر ثقة وإقداماً ومبادرة في كل ما يتعلق بالرد على الاعتداءات، وأن تقوده الثقة الى المبادرة الميدانية الابتدائية. ومن شأن خضوع إسرائيل أن ينهي أو يحدّ من استراتيجية الضغط الأميركية بحصار لبنان ومقاومة أزماته.

إلا أن أهم التداعيات هو إدراك إسرائيل، وكذلك حزب الله، أن الواقد الجديد على المعادلة الردعية بين الجانبين، وهو المنشآت الغازية وبنيتها التحتية، من شأنه إبعاد تل أبيب أكثر مما هي عليه الآن، عدائياً عن الساحة اللبنانية، في موازاة رفع مستوى الردع لدى حزب الله. وهذا «السلاح» (المنشآت) يوازي في كثير من أوجهه فاعلية وتأثير السلاح النوعي الدقيق.

وإلى حين الإعلان عن الاتفاق وفقاً لما تبلور إلى الآن، يسعى العدو إلى محاربة شكل الاتفاق وصورته فيه، عبر منع ما أمكن عن الوعي الجمعي لدى جمهور الطرفين: إسرائيل لن تتراجع على خلفية تهديدات نصر الله، وهي أرادت فقط مساعدة اللبنانيين للخروج من أزمتهم عبر تنازلها (أنسنة الخضوع الإسرائيلي)؛ تأجيل استخراج الغاز من كاريش غير مرتبط بالتهديدات وهو نتيجة أعطال تقنية (يبدو أنها لا تنتهي إلا مع الاتفاق)؛ وإطلاق التهديدات وتسعير نبرتها وتوترها، كي تلطف من خضوعها، في سياق خدمة مصلحتها بأن لا يقدم حزب الله على جرعات تذكيرية خلال عملية التفاوض. وهي مقاربة لا تلغي أهمية إدراك حزب الله موقع المنشآت الغازية الإسرائيلية في معادلة الصراع مع الدولة العبرية. قد يُظنّ نتيجة هذه المقاربة أن الحل، وفقاً للإرادة اللبنانية، بات قريباً. الظن، هنا، لا يخلو من وجه صحة، بل هو الأقرب على خلفية أرجح التقديرات، لكن ما قد يعترض هذه النتيجة أنها مرتبطة دائماً بوجود السبب الذي دفع إسرائيل إلى الخضوع. فإن تلمّست تل أبيب تراجعاً في السبب (سلاح حزب الله) وإرادة استخدامه، ستعمد من الغد إلى التراجع عن خضوعها البحري - الغازي، قبل الاتفاق وخلاله وبعده. فالعلاقة السببية لا تنفك بين السلاح والغاز.

الاتفاق «استسلام لنصر الله»

«ما يتبلور بين لبنان وإسرائيل بوساطة أميركية، هو خطأ استراتيجي كبير ستدفع إسرائيل ثمنه غالياً، وهو استسلام كامل لنصر الله». التوصيف يعود للوزير الإسرائيلي السابق، رئيس حزب الليكود العالي، داني دانون، الذي أكد أمس أن إسرائيل ولبنان على وشك توقيع اتفاق على الحد البحري، يعدّ استسلاماً لجميع المطالب اللبنانية، ويتضمّن تمكين لبنان من حقل قانا حصراً، وقال إن «لبنان تنازل عن الخط 29 بعد تقديرات الخبراء بأن هناك حقلاً ضخماً للغاز في المنطقة المتنازع عليها، أي حقل قانا، يمتد حتى حقل كاريش»، إلى الجنوب منه. ووفقاً لدانون الذي تولّى طويلاً منصب سفير إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة، فإن الاتفاق مع لبنان سيّئ لعدة أسباب:

- تخلّت إسرائيل عن حقل غازي ضخم يقدّر عائده بمئات المليارات من الشواقل (3,4 للدولار الواحد)، وهو عائد مالي كبير يعطي للبنان، ومن شأنه أن يعزز حزب الله.

- يشكّل الاتفاق سابقة يبنى عليها في المفاوضات على الحد البحري مع الجانب القبرصي (حقل أفروديت - يشاي) وغيره من حقول الغاز التي تكتشف لاحقاً بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، وربما على الحدود مع مصر.

- الاتفاق يعني استسلاماً كاملاً لتهديدات حزب الله الذي سيدرك أن إسرائيل ترضخ للتهديدات.

من جهته، دافع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، أهارون حاليفا، عن الاتفاق البحري، عبر التأكيد على وجود مصلحة لإسرائيل بأن تكون للبنان منصة بحرية يستخرج منها الغاز، مضيفاً أنه لولا «خطف» لبنان من قبل إيران، لكان انضم إلى ركب التطبيع مع إسرائيل.

وأضاف حاليفا في كلمة أمس في مؤتمر «معهد سياسات مكافحة الإرهاب» في هرتسيليا، أن لحزب الله ثلاث هويات: المدافع عن الطائفة الشيعية، ووكيل إيران، والمدافع عن لبنان الذي خطف الشعب اللبناني. وقال «إن نصرالله يحظى بتقدير كبير في إيران، وفرضية العمل لدىّ ولدى الجيش الإسرائيلي أنه ليس تابعاً بل شريك في اتخاذ القرارات مع الإيرانيين». لافتاً إلى أن هناك احتمالاً في بعض الأحداث أن ينضم حزب الله، ونصرالله على رأسه، إلى دائرة العنف الإيرانية.

وإزاء التهديدات التي أطلقها نصرالله ضد منشآت الغاز في إسرائيل، قال حاليفا: «رفعنا إلى متخذي القرارات (في تل أبيب) تقديراتنا عن احتمالات التصعيد في الساحة الشمالية، وأمل في أن لا يستهين نصرالله بالرد الإسرائيلي إذا قرر التحرك. وأنا أذكر أننا أسقطنا الطائرات المسيرة التي أطلقها نصرالله باتجاه المنصة (سفينة الإنتاج في كاريش) إلا أنه لم يكن هناك أي رد فعل من حزب الله، رداً على المسيرات»، في إشارة منه إلى ما قال إنها «القوة الإسرائيلية العظيمة جداً»، في محاولة لقلب التموضعات بين فعل حزب الله الابتدائي، وانكفاء إسرائيل عن الرد.

تقرير

موسكو منزعجة من بيروت: فترة السماح انتهت

عبدالله قمح

بعد سلسلة متكررة من «الشطحات» اللبنانية، قرّرت موسكو على ما يبدو اعتماد مقاربة جديدة في التعامل مع «الأصدقاء» اللبنانيين، منهية «فترة السماح» لصالح مبدأ التعامل بالمثل، بما يشير إلى الانزعاج الروسي من الأداء اللبناني. وفيما تنفي مصادر مقربة من موسكو أن تكون الأخيرة في وارد «تأديب الدولة اللبنانية أو فرض وصاية قرار عليها»، مؤكدة أن «روسيا لا تعتمد هذه الأساليب»، لكنها تقرّ بأنها «تُعيد تنظيم سياستها مع الدول وفقاً لمصالحها».

> **معلومات عن موافقة موسكو على تزويد لبنان كميات من الفيول لإنتاج الكهرباء**

لسنوات طويلة تجاوز الروس «الفاولات» اللبنانية تفهّماً منهم للحساسية اللبنانية تجاه الضغوط الأميركية... من رفض «صفقة الميغ» عام 2008، مروراً بالوعد الذي قطعه الرئيس سعد الحريري عام 2018 وتراجع عنه بإقرار «اتفاقية التعاون العسكري التقني»، وليس انتهاء ببيان الخارجية الشهير الذي أدان «الاجتياح الروسي لأوكرانيا» مع اندلاع الحرب بين البلدين. لذلك، يبدو أن مبدأ التعامل مع لبنان «على القطعة» هو ما سيسود في المرحلة المقبلة، بدءاً من الأداء الروسي - الصيني في مسألة التجديد لقوات «اليونيفيل» العاملة في جنوب لبنان عاماً إضافياً. صحيح أن عدم الاعتراض الروسي على إدخال تعديلات على مهمات هذه القوات ارتبط بخلل وتقصير لبناني في التنسيق مع الدول الأعضاء تُسأل عنه مندوبة لبنان لدى الأمم المتحدة، غير أنه، وللمرة الأولى، مارست روسيا نوعاً من «الاجتهاد» الذي لا يخدم المصالح اللبنانية، في ما يشبه رسالة بأن «عصر المراعاة قد ولّى»، وأن التعامل مع أي موقف لبناني رسمي سيعتمد على ما يناسب موسكو.

رغم ذلك، تؤكد المصادر أن روسيا لا تتعامل مع الشأن اللبناني «دوغما»، وتفصل بين الشق السياسي والشق الإنساني. لذلك، فإن كل ما يتعلق بالأعمال الإغاثية وتقديم المساعدات للشعب اللبناني، ومسألة إعادة النازحين السوريين إلى ديارهم وما شاكل، «قضايا تتعاطى معها موسكو بكثير من الاهتمام بمعزل عن أي تأثير سياسي». وتشير إلى أن الحكومة الروسية أصدرت، أخيراً، موافقة مبدئية على «هبة» حبوب بناء على طلب تقدم به رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي في أيار الماضي، ويتولى متابعة هذا الملف بين بيروت وموسكو السفير الروسي لدى لبنان الكسندر رودوكوف واللبناني في موسكو شوقي بو نصار. المعلومات تؤكد أن الهبة تتضمن تأمين أطنان من مادة القمح لزوم إنتاج الطحين، تُصرف شهرياً، حتى نهاية العام الجاري وقابلة للتجديد. وقد أضيفت إليها أخيراً كميات إضافية من الحبوب من المفترض أن يحوّل قسم منها إلى الجيش اللبناني، أما بدء التنفيذ فمرهون بمسائل تفصيلية على صلة بـ «البيروقراطية الروسية» وسرعة المتابعة اللبنانية والاتفاق على الكميات والآليات، مع مراعاة بعض التدابير والتعقيدات الناشئة عن الأزمة الأوكرانية. الشق الأكثر أهمية ارتبط بالحديث عن موافقة موسكو على تزويد لبنان كميات من المشتقات النفطية (المحروقات). وفيما أبلغت مصادر في موسكو «الأخبار» بأن الموضوع قيد المتابعة ولم يجرِ لغايته تحديد ماهية المشتقات وكمياتها، كشفت مصادر في بيروت، بأن «موسكو في صدد تزويد لبنان بكميات من الفيول لزوم إنتاج الكهرباء» من دون معرفة ما إذا كانت وزارة الطاقة قد تبلغت رسمياً بفحوى «الهبة الروسية» أم لا.

(هيثم الموسوي)

تقرير

قرارات الفصل في التيار

هل ينجح زياد أسود حيث فشل الآخرون؟

السيناريو نفسه يتكرر كل عامين او اكثر: يتقدّم احد الحزبيين في التيار الوطني الحر باستقالته او يصدر قرار بفصله. فتتوالى الاخبار عن انشقاقات إضافية مؤلمة في صفوف التيار، والانصراف لإعداد حركة اعتراضية ضد رئيس التيار جبران باسيل. التجارب السابقة لم تسفر عن أي حركة تغييرية قوامها المفصولون. فهل يكون فصل النائب السابق زياد أسود بداية التغيير؟

رلى إبراهيم

لم يكن قرار فصل النائبين السابقين ماريو عون وزياد أسود من التيار الوطني الحر مفاجئاً إلا في توقيته. فالإشكالات العلنية بين الرجلين وحزبهما بدأت قبيل الانتخابات النيابية حتى ظنّ كثيرون أن قرار فصلهما سيسبق الاستحقاق الانتخابي أو يليه مباشرة. أول من أمس، غرّا مجلس الحكماء في التيار الوطني الحر فصل أسود إلى «إصراره على ارتكاب عدد من المخالفات المتكرّرة والمتعمّدة للنظام الداخلي رغم توجيه عدة تنبيهات له، وبعد شكاوى بحقه قبل الانتخابات النيابية وخلالها وبعدها، تتعلّق بتهجّمه الدائم على زملائه من مختلف المسؤوليات في التيار في قضاء جزين ما أدّى إلى شرخ ونفور في صفوف التيار». وعدّد المجلس سلسلة أسباب للفصل، منها السياسة الانفرادية، ورفض الدعوة للاجتماع مع قيادة التيار ورئيسه أو الحضور إلى المقر العام أو للممثل أمام مجلس الحكماء.

أسود ردّ على البيان بإعادة نشر تغريدة سابقة لرئيس الجمهورية ميشال عون عن «ولاد الحرام»، ونشر فيديو عن الفساد المالي وشركات التهرب الضريبي مذيّلة برسالة مبطنة إلى رئيس التيار، بالقول: «مثل العادة بتهرب إلى الأمام... شعبكم مغمض بعاطفتو وهيدي أبشع وسايلكم لاستغلاله». واتبعهما بتغريدة أخرى موجّهة إلى باسيل من دون تسميته، تحدث فيها عن محاربة تبييض الأموال الواردة في «برنامج حزبك» فيما «ترشح من طالهم وتغض النظر عنهم». قبل ذلك، ساند أسود زميله المفصول ماريو عون واصفاً رئيس التيار من دون أن يسميه بأنه «فاشل ومتكبّر وما خلّوه».

ويأخذ رفاق أسود على قيادة التيار انحيازها إلى «رؤوس الأموال» على حساب «المناضلين»، و«تسترها على الفاسدين داخل التيار ما تسبب بالشرخ وأدى إلى خسارة الانتخابات النيابية الأخيرة في جزين». ويقول هؤلاء إن أسود «سار وفق تعاليم التيار بمكافحة الفساد والكشف عن الفاسدين ولو كان أحدهم زميلاً»، في إشارة إلى تقدّمه بإخبار لدى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، في شباط الماضي، ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشركة OMT (أحد مؤسسيها هو النائب العوني السابق أمل أبو زيد)، لتلاعبهما بسعر الصرف والمضاربة على العملة الوطنية. وقد وصل الاشتباك بين أسود وأبو زيد قبيل الانتخابات إلى حدّ سحب الأخير ترشحه قبل تدخل رئيس الجمهورية لثنيه عن هذا القرار.

كالعادة، مع كل موجة فصل من التيار، يرى بعض الحزبيين المفصولين سابقاً فيها مناسبة لمحاولة لمّ شملهم. إلا أن كل المحاولات السابقة انتهت قبل أن تبدأ، منها، مثلاً، استحالة اجتماع النائب السابق شامل روكز والقياديين العونيين السابقين نعيم عون وزياد عبس تحت سقف واحد، لا خلال الانتخابات ولا قبلها أو بعدها.

في موازاة ذلك، ينفي أحد نواب تكتل لبنان القوي ما يتردد عن أن فصل أسود أثار استياء قد يدفع بعض نواب التيار، خصوصاً إبراهيم كنعان وسيمون أبي رميا والآن عون، إلى الانشقاق أو تأسيس حركة اعتراضية، واضعاً ذلك في إطار «الإشاعات المعتادة عند كل حادثة مماثلة». ويشير إلى أن النواب قد يراعون أسود على وجه الخصوص بصفته «مناضلاً قديماً وصاحب مواقف شجاعة، لكنهم لن يذهبوا إلى أبعد من تغريدة رفع عتب أو تضامن كلامي»، مؤكداً أن كنعان وعون وأبي رميا «في خندق مختلف كلياً عن أسود الذي كان أقرب منهم إلى باسيل في كثير من الاستحقاقات الداخلية».

حال أسود تختلف عن حال ماريو عون. فالنائب الشوفي السابق أحرق كل المراكب بينه وبين العونيين والأصدقاء، حتى أن قرار فصله لم يستدع تعاطفاً أحد أو أي رد فعل، لا سيما أن عون كان قد صرّح علناً قبيل الانتخابات أنه لن يمنح صوته التفضيلي لمرشح التيار في الشوف. علماً أن التيار «منح ماريو ما لم يمنحه لأحد، من تعيينه نقيباً للأطباء ثم وزيراً فنائباً، وحرص حتى اللحظة الأخيرة على مراعاته وابتلاع كل ما تسببه من إساءات للتيار في الشوف وخارجه إلى أن أصبح بقاؤه أشدّ ضرراً على التيار، تماماً كأسود». بالنسبة للتيار، اتخاذ قرار بفصل مناضلين «مؤلم»، لكن «كان لا بدّ منه خصوصاً مع مبادرة الاثنين إلى شتم أعضاء من الحزب ورئيس الحزب علانية وغض النظر عنهما مرات عدة».

لكن ماذا بعد فصلهما؟ «هو السيناريو نفسه: بدءاً بحملة تلفزيونية تدوم يومين أو ثلاثة وحفلة ردود وتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي تنتهي في غضون أسبوع على أبعد تقدير. وقوام هذا الحديث ليس تعداد أخطاء المفصولين بل مقاربة عملية الفصل باستبدال مرشح بآخر أي عبر تسخيفها وقولبتها لمصلحتهما تماماً كالترويج لفصل زياد عبس كرمى لنقولا صحناوي وشامل روكز كرمى لروجيه عازار والآن زياد أسود كرمى لأمل أبو زيد وماريو عون كرمى لغسان عطاالله». إنما «الحقيقة أبعد من ذلك ويعرفها كل من أسود وعون تمام المعرفة». في جزين، «لم يترك أسود أحداً من شرّه، لا عائلة الحلو ولا رئيس البلدية ولا مدير المستشفى، حتى أنه وصل للتعدي على رئيس مجلس إدارة كازينو لبنان لأسباب شخصية. كل هذه العداوات حالت دون إيجاد التيار أي مرشح من الطائفة السنية للترشح معه في صيدا، على عكس ما تمكن من فعله في عكار وزحلة بنجاح تام». كان يفترض لنتائج الانتخابات النيابية أن تهزّ أسود، على ما تقول المصادر، إلا أنه «اختار إكمال النهج نفسه والتفرّغ فقط لإسقاط التيار لا الخصوم». وعما إذا كان فصل أسود سيضعضع الحزبيين لا سيما أنه أحد الوجوه الرمزية في التيار ويتزامن هذا القرار مع انتهاء ولاية رئيس الجمهورية حيث يسري الحديث عن مزيد من الانشقاقات، تجيب المصادر أن «الانشقاقات لم تكن مؤثرة قبلاً ولن تكون لاحقاً في حال حصلت». وفعلياً، تجربة شامل روكز تطمئن قيادة التيار، «وهي مثال صارخ على أن ما حدا بياخد معو حدا، لأن لا عونيين من دون عون».

> **مصادر التيار: الانشقاقات لم تكن مؤثرة سابقاً ولن تكون لاحقاً في حال حصلت**

(هيثم الموسوي)

تقرير

أزمة «أوجيرو» إلى الحل... و«الأمور سالكة»

ندى أيوب

يبدو أن ملف موظفي هيئة «أوجيرو» ذاهب في اتجاه الحلحلة، وهو ما يُفترض أن يُعلن عنه يوم الجمعة المقبل على أبعد تقدير. عندها سيستكمل الموظفون إصلاح الأعطال المتراكمة، وتنتفي أسباب عودة النقابة إلى الإضراب.

«الأمور سالكة»، كما أكد وزير الاتصالات جوني القرم لـ«الأخبار» حول مسار مفاوضاته مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المالية يوسف الخليل، للسير في التسوية التي عقدها مع نقابة موظفي «أوجيرو» مقابل فك الإضراب نهائياً. ويقضي ذلك أن يوافق عون وميقاتي والخليل على سلفة خزينة لوزارة المالية بقيمة 128 مليار ليرة لدفع بدل غلاء المعيشة لموظفي «أوجيرو».

على الأرض، منذ يوم الجمعة الماضي، أي بعد 10 أيام على إعلان إضرابها المفتوح، علّقت نقابة الموظفين الإضراب لمدة أسبوع، بعد الاتفاق على التسوية مع القرم، والتي ستستفيد بموجبها مما يحقّ لها وفق المراسيم الأربعة: رفع بدل النقل إلى 95 ألفاً، المساعدة الاجتماعية، الراتب التعويضي وبدل غلاء معيشة يدخل في صلب الراتب، ولكن بقيمة مليون و350 ألف ليرة كسائر موظفي القطاع العام، وليس وفق سلسلة الرواتب التي أعدّتها «أوجيرو» والتي نصت على مضاعفة الرواتب بنسبة 2,2% من قيمة أدنى راتب، بحسب ما يسمح لها نظامها المالي الداخلي. عملياً يعني ذلك أن «أوجيرو» عاودت العمل بشكل طبيعي نهاية الأسبوع الفائت، وموظفوها يعملون على إصلاح الأعطال المتراكمة بفعل الانقطاع عن العمل والصيانة خلال فترة الإضراب الذي امتد لأكثر من أسبوع. أما ما تعانيه بعض المناطق من استمرار انقطاع خدمات الإنترنت والاتصالات راهناً فناجم عن تعطل سنترالات أساسية كالمزرعة وبعبدات والشويفات وشكا، ويجري العمل على معالجة أوضاعها تباعاً. سيستمر الموظفون بأداء مهامهم حتى يوم الخميس، نهاية المهلة الممنوحة من النقابة إلى القرم الذي ينتظر منه إبلاغها بأن الرئيس عون وقّع مرسوم سلفة الخزينة، إلى جانب توقيعه مع ميقاتي والخليل المراسيم التطبيقية التي تسمح ببدء سريان المراسيم الثلاثة الأخرى (بدل النقل والمساعدة الاجتماعية وتعويض الإنتاجية)، وتكلفتها مجتمعة حوالي 224 مليار ليرة.

هذا المسار رسمه القرم من خارج اللجنة الوزارية المكلّفة متابعة تداعيات الأزمة المالية على القطاع العام، والتي تعقد جلساتها في السرايا الحكومية برئاسة ميقاتي. عملياً سحب الملف من على طاولة اللجنة التي اتّسمت جلساتها بحسب معلومات «الأخبار» بـ«الفوضى»، إذ تقول مصادر متابعة «كل وزير يغنّي على ليلاه، ويعمل لحلّ أزمة وزارته وموظفيه بعيداً عن أي صورة للتضامن الوزاري. كما أن أحداً لا يملك المعطيات الكافية عن الملف العالق في وزارة زميله».

> **فك الإضراب الجمعة بعد توقيع عون وميقاتي والخليل سلفة خزينة**

تقرير

فضيحة التعذيب في أمن الدولة: الموقوف قضى من الألم الشديد

رضوان مرتضى

كشف التقرير النهائي للطبيب الشرعي غالب صالح أن الموقوف السوري بشار عبد السعود الذي توفي أثناء اعتقاله لدى جهاز أمن الدولة، نهاية الشهر الماضي، قضى بسبب «آلام شديدة ومعاناة أصابته جراء تعرضه للعنف والضرب المبرّح، ما أدى إلى توقّف في عمل القلب والدورة الدموية». وأشار صالح الذي عاين جثة الموقوف، في تقريره، إلى «وجود ازرقاق واحمرار وتورم تكدّمي شديد في الرأس وأنحاء مختلفة من الجسد»، و«حروق في عدة أنحاء من الجسد وعلامات تدل على استعمال سوط أو سلك كهربائي على الأطراف العليا والظهر والصدر والبطن والأطراف السفلى من جميع نواحيها حتى القدمين». كما أشار إلى وجود «علامات تكدّم وتورّم في الخصيتين».

بالتزامن مع صدور تقرير الطبيب الشرعي، علمت «الأخبار» أن رئيس مكتب بنت جبيل في أمن الدولة الموقوف مع عناصره خضعوا للاستجواب لمعرفة الملابسات التي أدت إلى وفاة عبد السعود. وبحسب المعلومات، فقد أدلى الموقوفون بأنّ أحد الرتباء تولى تعذيب الموقوف في حضور الضابط الذي لم يُحرك ساكناً. وعندما سُئل الأخير عن سبب عدم تدخّله لوقف التعذيب، لم يُقدم جواباً منطقياً. وقال مصدر في قيادة أمن الدولة إنّ المديرية في صدد عرض الموقوفين على طبيب نفسي لمعرفة الأسباب التي دفعت أحدهم إلى تعذيب شخص حتى الموت.

على الغلاف

حدّدت وزارة التربية، يوم غد، الموعد الرسمي لبدء أعمال تسجيل التلامذة في المدارس والثانويات الرسمية للعام الدراسي 2022 ـ 2023 من دون أن توضح كيف سيكون شكل العام الدراسي، وما ستقوم به لتفادي تكرار تجربة العام الماضي. فالتسجيل، وإن اكتمل، لا يعني العودة إلى الدراسة في ظلّ غياب مقوّمات العملية التعليمية بدءاً من جهوزية الأستاذ نفسه، وصولاً إلى ضعف الموازنات التشغيلية للمدارس، ما يؤثّر جدياً على قدرتها على العمل. في المقابل، تضغط الأحزاب لفرض العودة القسرية كيفما اتفق، فيما تنقسم الروابط بين من يروّج لتسيير الأعمال الإدارية فحسب لاستقطاب التلاميذ وطمأنة أهاليهم، وبين من يتريّث ريثما تتضح الرؤية بالنسبة إلى حقوق المعلّمين

إعداد **فؤاد بزي**

المدرسة الرسميّة: ماذا بعد التسجيل؟

هل يتكرّر سيناريو العودة القسرية للمعلّمين؟

(أرشيف ــ مروان طحطح)

تريد وزارة التربية من 15 أيلول أن يكون اليوم الأول في العام الدراسي المقبل، بغضّ النظر عن مطالب المعلّمين وتساؤلاتهم المشروعة عن إمكانية الوصول إلى مراكز عملهم والقيام بمهامّهم، وعن وضع الثانويات التي تعاني من شحّ موازناتها التشغيلية. أما روابط التعليم فمستمرة في خلافها، بين من يسجّل التلامذة بشكل طبيعي

> **يتخوّف متابعون من إقفال الثانويات الرسمية هذه السنة بيد الأساتذة**

ومثل رابطة الأساسي، وبين من "علّق" الأعمال الإدارية مثل رابطة التعليم الثانوي، التي ترى على لسان رئيستها ملوك محرز في 15 أيلول "يوماً للتوقيع على سجل الدوام بعد العطلة الصيفية، فقط لا غير"، وما سيأتي بعده له حسابات أخرى.

إذاً، لا تُحسد روابط التعليم الرسمي على موقفها مع مطلع العام الدراسي الجديد. بإعلانها تعليق الأعمال الإدارية "بداية الصيف، صعدت إلى أعلى الشجرة، وجعلت من النزول عنها اليوم للحفاظ على التعليم الرسمي تنازلاً في غاية الصعوبة. علقت هذه الروابط، سيّما رابطة التعليم الثانوي، بين سندان حقوق الأساتذة وبين مطرقة الإضراب المفتوح غير المعلن حتى الآن. من جهة لم ينل المعلّمون أيّاً من مطالبهم حتى السّاعة، ورواتبهم لا تزال ثابتة بين مليونين وثلاثة ملايين ليرة، وجلّ ما تقترحه وزارتهم فتات "شحادة دولية" (مصدر الأموال الخاصة بالموازنة التشغيلية) بقيت في السّنتين الماضيتين على حالها، فيما الموازنة التشغيلية في تضخم مستمر. على سبيل المثال كانت تكلفة طباعة أوراق الامتحانات لثانوية فيها 500 تلميذ عن العام الدراسي كلّه تكلّف حوالي المليوني ليرة، أما اليوم فوصلت التكلفة إلى حدود الخمسة وثلاثين مليوناً، ويجب أن تُغطى من صندوق الثانوية، بالإضافة إلى كلّ البنود السابقة. أما ما «كسر الصناديق وأفلسها» العام الماضي فكانت تكلفة المحروقات للمولّدات بسبب غياب الكهرباء بشكل كبير، ما أوقع الموازنات في عجز. هذا الأمر دفع الإدارات إما لإطفاء المولّدات أو قطع الاشتراكات. والمشكلة تتضاعف في القرى والمناطق الجبلية والمرتفعة، حيث برد الشتاء لا يُعالج إلا باستخدام المازوت للتدفئة، ففي منطقة البقاع يصل مصروف الثانوية من المازوت إلى حدود الستة آلاف ليتر سنوياً بين تدفئة وتوليد كهرباء، ما يوجب دفع مبالغ لا يمكن تحميلها للموازنات، إذ يفيد أحد مدراء الثانويات في تلك المنطقة بأنه «لولا المخزون السابق من عام 2019 والكورونا، والإقفال التام لسنتين، لما أمكن تشغيل الثانوية العام الماضي»، ويضيف: «صرفنا من لحمنا الحي ولا إمكانية لتكرار التجربة هذه السّنة».

الدعم الخارجي مجدّدا

خلال العام الدراسي الماضي تدخّلت الجهات المانحة وأرسلت إلى حسابات الثانويات الرسمية في المصارف مبالغ زاوحت ما بين 200 و400 مليون ليرة، و«لولا هذا الدعم لكنا توقّفنا عن العمل» يقول محاسب لجنة مالية في إحدى ثانويات منطقة بعبدا. يضيف: «وقعنا في مشكلة إضافية تمثّلت بسقوف السحوبات في المصارف التي تعاملت معنا على أنّنا مودعون عاديون، بينما تطلّب تشغيل الثانوية العام الماضي ما يقارب الثلاثين مليون ليرة شهرياً فيما السّقف عشرون مليوناً». ويشير أيضاً إلى أنّ «الحوافز الخاصة بعمال النظافة (90 دولاراً على سعر منصة صيرفة) في الثانوية كانت تُحوّل أيضاً إلى هذا الحساب من دون أن نتمكن من سحبها»، وللوصول إلى حلّ «قمنا بإبقاء أموال التسجيل خارج المصرف كي نتمكن من الصرف على الأمور التشغيلية اليومية».

لا ضمانة إذاً لانطلاقة العام الدراسي الحالي من الناحية التشغيلية، فشراء المازوت فقط لزوم المولّدات قد يستنزف المبالغ الموجودة في الموازنات، ومردود التسجيل فقد قيمته ولا يمكن التعويل عليه، وككلّ الملفات التربوية اليوم تنتظر الدولة «الجهات المانحة» للتمويل وتشغيل مرافقها التعليمية.

إذا لم يكن تعليق عمليات التسجيل أمراً محموداً، على العكس تماماً، "كان من الأجدر عدم الصعود إلى رأس الشجرة، وترك الباب موارباً كي لا نصل إلى هذا المكان" بحسب نقابي متابع، ويضيف: "كلّ تراجع من دون تحصيل مكسب خسارة لا تُعوّض، وتسمح للجهة الإدارية الرسمية (وزارة التربية هنا) بطلب تنازلات مؤلمة أكثر". وهناك اليوم عدد لا يستهان به من الثانويات لم يلتزم بـ"تعليق الأعمال الإدارية ووقف التسجيل" ما سيفتح الباب أكثر أمام ضرب كلّ تحرّك نقابي. وعليه فـ"الضرب تحت الحزام" سيكون الطريقة المعتمدة وذلك عبر "الطلب من مدراء ثانويات تمون عليهم جهات سياسية رافضة للإضراب فتح أبوابها والتسجيل ومن بعدها الضغط لإطلاق العام الدراسي"، وهذا ما بدأ فعلاً في منطقة بعبدا مع إرسال مدراء بعض الثانويات هناك تبليغات مفادها "يوم الخميس 15 أيلول، اليوم الأول في التسجيل". بالإضافة إلى ذلك، فروابط التعليم دخلت في مساومات على الحقوق مع الدولة وفوّتت على نفسها مفاصل أساسية كان يمكن من خلالها تحصيل جزء من الحقوق مثل استحقاق مقاطعة الامتحانات الرسمية، عبر هذا الاستحقاق بالإمكان الإمساك بكلّ تلاميذ لبنان، ولكنّ شبح الإفادات لا يزال يحوم فوق طاولات اجتماعات الروابط ويمنعهم من استخدام هذه الورقة.

القرار للجمعيات

إلى رابطة التعليم الثانوي، التي فتحت اجتماعاتها هذه الفترة، على الرغم من تضعضع صفوفها باستقالة فؤاد إبراهيم، أحد أعضائها، إلا أنّ ملوك محرز رئيسة الرابطة تؤكّد "العودة إلى الأساتذة في أيّ قرار يتعلّق بالعام الدراسي"، وتضيف أنّ "المفاوضات جارية مع وزارة التربية ولا أرقام واضحة حتى الآن حول قيمة الحوافز المنتظرة من الجهات المانحة، أما الدولة فلم تقدّم أيّ جديد". وإطلاق العام الدراسي في التعليم الرسمي من قبل وزارة التربية يُستخدم لـ"إيصال رسالة"، وترى محرز أنّه "من حق الوزارة أن تعلن ما تريد، ونحن على موقفنا المقاطع حتى الآن"، مطالبة الرابطة بـ"تخفيض دوام الأستاذ ونصابه هذه السّنة، مثله مثل الموظفين الإداريين في القطاع العام".

(أرشيف ــ مروان طحطح)

الموازنات التشغيليّة عائق إضافيّ

تحتاج المدارس الرسمية إلى مصاريف تشغيلية أساسية، لا يمكنها أن تعمل قبل تأمينها حتى لو عاد الأساتذة غداً إلى دوامهم. مشكلة هذه الأموال أنّها لا تلفت نظر أغلب المتابعين لأحوال التعليم، فلا يأتون على ذكرها إلا لماماً، ولكنها أساسية والاستمرارية من دون تأمينها مستحيلة. يغطي هذا المال كلّ التكاليف التشغيلية من كهرباء وإنترنت وصيانة وأوراق امتحانات وحبر الطباعة والقرطاسية، مروراً بمصاريف التدفئة في المناطق الباردة، وصولاً إلى أجور عمّال المكنَنة والنظافة والخدمة في المبنى، وحتى عقود بعض الأساتذة المتعاقدين على «حساب صندوق الأهل». إذاً بغياب هذه الأموال لا يمكن تسيير الأعمال في المدارس الرسمية.

تمويل الثانويات

وعليه، نصّت المادة 49 من قانون «تنظيم التعليم الرسمي» على إنشاء صندوق مالي في كلّ مدرسة رسمية، «يُنفق منه في الحالات التي تستدعيها مصلحة الثانوية ومصلحة التلاميذ». تُموّل هذه الصناديق عبر المساهمات المالية من التلاميذ، و«من الواردات الأخرى المختلفة» على الشكل التالي: يدفع التلميذ بدل تسجيل في المرحلة الثانوية قدره 271 ألف ليرة، يُقسّم المبلغ إلى 150 ألف ليرة تذهب لصندوق الأهل، و121 ألف ليرة لصندوق الثانوية، وتحسم وزارة التربية 10% من بدل التسجيل تاخذها من حصة صندوق الثانوية وتضعها في صندوق تعاضد لدعم الثانويات المتعثرة مالياً. يشرف على الصرف في كلّ من الصندوقين لجنتان مختلفتان، يرأس رئيس لجنة الأهل صندوقها ومدير الثانوية الصندوق الثاني، بالإضافة إلى هذا الأخير، تشرف على هذا الصندوق لجنة مالية مؤلفة ومنتخبة من أفراد الهيئة التعليمية في المدرسة، تتكوّن بالإضافة إلى المدير (الرئيس) من أمين صندوق وأمين سرّ ومحاسب. كما حدّدت وزارة التربية سقفاً لقيمة الفاتورة الواحدة بثلاثة ملايين ليرة، وكلّ عمل تزيد قيمته عن هذا المبلغ يتطلّب مناقصة واستدراج عروض قبل تنفيذه. وتقوم اللجنة المالية في الثانوية قبل آخر شهر تموز من كلّ عام بتقديم قطع حساب عن العام

> **ارتفعت تكلفة طباعة اوراق الامتحانات في الثانوية من مليوني ليرة إلى حدود الـ35 مليوناً**

السابق، وموازنة تقديرية للعام المقبل تحدّد فيها أبواب الصرف وأحجامها، وفي حال بقي في الصناديق أموال فتُنقَل إلى موازنة العام المقبل.

انهيار الموازنات

قبل الانهيار الاقتصادي لم تكن الثانويات الرسمية تقع في عجز مالي لناحية مصاريفها التشغيلية، سيّما الكبيرة منها، فكلّما زاد عدد التلاميذ كانت الأموال أكثر، والثانوية التي يزيد عدد تلاميذها عن الخمسمئة وكلّ عمل تزيد قيمته عن هذا المبلغ يتطلّب مناقصة واستدراج عروض قبل تنفيذه. وتقوم اللجنة المالية في الثانوية قبل آخر شهر تموز من كلّ عام بتقديم قطع حساب عن العام السابق، وموازنة تقديرية للعام المقبل تحدّد فيها أبواب الصرف وأحجامها، وفي حال بقي في الصناديق أموال فتُنقَل إلى موازنة العام المقبل.

المكاتب التربوية للأحزاب
الأمر لنا

لا يعارض ممثلو الأحزاب الرئيسية مطالب الأساتذة والمعلّمين، إلا أنهم لا يتفقون على قرار مقاطعة التسجيل الذي يُفترض أن ينطلق غداً. انقسام انعكس في الاجتماع الذي عقدته المكاتب التربوية للأحزاب، أو ما يمكن تسميته بروابط الظل، مع الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي عشية التئام الأخيرة أول من أمس، لاتخاذ القرار المناسب بـ«مقاطعة الأعمال الإدارية التحضيرية أو العودة للثانويات» على ضوء استعدادات وزارة التربية لإطلاق العام الدراسي. «الأخبار» استطلعت آراء هذه المكاتب في أمرين: الأول حقوق الأساتذة وأوضاعهم، والثاني السقف الذي تقبل به لأي تحرّك للأساتذة: في حال وصلت الأمور إلى التصويت في جمعيات عمومية أو الدعوة لإضراب مفتوح، هل تقبل أم تتدخل؟

حزب الله: مسؤول التعبئة التربوية يوسف مرعي

نقف إلى جانب الأساتذة والمدرسة الرسمية، وندعم روابطهم فنحن جزء منها، ولكن وفقاً لبرامج عمل واضحة لا سيّما في الأزمة التي نمرّ بها والمرشحة لأن تكون طويلة. نحن مع التسجيل في الثانويات والمدارس الرسمية ولا نوافق على ما صدر عن الرابطة لجهة تعليق التسجيل كونه سابقة نقابياً، وجاء نتيجة لتصويت لم نعهده في العمل النقابي، وسندعو مدارينا إلى التسجيل وفتح الإدارات. وفي ما يتعلق بالإضرابات المفتوحة فنحن ضدها لعدم جدواها ولرغبتنا في البقاء على الأرض لا تسلق الأشجار العالية، وفقدانها إجماع الرأي العام من تلامذة وأهالي، ولتجنّب التوظيف السياسي غير البريء، وكي لا نقدّم خدمات مجانية للقطاع الخاص المتفرّج على تخبط القطاع العام.

التيار الوطني الحر: مسؤول المكتب التربوي روك مهنا

نحن لا نملي على الأساتذة، بل نساعد حيث أمكن. أما موقفنا من التسجيل فهو عدم المقاطعة، وفتح الثانويات بدايةً للأعمال التحضيرية. لجهة الدولة، فيمكنها الاستجابة لمطالب الأساتذة غير التعجيزية، ويجب دفع كلّ مستحقاتهم غير المقبوضة عن السنة الماضية كبدل النقل والحوافز والمساعدات الاجتماعية، والتيار الوطني الحر عرض مساعدة الهيئة الإدارية حيث أمكن. وأيدّ التيار الضغط على الجهات المانحة لدفع المال خدمة لتعليم اللبنانيين كما يدفعون لتعليم غيرهم، على رغم أن جو هذه الدول ليس إيجابياً.

حركة أمل: مسؤول المكتب التربوي علي مشيك

القطاع العام في حالة دمار شبه شامل، وعلينا عدم الإمعان في ذلك عبر الإضرابات والتحرّكات غير المحسوبة، بالتالي حركة أمل مع التسجيل والقيام بالأعمال الإدارية التحضيرية والعودة المشروطة، وترفض التوجه صوب الإضراب المفتوح. كما تخشى الحركة على التعليم الرسمي كون الأهالي لن ينتظروا تحركات الأساتذة للأبد، والتسرّب باتجاه المدارس الخاصة كفيل بإنهاء المدرسة الرسمية. في المقابل، على الدولة دفع المستحقات للأساتذة بأسرع وقت ممكن وعدم المماطلة ومساعدتهم أقلّه للوصول إلى مراكز عملهم.

الحزب التقدمي الاشتراكي: مفوّض التربية والتعليم سمير نجم

أحالنا إلى الموقف المعلن في موقع جريدة «الأنباء» عن مفوضية التربية والتعليم في الحزب وفيه مجموعة شروط لا بدّ من تلبيتها لإنقاذ العام الدراسي المقبل منها تحسين الأوضاع المالية والاجتماعية للأساتذة، والانتهاء من تسديد المستحقات المتأخرة عن العام الدراسي الماضي، كما تأمين مستلزمات المدارس من كهرباء ومحروقات وتغذية صناديقها.

تيار المستقبل: عضو قطاع التربية والتعليم ملوك محرز

الاحتكام للجمعيات العمومية وقرارها هو الأساس في العمل النقابي، ورابطة التعليم الثانوي يجب أن تعود لقواعدها عند اتخاذ أي قرار. في ما يتعلق بالتسجيل والأعمال الإدارية فنحن مع المقاطعة كما ورد في بيان رابطة التعليم الثانوي الأخير.

القوات اللبنانية: رئيس مصلحة المعلّمين بشير خوري

تقف القوات اللبنانية إلى جانب الحق والعدالة واستخدام الإضراب كوسيلة لا هدف، وتتساءل عن إمكانية وصول الأساتذة إلى مراكز عملهم بالتقديمات الحالية. ترفض القوات عودة الأساتذة من دون اتفاق واضح مع وزارة التربية يشير إلى المكتسبات من دون مواربة كي لا يُنكث بالوعود كما هي الحال دائماً. وبعد كتابة الاتفاق يجب الاحتكام إلى الجمعيات العمومية لمعرفة رأي الأساتذة به والالتزام بما يصدر عنها، وتخشى القوات من فقدان رابطة التعليم الثانوي لدورها الريادي مشبهةً ما يجري اليوم على الساحة التربوية بـ «حريق الغابة»، الذي يحتاج لسنوات طويلة لإعادة تسوية أضراره.

فنر حداد: كيف نفهم «الطائفية»؟

موسى السادة *

هيمن على الأدبيات السياسية العربية، في العقدين الأخيرين على أقل تقدير، مصطلح «الطائفية»: الأنظمة الطائفية، والميليشيات الطائفية، والصراعات الطائفية، والجماعة الطائفية. ومهما يُجمع عليه، هي الحمولة السلبية لهذا النعت، فمن يستخدمه سينجح حتماً في إضفاء صفة سلبيّة على الطرف الآخر الذي يمارس «الطائفية». لكن ما لا إجماع عليه، هو المقصود بها ومعناها، حيث أن هذا المصطلح يعمل على تكثيف حزمة من الممارسات والظواهر المتداخلة، والمتناقضة في كثير من الأحيان، وبشكل فوضوي وصاخب، ممّا يحول دون فهم أي منها. لعلّه من المباح القول إن مؤلّف الباحث العراقي فنر حداد: «فهم «الطائفية» العلاقة بين السنة والشيعة في العالم العربي» (منشورات هيرست 2020)، يقدّم أحد أكثر عمليات التشريح تعقيداً لفهم الانقسام الهوياتي العمودي في المجتمع العربي المعاصر. تبرز أطروحة الكتاب من عنوانه، حيث تعمّد حداد وضع مصطلح «الطائفية» بين علامتي تنصيص، والغرض هنا، كما يشير الكاتب وبشكل مباشر، هو تحرير دراسات الهوية الطائفية والعلاقات الطائفية من الأغلال والتكبيل المعرفي الذي يؤسس له مصطلح «الطائفية». فهو مصطلح غامض وملتبس، مثير للجدل السياسي والعاطفي بشكل لا معنى أو مغزى له، بل ومدمّر كما يبيّن حداد. انطلاقاً من ذلك، يقترح الكتاب التخلّص من هذا المصطلح وتوجيه تركيز تحليلنا نحو فهم أبعاد الهوية الطائفية، حتى لا نقع ضحية تحليل أحادي البُعد، وضيّق ومختزل، ينتهي بنا إلى عدم إدراك للأبعاد المتعددة والمركّبة لفهم هذه الهوية وديناميكية عملها.

بطبيعة الحال، لا يعتبر الكتاب المحاولة الوحيدة عربياً لفهم «الطائفية» بشكل أكثر تعقيداً من التفسيرات الجامدة والسطحية. ففي بحثهما «الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة»، وعبر الانطلاق من «المغالطات» المحيطة بالمصطلح، يقدّم الكاتبان السعوديان بدر الإبراهيم ومحمد الصادق تعريفاً للطائفية بأنها: «استثمار الانتماء المذهبي ضمن جماعة عصبوية ينتمي إليها الفرد بغض النظر عن درجة تديّنه أو فهمه لهذا المذهب على الصعيد الفكري والروحي، وبالتالي هي لا تختلف عن التكوينات العشائرية والقبلية إلا في عناوينها العام». يقوم الكاتبان هنا بإلحاق الهوية الطائفية ببقية «الهويات الفرعية» ضمن جدلية الهوية الفرعية/الوطنية في الدولة العربية الحديثة. وعبر نموذجهما المقترح لفهم «الطائفية»، يبيّنان أن عملية تسيّس الهوية المذهبية تتخذ شكلين: طائفية ناعمة وأخرى خشنة، أي مجرد تعريف المرء لنفسه على أساس الانتماء المذهبي، أو عبر خشونة وفجاجة وعنف تسيّس هذا الانتماء. حيث يرزح أصل المشكلة في هذا التسيّس، بغض النظر عن الشكل الذي يتّخذه، وفي الأخير يقترح البحث صياغة هوية وطنية كترياق لتسيس الهويات الطائفية هذا.

لن يختلف حداد في أن تعريف «الطائفية» الذي يقدّمه الباحثان يسلّط الضوء على أبعاد صائبة للمسألة، لكنه، وضمن نموذجه وإطاره المعرفي الذي يقدّمه في كتابه، سيرى فيه قصوراً، كجميع التعريفات المقترحة، حيث استعرض كتابه مسحاً شمل جملة من محاولات وضع تعريف للمصطلح. ينطلق هذا القصور بأحادية أبعاده، وهي أحادية تأتي، كما يجادل حداد، من أن الهوية الطائفية متميزة عن الأوجه (العرقية، والجندرية، والعشائرية، والطبقية) التي تشكّل هوية الإنسان، فالهوية الطائفية بحد ذاتها مركبة ومتعددة الأوجه. وعليه، يقترح هنا إطاراً معرفياً مختلفاً لفهمها، قائماً على أربعة أبعاد متداخلة ومترابطة ويؤثّر كل بعد فيها في فهمنا للآخر، كل ضمن سياقه، وهي: البعد العقدي، وما دون الوطني، والوطني، والعابر للحدود. (المفارقة أن المطلع على بحث الكاتبين السعوديين سيكتشف أنه وعلى الرغم من عدم تبني النموذج النظري لحداد إلا أنه وعملياً غطى بحثهما الأبعاد الأربعة جميعها).

يضيف حداد إشكالية أخرى في تبني مصطلح «الطائفية»، وهو تعزيزه للنظرة الجوهرانية والغرائبية للمنطقة العربية، حيث تضلل فوضوية هذا المصطلح بعمل النظر إلى الأسباب المادية، كشبكات الفساد والمحسوبيات المرمّزة بعناوين طائفية على أنها نتيجة حصرية للهويات والولاءات الطائفية، في تجاهل للمشكلات البنيوية لضعف مؤسسات الدولة والفساد المستشري وانعدام الشفافية وما إلى ذلك. فيتساءل حداد، لماذا يطلق مثلاً على خطاب دونالد ترامب، مصطلح الشعبوية، بينما خطاب زعماء المتمركزين حول طوائفهم يعبّر مثلاً على «الطائفية»؟ ولماذا تختزل الشبكات الزبائنية في لبنان مثلاً بـ«الطائفية»، والأمر ذاته في ممارسات التمييز في التوظيف والتي وبمجرد أن يشارك فيها السنة والشيعة تتحوّل إلى «الطائفية».

إن المسألة التي يريد أن يوضحها الكاتب هنا، أن ليس كل تفاعل وعلاقة بين السنة والشيعة هي انعكاس لديناميكيات طائفية. وحتى إن كانت كذلك، فيجب فهم دور الهويات الطائفية ضمن سياقها وحجمها الصحيح، وليست عملية اختزال، بأن كل ذلك يختصر بلفظ «الطائفية».

يقتضي التخلّص من هذا الاختزال، تبنّي مُفردات لغوية مختلفة، يقترح حداد حزمة مفردات مفتاحية، كالتعامل مع مفردة «الطائفية» كصفة وموصوف: التعايش الطائفي، العلاقات الطائفية، التعاون الطائفي، النزاعات الطائفية. ثم يستدرك الكاتب هنا بأن هذا التعامل قد يفشل في بعض الحالات في نزع الصبغة السلبية للمصطلح، فلو أطلقنا على رموز تعبّر عن طقوس وممارسات عقدية لفظ «الرموز الطائفية»، فهذا لن نتخلّص من صلافة اللفظ وشحنته السلبية. وعليه، يتبنى حداد لفظ الرموز الخاصة بطائفة (Sect-specific)، حيث يمنح هذا اللفظ مساحة من الموضوعية لستخدمه. كذلك، مع مفردة الحزب الطائفي أو فلان الطائفي، التي تسبب خلطاً بين «نعومة» و«خشونة» طائفية هذا الحزب أو الفرد، إذا ما استعرنا من الإبراهيم والصادق، ولذلك يكون لفظ حزب متمركز حول طائفة (Sect-centric party) أكثر عملية. وحين الحديث عن عنف أو صراع طائفي، يكون وسمها المقترح بصراعات وعنف مرمّز طائفياً (Sect-coded)، حتى يتسنى لنا إدراك الأبعاد الأخرى لهذه الحرب والصراع.

يقسّم الكتاب الأبعاد الرئيسية والمتداخلة لفهم الهوية الطائفية إلى أربعة أبعاد، خصص لشرح ثلاث منها فصلاً واحداً، وهي: الأبعاد العقدية، وما دون الوطنية، والعابرة للحدود، بينما خصص فصلاً مخصصاً للبعد الوطني، بحث العلاقة بين الهوية الطائفية والدولة العربية الحديثة، ولعل هذا البحث من بين أهم الإضافات المعرفية التي يوفرها الكتاب.

البعد العقدي
(Doctrinal Dimension)

على خلاف الشائع عن تضخيم دور ومركزية البعد العقدي والمذهبي في الديناميكيات الطائفية اليوم، أي تصوّر أن الصراع الطائفي اليوم والحروب المرمّزة طائفياً تُعزى لاختلافات عقدية وتفسير للنصوص والأحداث التاريخية الإسلامية بشكل لا يمكن التوفيق بينها، فإن أثر هذا البعد على الشرخ الطائفي العربي أقل بكثير. بكلمات أخرى، أنه ومن الخاطئ تصوّر أن هذا الصراع المحتدم هو حول ماهية الإسلام «الحقيقي» أو «الأصيل» - يجادل حداد بشكل مثير أن أثر التنافس حول الحقائق الوطنية أكبر من الصراع حول الحقائق الدينية وهو ما سيشرحه في البعد الرابع.

يستدل حداد على ذلك بفشل جميع حوارات وندوات التقارب والتعايش الطائفي في تخفيف وطأة الصراع العربي-العربي. فحتى لو افترضنا وصول جميع الطوائف الإسلامية إلى صيغة توافقية لقراءة النص التاريخي والمفاهيم العقدية، فهذا لن يغيّر من آلية الصراع العربي. فليس للبعد العقدي دور حاكم في اشتعال هذا الصراع، بل وفي واقع الأمر، لا وجود لبعد أو عامل واحد حاكم، بل هي مصفوفة معقدة من الأبعاد والعوامل يختلف وزن وثقل أثر كل منها وفقاً لسياقه الخاص.

انطلاقاً من ذلك، لا ينفي حداد أثر المفاهيم والاختلافات العقدية على الهوية والعلاقات الطائفية. فمثلاً، يضفي الجانب العقدي تبريراً للعنف الطائفي الذي تمارسه الجماعات والميليشيات المسلحة على طول الطيف. يضاف إلى ذلك الإحساس باليقين والامتداد التاريخي الذي ترسخه هذه المفاهيم العقدية لشرعنة وجود هذه الجماعات وتماسكها، فالتاريخ الإسلامي يزود المنافسة الطائفية اليوم بالدعائم الخطابية والرمزية وكذلك أدواتها التعبوية، لكنه ليس بحال من الأحوال منطلقاً لفهم أسباب ديناميكيات العلاقة بين الشيعة والسنة وتفسيراتها.

يضاف إلى ذلك، يشكل هذا البعد آثراً على الصراعات، فمثلاً إذا ما أردنا تحليل فتوى الشيخ ابن تيمية في تكفير العلويين عام 1317، فبإمكاننا القول إن سبب ذلك يعود إلى تمرّد الساحل السوري على الدولة المملوكية، ولكننا أيضاً وفي حالة الشيخ ابن تيمية لا يمكننا نفي بعد الضغينة والكره العقدي. وفي السياق المعاصر، وفي أمثلة سورياً والعراق، العامل العقدي يلعب دوراً هامشياً في ديناميكية العلاقات الطائفية مع السلطة، فكما يبين حداد هذه الدول تتبنى خطاب الاحتفال بالتنوع والتعايش، بينما في حالة دولة مثل السعودية، ينقل الكتاب عن الباحث توبي ماثيسين، مسألة الإيمان العقدي الشيعي على سبيل المثال تؤثر في المجال السياسي لتتعدى مجرد حسابات الأمن والاقتصاد. فالهوية الوطنية السعودية قائمة على خطاب الإقصاء والحصرية العقدية الوهابية (ملاحظة: يتغير الوضع في السعودية اليوم، نحو محاولة الاحتفاء بالتنوع بشكل شبيه بالجمهوريات العربية، مع إخفاء لرواسب البعد العقدي التي تظهر إلى السطح من حين إلى آخر).

يصوّب حداد على أحد المفاعيل الأخرى للبعد العقدي، حيث يشير إلى علاقة بين مدى جهل المجتمع بالتفاصيل الدقيقة للاختلافات العقدية وبين استدامة التعايش السلمي. يبد أن الكتاب لم يفصّل كثيراً في المسألة، على عكس دراسة جورج قرم المطولة للعلاقات الطائفية («تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة» - دار الفارابي) التي أولت هذا الجانب أهمية أكبر، حيث يربط قرم بين مستوى ممارسة الطقوس الخاصة لكل طائفة مع الشرخ الهوياتي وتعايشها مع الآخر.

البعد ما دون الوطني
(Subnational Dimension)

يكتسي هذا البعد أهمية خاصة، حيث يسلّط الضوء على أهم الديناميكيات الطائفية التي تمس حياة الناس ومعيشتها بشكل مباشر، سواء على مستوى الأمن أو الاقتصاد السياسي. ويُعنى هذا البعد بالجوانب المحلية للهويات الطائفية وتقاطعها مع الموقع الطبقي والمناطقي والوشائجي والعشائري، وانعكاس ذلك على رسم التشكيل الطبقي للمجتمع وعلاقات القوة بين أطرافه. وعليه، يؤثر هذا البعد في بقية الأبعاد، حيث أن الربط الطبقي-الطائفي يحفّز التقوقع على الطائفة، وعليه الدفع نحو تشرّب أدبياتها العقدية. وكذلك فإن مغالطة الخلط بين الطبقي والطائفي، تحفّز شعوراً بحصرية التهميش والمظلومية، وهو ما بدوره يكون بذرة لصراع يستمبل التضامن والدعم العابر للحدود.

تعدّ أعمال حنا بطاطو حول سوريا والعراق جزءاً مهماً من البحث بين تأثيرات الهوية الطائفية والسلطة والانقسام الاقتصادي-السياسي. وفي حالات سوريا والعراق يبيّن حداد أهمية فهم تركيبة شبكة مصالح السلطتين بعيداً من أنها تنحاز لمكون طائفي واحد (العلويين في سوريا والسنة في العراق) بل إن واقع الأمر هو انحياز مناطقي وعشائري من داخل كل مكون. وبناء على ذلك، يبرز حداد أهمية عدم ربط هوية طائفية مع طبقة محددة، حيث أن سمة ضغائن الطبقة-الطائفة تتمظهر على طول الوطن العربي، وهو ربط يعمل على تمتين الحواجز الطائفية، وهو ما يحول دون تكوين وعي طبقي.

يرفد الكتاب العديد من الأمثلة، منها الشيعة في البحرين وربطهم بالتخلف وعدم النظافة في مقابل البحريني السني المدني والمتحضّر، كذلك الدلالات الطبقية والمكانة الاجتماعية للهوية العلوية. بطبيعة الحال، لا ينفي ذلك أهمية البعد الطبقي، بل المسألة تأكيد على بديهية، أن الصراع ليس هوياتياً وليس كل منتم لهوية طائفية يتنعم بمستوى طبقي محدد، وإن كان هذا لا ينفي أثر الهوية الطائفية على التشكيل الطبقي، فالصراع العربي-العربي ليس مجرد صراع طبقي متقمّص قناع الهويات الطائفية، بل إن الهوية الطائفية تؤثر على البعد الطبقي والعكس صحيح.

يضيف حداد، أن هذا البعد يمكّننا من فهم الصراعات داخل المكون الطائفي الواحد، وذلك عبر تسليط الضوء على العوامل المناطقية والقبلية والطبقية. ففي مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي لبغداد، ومهما بلغ المدى الذي وصلت إليه الهيمنة السياسية الشيعية، فهذا لم يقف ضد صراع وتناقض شيعي-شيعي يصل اليوم إلى أقصى مستوياته. ولعل التسريبات الأخيرة المسجلة لكلام نوري المالكي تعكس جوانب متعددة، فهو يتحدث عن الحفاظ على «التشيع» وفي «العراق»، وحين وصل الحديث إلى مسألة الأمان الشخصي استنفر العشيرة حيث أنه سيحتمي بمسلحين من بني مالك. جانب الولاء العشائري هذا، كان قد حرص المالكي إبّان حكمه على تمتينه عبر بناء شبكة مصالح ذات طابع عشائري من داخل المكون الهوياتي الطائفي. هذه الخصومات البينية الطائفية طالما تتكرر لأسباب مناطقية كالتنافس تاريخياً بين كربلاء والنجف، وتكريت وسامراء، أو الصدريين وخصومهم، حيث يبرز هنا أيضاً العامل العابر للحدود وهو العلاقة مع إيران.

أخيراً يبرز هذا البعد، أحد الظواهر المهمة، وهي العلمانية الطائفية. بمعنى، أن أحد أبرز دلالات مغالطة تناقض العلمانية مع الشرخ الطبقي-الهوياتي والتنافس على المصالح الاقتصادية والمادية، لا تتكون الضغائن الطائفية على أسس عقدية، بقدر ما تكون ذات منابت طبقية وسواها. لذلك ياتي الاستقطاب والتنابز الطائفي كوسم شيعة لبنان «المتاولة» أو وسم اللاجئين السوريين أو أهالي طرابلس أو سنة العراق بـ«الدواعش» من قبل المتدينين وغير المتدينين «العلمانيين» في ممارساتهم اليومية.

الجانب العابر للحدود
(Transnational Dimension)

يبحث هذا الجانب تقاطع التقسيمات الهوياتية مع التجاذبات والعلاقات الدولية، بالإضافة للتضامن الطائفي العابر للحدود. ويحيل الكاتب التنافس الشيعي-السني في الوطن العربي للتنافس العربي-الإيراني، وهو تنافس لم يبدأ من الثورة الإسلامية في إيران، حيث ينقل حداد أن جذر الشرخ المغلوط بين «التسنن العربي» و«التشيع الإيراني» للصراع التاريخي على طول الحدود الفارسية-العثمانية، مشيراً إلى أن هذا الجذر أضاف تعقيداً آخر يخلط بين الانقسام السياسي والإثني.

أمّا اليوم، ووفقاً للكاتب، فالمحرك الأساس للبعد العابر للحدود للهوية الطائفية هو الصراع الإيراني-السعودي، والذي استعر ما بعد 2003 ثم اشتعل أكثر مع الاضطرابات التي أسس لها عام 2011. فمنذ حينها، تداخلت الأبعاد الأربعة للهوية الطائفية، ليسفر ذلك عن دوامة مدمرة شهدتها المنطقة في السنين العشر الأخيرة. حيث اكتسى الصراع الجيوسياسي ترميزاً طائفياً، ويعود ذلك لكل من الخطاب السعودي الخشن المعادي للشيعة، ولعب إيران لدور الراعي للتشيع دولياً بصيغته الإسلامية الشيعية الثورية. وهو ما ألقى بظلاله على البعد العقدي حيث التنافس على الشرعية الدينية (علينا النظر إلى فتوى الإمام الخميني ضد سلمان رشدي كشكل من أشكال هذا التنافس، حيث كان هدفها استعراض أن الصيغة الإيرانية للإسلام هي الأكثر ثورية في الدفاع عن النبي، أمام بقية التصريحات من علماء سعوديين وغيرهم ضد رشدي).

يكرر حداد هنا تنبيهه بأن المسألة ليست مجرد صراع دولي بلبوس ديني وهوياتي طائفي، بل علينا دائماً اعتبار الأبعاد الأخرى المحلية والعقدية والوطنية. فالبعد العابر للحدود يعمل على تعميق وتسعير الحروب المرمّزة طائفياً والشروخ الاجتماعية الموجودة في المقام الأول، مع التأكيد على أن خطوط التماس في هذا التنافس ليست طائفية حصراً.

إلا أن الجانب الأهم، في دراسة الكاتب لهذا البعد، تكمن في تسليط الضوء على سمة مميزة للسياسة العربية، وهي التداخل بين المجالات الداخلية (القُطرية) إذا ما استعرنا من الأدبيات القومية) والخارجية. الفكرة هي أنه لا يمكن لأي دولة وطنية عربية وأي سلطة تحكمها أن تجعل العمل والخطاب السياسي حبيس هذه الحدود القُطرية، حيث أن هنالك ميلاناً ذاتياً للسياسة العربية نحو عبور الحدود، وهو بالأمر المفهوم كون أن هذه الحدود هي نتاج صيرورة تاريخية لعب فيها العامل الخارجي المتمثّل في الاستعمار دوراً رئيسياً. فالدول العربية ترتبط بمجتمع ما فوق-الدولة المكوّن لما يطلق عليه استشراقياً «العالم العربي». الفكرة، باختصار، وضمن جدليّة الوطني/القومي عربياً، إن السياسة العربية محكومة بمجال عربي عام واحد، يتفاعل في ما بينه، وبشكل قاهر يجبر كل طبقة حاكمة عربية على عدم الرضوخ لحلم الانعزالية. فعليها ممارسة السياسة في ملعبها المؤثر وهو المجال العربي الكبير. وإن كانت القضية الفلسطينية، بالأمس واليوم، والخطاب القومي العربي بالأمس، بالإضافة مثلاً إلى خطاب قناة «الجزيرة»، دلائل على آلية اتخاذ الأنظمة للمسرح العربي العام كأداة لحشد الدعم، وتحييد المعارضة، والحفاظ على النظام، فعلينا النظر أيضاً إلى الخطاب الطائفي ضمن هذه الآلية. أي أنه، وبقدر ما يقوم به هذا الخطاب من شق للمجتمع العربي، فهو رغم ذلك مثال على الوحدة السياسية للعرب في مجال عام واحد.

وبالعربي البسيط، إن كل «كوكتيل» الهويات الطائفية هذا واستخدامه من قبل مختلف الطبقات الحاكمة، هو في جوهره الصراع ذاته إبّان مرحلة الخطاب القومي والناصري، أي محاولة فرض كل طرف الإجابة على سؤال: ماهية الدور السياسي العربي في المنطقة وفي العالم؟ وذلك بين المقاومة أو التحالف مع الاستعمار، وإن كانت فترة القرن الماضي أخذت عناوين هذا السؤال بشكل صريح، فإن استنفار الهويات الطائفية اليوم وفي أحد زكائز أبعاده هو استمرارية لهذا الصراع.

الجانب الوطني
(National Dimension)

أحد الاعتقادات السائدة الأخرى التي يجادلها الكاتب العراقي، تلك القائمة حول تصور يقضي بأن العلاقة الرابطة بين الهوية الطائفية والهوية الوطنية/القومية علاقة تنافر وتنافي. مشيراً إلى أن خطأ هذا التصور، ينطلق من اتجاه فكري يصوّر كل ما هو حداثي، كالعلمانية، والقومية تريافاً لكل ما هو غير حداثي، كالديانات أو الهويات الطائفية. إلا أن الكاتب العراقي ينبّه، وبحذاقة، إلى أن أحد أهم سمات الهوية الطائفية المعاصرة هو تفاعلها مع الدولة الحديثة والهوية الوطنية لهذه الدولة، وانعكاسها من خلالها. أي وبكلام آخر، فإن الهوية الطائفية اليوم هي ليست بقايا تاريخية من عصر ما قبل الحداثة، بل وعبر تفاعلها مع طريقة نشأة الدولة العربية وبنيتها وهويتها، تداخلت هذه الهوية مع الهوية الوطنية والقومية، وأفضت إلى شكل تاريخي حديث مغاير عن الماضي، حيث أمست الهوية الطائفية الحديثة مظهراً من مظاهر آلية عمل الهوية الوطنية والقومية.

بمعنى، أن الصراع المرمّز طائفياً في العراق وسوريا ولبنان والبحرين، هو صراع على حقائق وطنية، وسؤال ما هو الوطن ولمن؟ وماهية التصور المتخيل عن «السوري» و«العراقي» و«البحريني»، بل وحتى «العربي»، أكثر مما هو صراع حول حقائق صلب العقائد الدينية والمذهبية. وعليه، تعمل الهوية الطائفية من خلال التنافس الطائفي حول الموارد والحصص والسياسة، دور الهوية الوطنية، لا نقيضاً لها. بناء على ذلك، تتغير سردية أن انهيار الدولة العربية الوطنية أطلق العنان لانفجار مكونات مجتمعية أصغر بهويات طائفية، تتصارع عبر هوياتها ومن خلالها، إلى سردية قائمة على أن هذا الصراع هو تنافس حول ماهية الوطن وشكل الوطنية المتخيلة، سواء إبان الحرب أو السلم الأهليين.

وعليه، وكما يخبرنا حداد، إن الصراع في سوريا والعراق والبحرين (واليمن، فالباحث طالما أغفل اليمن رغم أنه يشكّل أحد أوضح الأمثلة)، لا يهدّد بقاء الدولة، فجميع الأطراف تريد الهيمنة الجغرافية والمركزية، فالدولة الوطنية العربية في نهاية المطاف هي الغنيمة التي يتم التنافس عليها. ولذلك، فإن الأطراف المتصارعة، تزحف إلى العاصمة أو تقوم بحمايتها، وتشكيلها ميزان قوة يميل إلى صالحها، وهذا ما يميّز الهوية الطائفية العربية والتيارات المتمركزة حول طائفتها عن الإثنية، فلن ترى الأكراد مثلاً يزحفون نحو السيطرة على بغداد أو دمشق، بينما العرب، ومهما كان الترميز الطائفي للجماعة التي ينتمون لها، يتصارعون حول كل الأرض، لأنها وبكل ما تحمل من تنوع هوياتي ينظر لها كارض واحدة.

كاحد تمظهرات هذا الصراع حول ماهية «الوطن»، ففي مقال له بعنوان «في علمانيتنا الناقصة»، يبين الباحث العراقي حارث حسن باختصار أن عملية «تأميم الدين» في العراق، والتي اعتمدت «الإسلام السني»، لم تستطع احتواء المؤسسات الشيعية خارج الدولة، هذه المؤسسات وصيغة «الإسلامي الشيعي» أفرزت عبر حركة محمد باقر الصدر حزب الدعوة ومن ثم التيار الصدري. أمّا اليوم، وبعد الاحتلال، هيمنت هذه التيارات بدورها على مؤسسات الدولة، ومن ثم تناقضت في ما بينها على الدولة و على «التشيع في العراق» بتعبير المالكي.

الميزة هنا، يشير الكتاب إلى أن الهيمنة على الدولة توفّر للفئة المسيطرة منبراً وشرعية وصدى شعبياً. وكما تتبّع الكاتب تطور العلاقات الطائفية العربية منذ زمن الدولة العثمانية وما قبلها، ومن ثم تطورها بعد دخول الاستعمار الغربي ونشأت الدولة الحديثة، فإن هذه الأخيرة، أمست مسرحاً للتنافس الطائفي وبأدوات حداثية وبغطاء مسمى الوطنية. فحتى خلال الصراع المعاصر، في كل دولة، كانت كل الطبقات السياسية تعمل على إدانة الطائفية، والتأكيد على الإيمان بالدولة والهوية الوطنية، والتنوع والتعايش، ولكن، مضمون الهوية الوطنية هذه في جوهره ينحاز لمركزية طائفية وقبلية محددة، وعلى من يشرط شروط التعايش والتنوع بالشكل الذي يفيده.

ممّا يمكن استخلاصه من هذا البعد، فكما يخضع نموذج العلمانية كعلاج للهويات الطائفية للمساءلة، فإن طرح الهوية الوطنية والقومية كترياق هو إشكالي ويحتاج إلى إعادة مقاربة، حيث أن للهويات الطائفية أثراً على ماهية الهوية الوطنية والعربية المتخيّلة. وعلى رغم من توفير العروبة وبشكل ذاتي أفضل الأدوات الثقافية لصياغة هوية عربية جامعة، فإن فحوى ومضامين ما تمثّله هذه الهوية في المخيال الجمعي للعرب يحتاج إلى طرح وعمل يتصدى لجميع الأبعاد المركبّة، المادية والهوياتية التي تؤثر في صياغتها.

خاتمة

تستعرض الفصول المتبقية للكتاب النزاع الطائفي في العراق بين موجة عام 2003 والتنافس الطائفي حينها وحتى عام 2018. وكذلك يتطرّق فصل منفصل وبشكل مثير ومهم لعدم تساوي كفة الانقسام الشيعي-السني ضمن تجاذبات الأقلية والأكثرية ضمن الحدود العربية. توفّر الأطروحة الرئيسية للكتاب أدوات مهمّة لكيفية فهم عمل الهوية الطائفية في الوطن العربي، وهو طرح مركّب يستدعي العمل على معالجات مركّبة لحلقة الدمار العربية منذ سقوط بغداد، منها البحث عن تطوير وإبداع لوقف ديمومة إعادة إنتاج الأزمات التي تواجه المجتمع العربي منذ نهاية الدولة العثمانية. مع الأخذ في الاعتبار عاملاً تطرّق له حداد لماماً وهو الدور الخارجي الغربي المعاصر.

فلا يمكن الحديث عن محاولات انتشال للواقع العربي من دون استيعاب أن هنالك تنظيماً بشرياً على شكل دول في غرب أوروبا وأميركا تعمل على إعادة تشكيل المنطقة لضمان مصالحها الإمبريالية عبر منع التنمية التي من دونها تستحيل عملية إيقاف إعادة إنتاج الديناميكيات الطائفية لنفسها. فحين الحديث عن عام 2003 كحدث مفصلي في تاريخ العلاقات الطائفية عربياً فنحن لا نتحدث عن زلزال أو كارثة طبيعية، بل هجمة منظمة عملت على انفجار المشرق العربي. انفجار ليس نتاجاً لقصور استعماري في فهم «الطائفية» بل لأن هذه الفوضى هي بحد ذاتها آلية عمل الاستعمار. إن فهم عمل هذه الآلية وأثرها في كل الأبعاد المتعددة للهوية الطائفية هي بوصلة العمل على صياغة تاريخ عربي جديد.

* كاتب عربي

> ليس للبعد العقدي دور حاكم في اشتعال هذا الصراع، بل وفي واقع الأمر، لا وجود لبعد أو عامل واحد حاكم، بل هي مصفوفة معقدة من الأبعاد والعوامل

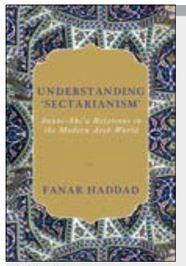

غلاف الكتاب

(أ ف ب)

> الهوية الطائفية اليوم هي ليست بقايا تاريخية من عصر ما قبل الحداثة، بل وعبر تفاعلها مع طريقة نشأة الدولة العربية وبنيتها وهويتها، تداخلت هذه الهوية مع الهوية الوطنية

ملف

في الذكرى التاسعة والعشرين لتوقيع «اتفاقية أوسلو»، يبدو المشهد في الضفة الغربية المحتلّة مغايراً تماماً لما أريدَ تحقيقه إسرائيلياً من خلال هذه الاتفاقية. إذ تستمرّ حالة المقاومة والاشتباك في التصاعد والتمدّد، مُنذِرةً بانتفاضة ثالثة، باتَ الكيان الفلسطيني الذي نشأ بموجب «أوسلو» وتحوّل سريعاً إلى مُقاوِل أمني لصالح الاحتلال، عاجزاً عن محاصرتها أو وضع حدّ لها. ومع ذلك، وفي ظلّ تمهُّلها في إطلاق عملية واسعة على غرار «السور الواقي» خشية تبعات غير مرغوبة، لا تجد تل أبيب بدّاً من محاولة تعزيز دعمها للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بهدف تحفيزها على تحسين أدائها في مقارعة المقاومين

«أوسلو» تختم العقد الثالث... الضفة لا تستكين

رام الله ـ أحمد العبد

تبدو الأراضي الفلسطينية المحتلّة، في الذكرى التاسعة والعشرين لتوقيع «اتفاق أوسلو»، أقرب إلى الانتفاضة الشاملة منها إلى «السلام» الذي لم يكن ممكناً أصلاً مع «دولة» قامت على أنقاض مئات القرى الفلسطينية التي هدّمتها وهجّرت سكّانها إلى شتّى بقاع الأرض. و«اتفاق أوسلو» الذي حلّت ذكراه أمس، بات نسياً منسيّاً بالنسبة إلى العدو، ولم يبقَ منه إلّا الحبر الذي كُتب به، وبعض نصوصه التي تخدم إسرائيل وتُريحها من تحمّل تبعات احتلالها، بعدما حوّل الكيان الذي نشأ بموجبه، وهو السلطة الفلسطينية، إلى «وكيل أمني» بالدرجة الأولى، يعمل على منع أيّ مظاهر للمقاومة ويلاحقها، وبالدرجة الثانية «موظّف خدمات» يقوم بإدارة خدمات السكان تحت مظلّة الشروط والقيود والرقابة الإسرائيلية.

> يبدو المشهد في الضفة، بعد قرابة ثلاثة عقود من توقيع «أوسلو»، مُناقضاً لما أريدَ تحقيقه من خلال الاتفاق

ووُقّعت «اتفاقية أوسلو» أو «اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحُكم الذاتي الانتقالي»، بدماء الفلسطينيين الذين أشعلوا انتفاضة شعبية عفوية عام 1987 في عموم الأراضي المحتلّة، جعلت القيادة المتنفّذة في «منظمة التحرير» تستشعر غيابها عن المشهد، وبُعدها عن الصدارة والمسؤولية، خاصة بعد مغادرتها لبنان إلى تونس. لكن تلك القيادة قدّمت، بموجب «أوسلو» التي قوبلت برفض وطني واسع، تنازلات مهولة من مثل التزامها بـ«حق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن»، والوصول إلى حلّ لكلّ القضايا الأساسية المتعلّقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وإدانة استخدام «الإرهاب وأعمال العنف الأخرى»، وتعديل بنود «الميثاق الوطني» للتماشي مع هذا التغيير، والتعهّد بإلزام كلّ عناصر المنظّمة بذلك، ومنْع «انتهاك» هذه الحالة، وضبط «المنتهكين». ولربّما اعتقدت إسرائيل أنها بتوقيع الاتفاقية، بما تضمّنته من ملاحق أمنية واقتصادية وسياسية، ستضْمن تفوّقها سياسياً وأمنياً على الأرض، وستنجح في قتْل فكرة المقاومة التي زرعتها دماء الانتفاضة الأولى، لكنّها فشلت في ما تقدّم؛ إذ سرعان ما تلقّت صفعات وسلسلة من العمليات الاستشهادية النوعية داخل الكيان وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت معها أسماء قيادات لامعة في تاريخ المقاومة، كان لها دور في تأسيس نواة صلبة في كلّ الأراضي المحتلّة، استمرّت في النموّ والتطوّر حتى انفجرت الانتفاضة الثانية.

ويبدو المشهد في الضفة، بعد قرابة ثلاثة عقود من توقيع «أوسلو»، مُناقضاً لما أريدَ تحقيقه من خلال الاتفاق؛ إذ تعيش الأراضي المحتلّة، اليوم، إرهاصات انتفاضة شاملة لم تشهد مثلها منذ 15 عاماً، باعتراف قادة الاحتلال الأمنيين، بينما ينصبّ الضغط الأميركي والإسرائيلي، إزاء ذلك، على السلطة وأجهزتها الأمنية بوصْفها المسؤولة عن تدهور الأوضاع، نتيجة تقصيرها في ملاحقة المقاومين. وضمن هذا الفهْم المتّفق عليه لدور السلطة، طلبت واشنطن من تل أبيب تحسين دعمها لرام الله، كإحدى آليات العمل لمواجهة حالة الاشتباك والغليان في الضفة، والتي ترى فيها أطراف أخرى أيضاً، من مِثل مصر وقطر والإمارات، خطراً لا يجب أن يستمرّ، وفق ما أبلغته للجهات الإسرائيلية المعنيّة. وفي سياق تلك الحالة المتصاعدة، سُجّلت، صباح أمس، عملية إطلاق نار على آليات للاحتلال عند حاجز الجلمة قرب جنين، تبنّتها «كتائب شهداء الأقصى»، وقام على إثرها جنود العدو بإغلاق الحاجز. وبذلك، بلغت العمليات التي شهدتْها الضفة والقدس خلال الـ48 ساعة الأخيرة، 36، أبرزها 3 عمليات إطلاق نار، أدّت إلى إصابة ثلاثة من جنود الاحتلال ومستوطنيه، بينما ذكرت «القناة 12» العبرية، مساء أوّل من أمس، أن طائرات من دون طيار محمّلة بالصواريخ دخلت الخدمة لتُحلّق في أجواء مناطق شمال الضفة، وخاصة نابلس وجنين، ولكنها لم تنفّذ أيّ هجمات صاروخية حتى الآن.

وفي وقت تتزايد فيه احتمالات الانفجار، نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن مصادر أمنية إسرائيلية، حديثها عن تزايد ضلوع أفراد في أجهزة الأمن الفلسطينية في الاشتباكات مع قوات الاحتلال لدى اقتحامها جنين ونابلس ومخيمات لاجئين وقرى مجاورة، من أجل تنفيذ عمليات اعتقال في صفوف الفلسطينيين. واعتبرت الصحيفة أن أمام إسرائيل خيارَين اثنين: إمّا مساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على استعادة المسؤولية الأمنية في مدن شمال الضفة، أو الوقوف على الحياد ومشاهدة السلطة تنهار، وهذا يتطلّب من إسرائيل الدخول إلى الفراغ الذي ستتركه السلطة خلفها». وبحسب المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، فإن «ضعف أجهزة الأمن الفلسطينية ليس نابعاً من أداء التنظيمات المسلّحة فقط، وإنّما من تدهور زاحف في أداء السلطة بتأثير من تعامل إسرائيل معها». وأشارت «هآرتس» إلى أن تل أبيب وواشنطن ورام الله، بحثت، أخيراً، خطوات ترمي إلى تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مضيفة أن إسرائيل لا تُمانع نقْل المزيد من الأسلحة والذخيرة إلى تلك الأجهزة، بهدف تعزيز قوّتها ضدّ «المجموعات المسلّحة الفلسطينية». كذلك، طُرحت فكرة «تشكيل قوّة فلسطينية خاصة، مدرَّبة ومسلّحة بشكل أكثر، لمواجهة ناشطين مسلّحين من حماس والجهاد».

لم ينجح «أوسلو» في القضاء على بذرة الثورة والمقاومة (أ ف ب)

وعلى رغم أن إسرائيل ليست أقلّه حتى الآن، في وارد الاستغناء عن السلطة أو السماح بانهيارها، في ظلّ ما تحمله الأخيرة من مهام كانت كلّها ملقاة على عاتق تل أبيب - بوضعها قوّة احتلال وفق المعاهدات الدولية -، وتحويلها الاحتلال إلى مشروع اقتصادي مربح للغاية أو ما يُسمّى «احتلال 5 نجوم»، و«الخدمات الأمنية» التي تقدّمها للعدو في إطار «التنسيق الأمني»، فضلاً عمّا يمكن أن يقال من أن توقيعها «اتفاق أوسلو» وضع حجر الأساس للتطبيع العربي مع إسرائيل. وفي ظلّ عدم امتلاك السلطة أيّ أوراق قوة في وجه العدو، باستثناء التلويح بسحب الاعتراف بإسرائيل ووقف «التنسيق الأمني»، فإن هذه الورقة بالذات تبدو غير قابلة للتفعيل، بالنظر إلى ما نشأ بين تل أبيب ورام الله من مصالح وارتباطات لا يمكن الاستغناء عنها. وبالتالي، فإن تلك القرارات المعروفة بـ«قرارات المجلس المركزي لمنظّمة التحرير»، التي اتُّخذت في عام 2015، والقاضية بتحديد العلاقة مع الاحتلال ووقف كلّ أشكال التعاون والعمل بالاتفاقيات، تبدو حبراً على ورق، وفزّاعة تُرفع بين حين وآخر ليس إلّا.

بالنتيجة، وعلى رغم كلّ ما حقّقه «اتفاق أوسلو» من مكاسب للاحتلال، إلّا أنه لم ينجح في القضاء على بذرة الثورة والمقاومة. فإذا ارتبط الثالث عشر من أيلول بذكرى التنازل عن فلسطين والاعتراف بحقّ العدو في الحياة والإقامة على أرضها، إلّا أن ذلك لم يَمحُ ذكرى معركة تحرير القدس، وهي إحدى المعارك الشرسة المنظّمة في خلال ثورة عام 1936، التي اندلعت ضمن خطّة رسمتها قيادة الثورة لتحرير المدن الفلسطينية، وأدّت إلى تحرير الخليل وجنين وبيسان وبئر السبع ورام الله، ثمّ كانت معركة تحرير القدس التي امتدّت من 2 إلى 13 أيلول. كما أن ذكرى «أوسلو» المتجدّدة في ظلّ الأولويات التي تفرض نفسها على القيادتَين السياسية والأمنية. ولا تقتصر المخاوف من التصعيد في الضفة فقط على تل أبيب، وإنما تشمل، بحسب صحيفة «هآرتس»، الولايات المتحدة ومصر وقطر والإمارات، وجميعها تبذل جهوداً للتهدئة، لكن المعضلة الأهمّ بالنسبة إلى إسرائيل، أنه لا يوجد بديل فعلي من أجهزة أمن السلطة، وفق ما أكّد العديد من مسؤولي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مشدّدين على أنه ليس أمام تل أبيب سوى خيارَين أساسيَّين: مساعدة الأمن الفلسطيني على إعادة بسط سلطته خصوصاً في شمال الضفة؛ أو الوقوف جانباً ومراقبة انهيار السلطة الأمر الذي سيفرض على الكيان العبري التورّط في داخل الفراغ الذي سيتشكّل.

> تعود الخيارات وتدور في الدائرة المغلقة نفسها التي حذّر منها رئيس «الشاباك»

إلى اعتراف إسرائيلي بالسلطة الفلسطينية كشريكة في مسار اتفاق يساعد على تحسين حُكمها بالاعتداءات في مناطقها، وبشجّع على تقويتها كبديل ممّن يقود المقاومة المسلّحة»، وهو سيناريو تكاد تكون فرص تحقّقه معدومة في ظلّ الوضع السياسي الداخلي الإسرائيلي؛ أو «خطوة عسكرية واسعة، على نمط السور الواقي، لاجتثاث بنية المقاومة التي تتطوّر في شمال الضفة وتمتدّ إلى وسطها وجنوبها»، في سيناريو تحاول إسرائيل تجنّبه حتى الآن، لأنها تُدرك نتائجه وتداعياته، خصوصاً في ظلّ الأولويات التي تفرض نفسها على القيادتَين السياسية والأمنية. ولا تقتصر المخاوف من التصعيد في الضفة فقط على تل أبيب، وإنما تشمل، بحسب صحيفة «هآرتس»، الولايات المتحدة ومصر وقطر والإمارات، وجميعها تبذل جهوداً للتهدئة، لكن المعضلة الأهمّ بالنسبة إلى إسرائيل، أنه لا يوجد بديل فعلي من أجهزة أمن السلطة، وفق ما أكّد العديد من مسؤولي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مشدّدين على أنه ليس أمام تل أبيب سوى خيارَين أساسيَّين: مساعدة الأمن الفلسطيني على إعادة بسط سلطته خصوصاً في شمال الضفة؛ أو الوقوف جانباً ومراقبة انهيار السلطة الأمر الذي سيفرض على الكيان العبري التورّط في داخل الفراغ الذي سيتشكّل.

في الخلاصة، بيّن مَن يدفع نحو عملية عسكرية واسعة في منطقة جنين بشكل خاص؛ ومَن يعتقد أن مواصلة الاعتقالات ستفاقم من حدّة اللهب، وأن المسار الوحيد المتاح هو مساعدة السلطة على استعادة هيبتها، تعود الخيارات وتدور في الدائرة المغلقة نفسها التي حذّر منها رئيس «الشاباك».

«الشاباك» يعترف: إسرائيل في «دائرة مغلقة»

علي حيدر

نجحت المقاومة في الضفة الغربية في اختراق الجدار الذي تشكّل بفعل التنسيق بين قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وفارضة واقعاً جديداً تحوّل إلى مصدر تهديد للعمق الإسرائيلي في أراضي الـ48، كما للمستوطنين وجنود الاحتلال في الضفة. وبسبب فشل الاقتحامات الإسرائيلية المتتالية في إخماد جذوة المقاومة، رفع رئيس «الشاباك»، رونين بار، الصوت، محذّراً، في كلمة له أمام المؤتمر السنوي لـ«معهد سياسة مكافحة الإرهاب» في جامعة «ريخمان»، من أن إسرائيل دخلت في «دائرة مغلقة، بسبب ارتفاع عدد العمليات في الضفة الغربية وعدم قيام أجهزة السلطة بدورها، وفي ضوء تراجع سيطرتها». ودفع هذا الواقع، بحسب بار، قوات الاحتلال إلى تكرار اقتحاماتها لمدن الضفة وبلداتها، وتالياً إلى «وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين، وتراجع مكانة أجهزة أمن السلطة، والذي يمهّد بدوره الأرضية لتنامي المقاومة».

بالنتيجة، وجدت سلطات العدو نفسها أمام خيارات مقيّدة؛ فهي إنْ امتنعت عن المبادرة إلى توجيه ضربات للمقاومين في الضفة، سيؤدّي ذلك إلى اتّساع نطاق تحرّكهم وتعزيز مبادراتهم العملياتية؛ وإنْ واصلت اقتحاماتها، فهذا يعني مزيداً من المواجهات وتسريعاً لوتيرة تقويض مكانة أمن السلطة، والذي من شأنه أن يوسّع هامش الفعل المقاوم. ومع أن «الشاباك» يُعدّ الجهاز الأكثر خبرة بالساحة الفلسطينية والمسؤول الأول عنها، إلا أن رئيس الاستخبارات العسكرية، «أمان»، اللواء أهارون حاليفا، لمّح - في سياق المفاضلة بين الخيارات - إلى أهمّية مواصلة سياسة العمليات الأمنية والعسكرية في الضفة، وذلك تعليقاً على التحذير المصري من أن هذه العمليات ستؤدّي إلى «الفوضى»، قائلاً: «كان سيسعدني عدم اعتقال عشرات المطلوبين كل ليلة، على أن تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بذلك». أمّا الرئيس السابق للاستخبارات، اللواء تامير هايمن، فذهب أبعد ممّا تَقدّم، بالتحذير من أن «انتفاضة ثالثة قد تكون سيناريو معقولاً»، خلال معارك ورائة «أبو مازن» في السلطة الفلسطينية. وربط هذا السيناريو بما سمّاه «فشلاً كاملاً لمفهوم أبو مازن للتسوية السياسية»، نتج منه ضعْف السلطة الفلسطينية وتقوية حركتَي «الجهاد الإسلامي» و«حماس» في الضفة الغربية. وبالتوازي مع المواجهة مع الشعب الفلسطيني، وبهذا، تكون المقاومة في الضفة قد ارتقت في تكاملها مع قطاع غزة في مسار سيؤدّي حُكماً، وفي بعد حين، إلى تلاحم الساحات ووحدتها في المعركة القائمة ضدّ الاحتلال.

وإذ تُجيّر العقلية الأمنية الحاكمة في تل أبيب ترجيح خيار مواصلة الاعتداءات في الضفة، على رغم كلّ المحاذير القائمة، مِمّا سيؤدّي بالضرورة إلى ارتفاع إضافي في حالات الاشتباك وعدد المصابين الفلسطينيين، يمكن التأكيد أن إسرائيل ستتدحرج في سياق اتّساع نطاق الوعي بالصراع، والذي تتمّ تغذيته بواسطة ارتفاع حدّة الاشتباك العنيف مع الجيش الإسرائيلي، ومن الشعور بالنجاح، وأيضاً من الفراغ السياسي الذي خلّفه غياب السلطة. وتضيف الدراسة أن «صورة السلطة ومكانتها تضرّرتا بشكل قاسٍ في عيون المجتمع الفلسطيني، إثر فشلها في الدفع قُدُماً بالرؤية القومية، أو طرْح أفق سياسي». ومن الواضح أن ما يثير قلق القيادة الإسرائيلية، أن تلك العوامل ليست ظرفيّة ولا طارئة، وهو ما يعني أن إسرائيل قد تكون أمام مرحلة جديدة من المواجهة مع الشعب الفلسطيني.

رام الله «تشذّب» ميزانيتها «بالناقص» من موظّفي غزة!

في إطار سعْيها لمعالجة مشكلة العجز المتنامي في موازنتها، وإقناع «المجتمع الدولي» بدءاً بتطبيق سلسلة «إصلاحات» هيكلية، تتّجه السلطة الفلسطينية نحو ارتكاب مابات يُسمّى بـ«مجزرة التقاعد»، عبر فرض التقاعد الاختياري - لفترة محدودة - ومن ثمّ الإجباري على آلاف الموظّفين العاملين في إطار موازناتها. على أن هذا الإجراء لن يجري تطبيقه على موظّفي غزة والضفة الغربية على السواء. بل سيكون للعاملين الحكوميين في القطاع النصيب الأكبر منه، بوصْفهم، من الأساس، « يُفلحون في غير أرضهم، أو يخدمون جهة معادية». وفقَ النظرة التي تتطلّع بها السلطة إليهم

غزة ـ يوسف فارس

لم يستطع الموظّف الحكومي، رياض أبو فؤاد، حتى اللحظة، حسْم قراره بقبول عرض التقاعد الاختياري الذي أعلنت الحكومة الفلسطينية في رام الله، عزمها تطبيقه خلال الفترة المقبلة. أبو فؤاد، الذي يعمل معلّماً في إحدى مدارس غزة، شغل الوظيفة الحكومية منذ منتصف التسعينيات، وبينما كان ينتظر وصوله السنّ القانونية لإنهائه الخدمة (60 عاماً)، فوجئ بقرار السلطة إحالته إلى جانب الآلاف من أمثاله إلى التقاعد، اختيارياً حتى نهاية العام الجاري، أو قسرياً في مطلع العام المقبل. يقول الرجل الخمسيني، لـ«الأخبار»: «أنا وزملائي أمام مفترق طرق، فقد أُجبرنا في عام 2017 على التقاعد المالي الذي أتى على 50% من قيمة رواتبنا، بينما لم تطرح الحكومة حتى اليوم تفاصيل قرارها الجديد»، مضيفاً أن «سنوات خدمتي الـ27 تُوفّر لي راتباً تقاعدياً جيّداً في الوضع الطبيعي، تتجاوز قيمته الـ80%، إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة، أمّا ما هو مطروح اليوم، فلن يتخطّى الـ65% من قيمة استحقاقي في أفضل الأحوال». ويتابع الرجل الذي يعيل عائلة مكوّنة من 9 أفراد: «كلّ الخطط التي رسمناها في فترة ما بعد التقاعد تبخّرت، لديّ 5 أبناء بحاجة إلى تعليم وزواج (...) لا شيء يسير في هذه البلاد كما هو مخطّط له».

وكانت الحكومة الفلسطينية أعلنت، مطلع شهر آب الماضي، اتّخاذ سلسلة إجراءات لزيادة قيمة الإيرادات العامّة، وخفْض فاتورة رواتب الموظفين العموميين البالغة قيمتها نحو 300 مليون دولار. ومن المقرّر أن تعتمد «خطّة الإصلاح الاستراتيجية» التي تدّعي وزارة المالية في رام الله، أن المانحين الأوروبيين يلحّون على السلطة في تطبيقها، على تحويل أكبر عدد ممكن من الموظفين الحكوميين في غزة والضفة، إلى «صندوق التقاعد»، التابع لـ«هيئة التقاعد والمعاشات» (مؤسّسة حكومية تتمتّع باستقلالية مالية تقوم على اقتطاع جزء من رواتب الموظفين أثناء فترة خدمتهم)؛ إذ سيوفّر ذلك 30% من نفقات الموازنة العامة حتى نهاية العام الجاري، على أن تسهم الخطوات ذاتها في توفير 50% خلال السنوات المقبلة، سيجري استغلالها في تطوير الاستثمار والاقتصاد. ووفقاً لما أعلنه وزير المالية، شكري بشارة، فإن «إصلاح» فاتورة الرواتب سيتمّ على مرحلتَين: الأولى، تخفيض فاتورة الأجور إلى 70 في المئة من صافي الإيرادات بحلول نهاية عام 2022 من خلال التقاعد الاختياري؛ والثانية، تخفيضها إلى 50 في المئة اعتباراً من الربع الأوّل من العام المقبل، عبر إجبار كلّ مَن «ليس له عمل على التقاعد الإلزامي»، في إشارة خصوصاً إلى الموظفين العسكريين في القطاع. وستشمل الخطّة، أيضاً، ترشيد التوظيف الحكومي والترقيات، ووقف صرف العلاوات غير المستحَقّة، وتعمل الحكومة، بالتعاون مع «هيئة التقاعد»، على سنّ قانون للتقاعد المبكر سيُعرض على مجلس الوزراء خلال أسابيع للمصادقة عليه.

> السلطة تنظر إلى موظّفيها المدنيين في القطاع على أنهم يفلحون في غير أرضهم

وفي مواجهة القرارات المنتظَرة، نظّم موظّفو السلطة في غزة، مطلع الشهر الجاري، اعتصاماً أمام مقرّ «هيئة التأمين والمعاشات»، طالبوا فيه بوقف «مجزرة التقاعد». وقال جهاد ملكة، وهو المتحدّث باسم «التجمّع الوطني لإلغاء التقاعد الموحّد القسري»، إن خطوة التقاعد المنتظَرة ليست الأولى؛ ففي عام 2017، أحالت السلطة 17800 موظّف عسكري إلى التقاعد قسرياً. ويلفت ملكة، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «هؤلاء وجدوا أنفسهم خارج سلّم الرواتب الحكومي، علماً أن نصفهم لم يبلغ سنّ الـ35 عاماً، ما يعني أن السلطة سرقت 25 عاماً من حقوقهم الوظيفية (...) اليوم يعيش هؤلاء ظروفاً صعبة، إذ إن أكثرهم كانوا قد سحبوا قروضاً كبيرة من البنوك، وفيما يسدّدون اليوم 30% من راتبهم الأساسي، وجدوا أن المبلغ الذي يتلقّونه من رواتبهم هو 50% من نسبة 70% من رواتبهم، وبعد خصم مبلغ القرض، لا يتحصّل أكثرهم على أكثر من 20% من مبلغ التقاعد، أي 500 شيكل (الدولار 3,40 شيكل) من قيمة متوسّط الراتب التي كانت تتجاوز 3500 شيكل في الوضع الطبيعي». ويفنّد ملكة ادّعاء الحكومة تطبيق التقاعد على موظّفي السلطة في غزة ورام الله على السواء، مُبيّناً أن «موجة التقاعد السابقة أحالت قرابة 160 موظفاً في رام الله إلى التقاعد المبكر، في مقابل 17800 في غزة»، معتبراً أن «إجراءات تخفيض موازنة الرواتب تتمّ من منطلقات مناطقية، على اعتبار أن الموظفين العسكريين في غزة ليسوا على رأس عملهم، فهم يتلقّون رواتب لا يستحقّونها، علماً أن مَن جلس في بيته كان قد التزم بقرارات الحكومة، على رأس عمله». يُذكر أن السلطة أمرت موظّفيها العسكريين والمدنيين بالتزام منازلهم عقب أحداث الانقلاب الداخلي عام 2007، والتي أفضت إلى طرد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة من القطاع. ومذّاك، أصبح هؤلاء، الذين تتجاوز أعدادهم الـ70 ألفاً، أداة السلطة في معاقبة حكومة غزة التابعة لحركة «حماس»، مثلما جرى في عام 2017، حين خصمت حكومة رام الله 30% من رواتب موظّفيها في القطاع، وذلك لحرمان حكومته من الواردات المالية التي تدْخل دورة المال، وتنعكس في تحسين مستوى الجباية الداخلية، فيما فرضت التقاعد المالّي على آلاف الموظّفين المدنيين، الذين تلقّوا على مدار ثلاث سنوات 50% من رواتبهم بعد أن خُصم منها 30%، أي 50% من 70%.

وفيما قلّصت الحكومة أعداد موظّفيها في غزة من 70 ألفاً قبل عام 2007، إلى 33 ألفاً حالياً، يرى المحلّل السياسي، إسماعيل محمد، في ما يجري «خطّة مدروسة تهدف إلى تحويل كافّة موظّفي القطاع إلى هيئة التأمين والمعاشات». ويلفت محمد، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «السلطة تنظر إلى موظّفيها المدنيين في القطاع على أنهم يفلحون في غير أرضهم، أو يخدمون جهة معادية، لذا، فهي ليست معنيّة بتحمّل نفقاتهم، إذ تعتقد أن إجبار حماس على ملء الشواغر التي سيتركها الموظّفون المدنيون في وزارتَي الصحّة والتعليم تحديداً، سيضاعف من أعبائها المالية، ويزيد من تعقيد أوضاعها الحكومية». وفي هذا السياق، يشير مصدر حكومي في غزة إلى أن الأزمة التي سيخلّفها إجبار الموظّفين على التقاعد، ليست مالية فقط، إنّما أزمة كفاءات، إذ إن معظم هؤلاء يمتلكون خبرة تتجاوز الـ20 عاماً، وسيؤثّر خروجهم من قطاعات حسّاسة من مِثل الصحّة والتعليم، على نوعية الخدمة المُقدّمة للمواطنين.

(أ ف ب)

تقرير

تردُّد في مقابَلة الخطوات السورية و تركيا لا تفلِت ورقة الجولاني

لم تكن ردّة فعل «هيئة تحرير الشام» العنيفة على محاولة مئات السوريين العبور نحو تركيا للانضمام إلى «قافلة النور» المُتّجهة إلى أوروبا، مفاجِئة أو خارجة عن المألوف. بقدْر ما هي ترجمة للدور الذي يلعبه زعيم الهيئة، أبو محمد الجولاني، بوصْفه حارس الحدود التركية ومستثمِرها. وانطلاقاً من هذه الصفة وما تستبطنه من أدوار و«امتيازات»، تجد أنقرة صعوبة في مقابَلة الخطوة السورية المتمثّلة في افتتاح مركز للمصالحة في إدلب، بخطوات مماثلة من قبيل افتتاح معابر إنسانية للنازحين واللاجئين، وذلك بفعل الخشية من تسرّب السكّان من «إمارة الجولاني» إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، مع ما يرافقه هذا من تهديد للمشروع الذي اشتغلت تركيا طويلاً على تنميته والاستثمار فيه

شبكة العلاقات التي نسجها والدور الأمني الذي يلعبه يشرحان أسباب تمسّك تركيا بالجولاني

علاء حلبي

مرتدياً بزّة عسكرية، وضمْن مراسم تحاكي تلك الرسمية المعروفة في الدول، وقف زعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، الأسبوع الماضي، ليشرف على تخريج أوّل دفعة من «الطلّاب الضباط» من الكلّية الحربية التي قام بإنشائها في إدلب، حيث تَمّ تخريج 400 «طالب ضابط» ضمن دورة حملت اسم «أبو عمر سراقب». والأخير هو أحد قادة «جيش الفتح» الذي تشكّل من تجمّع فصائل اقتحمت مدينة إدلب وسيطرت عليها عام 2015، قبل أن يُقتل إلى جانب عدد من القيادات إثر غارة جوّية اتُّهم «جيش الفتح» المُنحلّ، حينها، بتنظيم «القاعدة»، ومن ثمّ تحويله إلى العمل المؤسّساتي بشكل تدريجي، عبر تشكيل «حكومة الإنقاذ» التي تولّت عمليات «مأسسة» الجماعة، وتوغّلت في جميع مفاصل الحياة في إدلب.

> خلال خمسة أعوام، نجح الجولاني في التهام سوق إدلب بشكل شبه كامل

وخلال خمسة أعوام، نجح الجولاني في التهام سوق إدلب بشكل شبه كامل، حيث سيطر على جميع القطاعات الخدمية، بدءاً من المخابز، مروراً بالاتصالات عبر شركة «سيريانا» المرتبطة بشركة اتصالات تركية، والكهرباء التي يستجرّها عبر شركة «Green Energy» من تركيا، والنفط الذي يحتكره عبر شركة «وتد» التي تدور شكوك حول الأطراف التركية المساهِمة في تأسيسها، ومن بينها صهر الرئيس التركي، براءت البيراق، الذي كشفت تسريبات قبل نحو أربعة أعوام تورُّطه في تجارة النفط مع «داعش»، بالإضافة إلى الشركات العقارية والنقل الداخلي (شركة زاجل)، وصولاً إلى الاستثمارات الزراعية والصناعية. ومن خلال نظرة إلى شبكة العلاقات المعقّدة التي نسجها الجولاني مع أطراف عدّة (معظم الاستثمارات تتمّ بشراكة مع أطراف تركية)، والدور الأمني الكبير الذي يلعبه قرب الحدود التركية، حيث يسيطر على معبر «باب الهوى» الحدودي، ويشرف على عدد كبير من المخيّمات، وعلى مناطق يتمّ تنفيذ مشاريع «مدن الطوب» التركية فيها، يمكن أن تتّضح أسباب التمسّك التركي به، خصوصاً بعد إظهاره تبعيّة مطلقة لأوامر أنقرة، واشتغاله على حماية القواعد التركية، وتشكيله شبكة أمنية لصالح الأتراك من دون أن يكلّفهم أي مصاريف، بل وتوفيره لكثير من المتنفّذين الأتراك أرضاً استثمارية خصبة.

إزاء ذلك، تُطرح خطوات التقارب بين أنقرة ودمشق، المدفوعة روسياً وإيرانياً، التساؤلات حول مال الموقف التركي من هذه الشبكة المعقّدة من المصالح، مقارنة بتلك التي سيحقّقها الرئيس رجب طيب إردوغان من الانفتاح على سوريا، سواءً لناحية التخلّص من عبء اللاجئين، أو إبعاد «الخطر الكردي» عن الحدود التركية، وكلاهما ملفّان يمثّلان عنواناً رئيساً للصراع الانتخابي الرئاسي في تركيا. وبينما تقدّمت دمشق خطوة نحو أنقرة، عبر افتتاح مركز مصالحة خاص بإدلب في مدينة خان شيخون الأسبوع الماضي، لا تزال التحرّكات التركية المقابلة خُجولة، حيث لم يتمّ حتى الآن فتْح معابر لمرور النازحين والراغبين في العودة إلى قراهم في ريفَي إدلب وحماة، أو الراغبين في الخروج من إدلب، وسط حديث عن استعدادات لفتح ثلاثة معابر من هذا النوع. والظاهر أن أنقرة تخشى، في حال اتّخاذ هكذا خطوات، تشريع الأبواب أمام حملة خروج كبيرة من إدلب، تُفقد «دويلة الجولاني» الصورة التي حاولت تركيا، ولا تزال، رسمها لها، خصوصاً أن تدفُّق النازحين بدأ بالفعل من خلال معابر جانبية، سواءً من ريف حلب الشمالي أو حتى من بعض مناطق إدلب، وذلك بواسطة شبكات تهريب تُديرها فصائل معارضة.

وأمام هذه الظروف، يمكن فهم الظهور المتكرّر للجولاني في الآونة الأخيرة، وجولاته المستمرّة، ومحاولته «منْح» مزيد من الحرّيات لبعض الأقلّيات، إذ تبدو هذه التحرّكات مدفوعة بشكل رئيس رجب طيب إردوغان من شكل من أشكال الحياة المدنية في إدلب

الأوساط الإعلامية التركية، وتشكيله شبكة أمنية لصالح الأتراك من دون أن يكلّفهم أي مصاريف، بل وتوفيره لكثير من المتنفّذين الأتراك أرضاً استثمارية خصبة.

إزاء ذلك، تُطرح خطوات التقارب بين أنقرة ودمشق، المدفوعة روسياً وإيرانياً، التساؤلات حول مآل الموقف التركي من هذه الشبكة المعقّدة من المصالح، مقارنة بتلك التي سيحقّقها الرئيس رجب طيب إردوغان من الانفتاح على سوريا، سواءً لناحية التخلّص من عبء اللاجئين، أو إبعاد «الخطر الكردي» عن الحدود التركية، وكلاهما ملفّان يمثّلان عنواناً رئيساً للصراع الانتخابي الرئاسي في تركيا. وبينما تقدّمت دمشق خطوة نحو أنقرة، عبر افتتاح مركز مصالحة خاص بإدلب في مدينة خان شيخون الأسبوع الماضي، لا تزال التحرّكات التركية المقابلة خُجولة، حيث لم يتمّ حتى الآن فتْح معابر لمرور النازحين والراغبين في العودة إلى قراهم في ريفَي إدلب وحماة، أو الراغبين في الخروج من إدلب، وسط حديث عن استعدادات لفتح ثلاثة معابر من هذا النوع. والظاهر أن أنقرة تخشى، في حال اتّخاذ هكذا خطوات، تشريع الأبواب أمام حملة خروج كبيرة من إدلب، تُفقد «دويلة الجولاني» الصورة التي حاولت تركيا، ولا تزال، رسمها لها، خصوصاً أن تدفُّق النازحين بدأ بالفعل من خلال معابر جانبية، سواءً من ريف حلب الشمالي أو حتى من بعض مناطق إدلب، وذلك بواسطة شبكات تهريب تُديرها فصائل معارضة.

وأمام هذه الظروف، يمكن فهم الظهور المتكرّر للجولاني في الآونة الأخيرة، وجولاته المستمرّة، ومحاولته «منْح» مزيد من الحرّيات لبعض الأقلّيات، إذ تبدو هذه التحرّكات مدفوعة بشكل رئيس رجب طيب إردوغان من شكل من أشكال الحياة المدنية في إدلب

السوريون نحو اختيار المجالس المحلّية: أين الانتخابات؟

على بُعد أربعة أيام من الانتخابات المحلّية السورية المزمع إجراؤها في الثامن عشر من أيلول الجاري، تبدو البلاد شبه خالية من أيّ مؤشّر إلى أنها مقبلة على استحقاق من هذا النوع. إذ تُغيب الحملات الانتخابية سواءً في المدن الرئيسة أو الأرياف. فيما لا تخرج الأحزاب المرخّصة والشخصيات عن القاعدة التي حكمت الاستحقاقات السابقة، وعنوانها التسليم المسبق لـ«البعث» وحلفائه بالغلَبة. ويؤشّر ذلك إلى أن الأمل الذي كان معقوداً على هذه الانتخابات، بأن تشكّل فرصة للخروج من الصندوق، وإحداث تغيير إيجابي على مستوى الإدارات المحلّية، قد تبخّر تماماً

بلال سليطين

لا توحي الأجواء في سوريا بأن البلاد مُقبلة على حدث مفصلي كانتخابات الإدارة المحلية بعدّ أيام من الآن. فالتفاعل السياسي مع استحقاق بهذا الحجم يبدو في حدوده الدنيا، على رغم محاولات الإعلام الحكومي والصفحات الرسمية التابعة للمجالس المحلّية، توليد أجواء من الحماسة، عبر نشْر المعلومات حول قانوني الانتخابات والإدارة المحلّية، وإقامة بعض الندوات على الشاشة الحكومية. لكنّ الجزء الأهمّ في هذه العملية، والمتمثّل في الحملات الانتخابية التي عادةً ما يتمّ الترويج خلالها للبرامج والمشاريع، ظلّ على مدار شهر ونصف شهر غائباً، باستثناء محاولات خجولة من قِبَل عدد من منظّمات المجتمع المدني خَلْق حالة تفاعل عبر نشاطاتها التحفيزية، في حين غابت أيضاً الفعاليات الهادفة إلى تعريف الجمهور بأشخاص المرشّحين، وهو ما لا يحدث حتى في الدول التي لا تحوز فيها البرامج أيّ أهمية. أمّا على مواقع التواصل الاجتماعي، فيبدو المشهد مختلفاً، وإنْ نسبياً، حيث تنتشر عشرات الإعلانات التي تحثّ بمعظمها مستقلّين نشروا صوراً شخصية مرفقة بعبارة «انتخبوا مرشّحكم أو مرشّحتكم...»، فيما زاد بعضهم إلى الصور بيانات انتخابية بدا جزءٌ منها محدّداً ومتخصّصاً بالمحلّيات، فيما كان الآخر فضفاضاً وأكثر تناسباً مع انتخابات مجلس الشعب أو الرئاسة.

وانسحب الحال نفسه على الأحزاب السياسية التي أعلنت مشاركتها في الاستحقاق، وشجّعت الناس على التفاعل معه؛ إذ لم تطلق أيّ حملات على الأرض، كما لم تعلن قوائمها، بما يشمل أحزاب «الجبهة الوطنية التقدّمية» الحاكمة، أو الأحزاب المرخّصة الأخرى. وبالنسبة إلى «حزب البعث» تحديداً، فقد استغرق وقتاً طويلاً في إجراءاته الداخلية التي يسمّيها «الاستئناس الحزبي»، والتي «استأنس» من خلالها بآراء أعضاء الحزب، لتقوم قيادته في النهاية باختيار قوائم «الوحدة الوطنية» التي تضمّ مرشّحيه، إلى جانب مرشّحي «الجبهة التقدّمية»، شريكة «البعث» في الحُكم منذ السبعينيات، والتي أعلنت أوّل من أمس، وبدا لافتاً بـ80%، فيما حصّة حلفائه لم تتجاوز 6%.

غابت الفعاليات الهادفة إلى تعريف الجمهور بأشخاص المرشّحين (أ ف ب)

وبرّر مسؤولو الأحزاب المرخّصة والمرشّحون المستقلّون، لدى تواصل «الأخبار» معهم، إحجامهم عن إطلاق حملاتهم الانتخابية منذ إصدار الرئيس بشار الأسد مرسوم إجراء الانتخابات أوائل آب الماضي، بأنهم كانوا ينتظرون إعلان قوائم «البعث» حتى يعرفوا عدد المقاعد التي سيتركها فارغة على مستوى كلّ دائرة انتخابية، ومن ثمّ يتمّ اتّخاذ القرار بالاستمرار في الترشّح من عدمه، أو بتحديد عدد المرشّحين المستمرّين وعدد المنسحبين. وهكذا، بدت هذه الأحزاب والشخصيات وكأنها ضبطت ساعتها على ساعة الحزب الحاكم، في ما يجلّي حالة من التسليم المسبق بفوز قوائمه كاملة، وانحصار التنافس بالمقاعد التي لم يترشّح لها. لكن هذا لا ينفي وجود بعض الاستثناءات، حيث حاولت بعض الأحزاب الدخول بقائمة كاملة في مواجهة «قائمة الوحدة الوطنية»، وهو ما حدث مثلاً في انتخابات 2018 من دون أن ينجح المنافسون في محاولتهم، بينما علمت «الأخبار» أنه جرى أخيراً الإعداد لقوائم محدودة لمواجهة «البعث»، وأبرزها في طرطوس. وعادة ما يتمّ وضع قوائم «الوحدة الوطنية» على أساس شغْل ما لا يقلّ عن 70% من المقاعد في كلّ دائرة انتخابية، ليتنافس المرشّحون الآخرون جميعهم على المقاعد المتبقّية - الأمر الذي لا يبدو أنه تَبدّل في القوائم المعلَنة حديثاً -، فيما في حالات استثنائية على مستوى الأرياف وخارج المدن الكبرى والرئيسة، يمكن أن يُسجَّل خرق لتحالف السلطة بمقعد أو اثنَين.

على هذا النحو، وبعدما كان الأمل بأن يشكّل استحقاق أيلول فرصة لتحسين واقع البلاد، عبر إيصال قيادات محلّية تحظى بتأييد شعبي، من أجل تعزيز التشاركية والنهوض بالمجتمعات المحلّية، لم تُعر الحكومة أدنى اهتمام إلى الدعوة إلى تأجيل الانتخابات بهدف إتاحة مجال أكبر للإعداد لها، بما يضمن تصحيح أخطاء انتخابات 2018، وإصلاح تمثيل المواطنين في دوائرهم الانتخابية. إلّا أن ما جرى إلى الآن ينبئ بأن الأخطاء نفسها ستتكرّر، مع ما تَبعها من مشكلات على صعيد الإدارات المحلّية، في بلد لم يخرج بعد من حرب طاحنة انطلقت بعض شراراتها الأولى من تلك الإدارات بالذات.

> تحدّد قوائم «البعث» عدد المقاعد الشاغرة التي يمكن للأحزاب الأخرى التنافس عليها

مقالة

«الائتلاف» داعمًا لـ«قافلة النور»؟

محمود عبد اللطيف

يبدو أن «الائتلاف السوري» المعارض بدأ اتّخاذ خطوات في محاولة لعرقلة مسار التقارب التركي - السوري، ومنْع وصوله إلى نتيجة يستعجلها الرئيس رجب طيب إردوغان لناحية إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم. وفي هذا الإطار، تقول مصادر معارِضة في تركيا، لـ«الأخبار»، إن النوايا التركية أحرجت قادة «الائتلاف»، الذين سيجدون أنفسهم أمام ضرورة تقديم تنازلات على طاولة الحوار. وعلى خلفيّة ذلك، تَكشف المصادر أن هؤلاء قرّروا دعم «قافلة النور» التي تتحضّر لنقل نحو 100 ألف لاجئ سوري من تركيا إلى أوروبا، في مسعًى لحمْل الأخيرة على تصعيد ضغوطها الهادفة إلى منْع التطبيع بين سوريا وتركيا.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن القائمين على «قافلة النور»، والذين يقدّمون أنفسهم كنشطاء، يتواصلون مع شخصيات من اللاجئين المقيمين حالياً في دول الاتحاد الأوروبي، ليكونوا شركاء فيها من خلال انتظار القادمين من تركيا عند النقاط الحدودية التي ستُحدَّد لاحقاً لتسهيل عملية العبور، وتجهيز كميات من الطعام والمياه لهم، والعمل كمترجمين معهم أيضاً. وتشير المعلومات إلى وجود إقبال كبير من السوريين المقيمين على الأراضي التركية على تسجيل أسمائهم في القافلة، وتجهيز ما طُلب منهم من قِبَل القيّمين عليها (أكياس نوم، معلبات غذائية، سترات إنقاذ، إسعافات أولية)، قبل تحديد ساعة الصفر التي سيبلَّغون بها عبر تطبيق «تليغرام». وسَجّل، خلال أقلّ من أسبوع، 25 ألف لاجئ أسماءهم، فيما من المتوقّع بلوغ هدف الـ100 ألف اسم خلال أيام قليلة، بسبب التفاعل الكبير مع الحملة التي وجد فيها سوريّو تركيا فرصة لتحقيق حلم السفر إلى أوروبا، والتخلّص من الحملات العنصرية التي يتعرّضون لها، فضلاً عن الخطر الذي يتهدّدهم بإعادتهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المدعومة تركياً في الشمال السوري.

في السياق نفسه، شهد معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، يوم الإثنين الماضي، محاولة المئات من سكّان إدلب الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» بزعامة أبو محمد الجولاني، اجتياز الحدود ليكونوا جزءاً من «قافلة النور»، لكنّ عناصر الهيئة عمدوا إلى قمعهم وإعادتهم بالقوّة. وفيما يحاول منظّمو القافلة تحصيل موافقات من منظّمات إنسانية عدّة لحماية عملية اجتيازهم كلّ حدود ستصادفهم، تبْقى الحدود السورية - التركية هي الأخطر؛ فإنْ لم يصطدم الخارجون عبرها بمقاتلي الجولاني، فقد يقعون ضحيةَ نيران حرس الحدود التركي المعروف باسم «جندرما»، والذي عادةً ما يفتح النيران على أيّ محاولة للعبور.

مقالة

حرب «إسقاط بوتين»: الهزيمة ليست خياراً روسياً

وليد شرارة

الاحتفاء، الواسع النطاق من قِبَل المسؤولين الغربيين ووسائل إعلامهم بالنجاحات العسكرية التي حقّقتها القوات الأوكرانية ضدّ الجيش الروسي في الأيام الأخيرة، كان مناسبةً جديدة للجهر بالأهداف الحقيقية للحرب التي يخوضها الغرب على الساحة الأوكرانية، وأهمّها إلحاق هزيمة منكرة بموسكو تفضي إلى انهيار ما يسمّونه «منظومة بوتين». أوّل مَن تكفّل بمهمّة الإفصاح عن مثل هذه «التوقّعات» الخاصّة بمصير الرئيس الروسي، هم خبراء الشأن الروسي في الولايات المتحدة، كأنا أبليبوم مثلاً، المؤرّخة المتخصّصة في التاريخ الروسي والعضو في أسرة تحرير «ذي أتلانتيك». رأت أبليبوم، في مقال على موقع المجلة المذكورة بعنوان «أن الآوان للاستعداد لانتصار أوكراني»، أن التطورات الميدانية الأخيرة تؤكد قدرة الأوكرانيين على الحسم السريع للصراع لمصلحتهم، وطرْد الجيش الروسي من كلّ المناطق التي سيطر عليها منذ عام 2014، ما سيؤدّي في المحصّلة النهائية إلى إطاحة بوتين.

غير أن الأهمّ في المقالة هو خاتمتها، حيث تنصح «الخبيرة» صنّاع القرار الأميركيين بالتفكير حول «مستقبل الاستقرار في روسيا نفسها، وإدخال احتمال عدم الاستقرار في مخطّطاتنا. الجنود الروس يهربون من ساحة المعركة ويتخلّون عن معدّاتهم ويطالبون بالاستسلام. إلى متى علينا الانتظار حتى نرى أعضاء الدائرة الضيّقة حول بوتين يفعلون الأمر نفسه؟ إمكانية عدم الاستقرار في قوّة نووية كروسيا تُرعب الكثيرين، لكنها قد تكون الآن احتمالاً غير قابل للتجنّب. علينا الاستعداد لهذا الاحتمال، والتخطيط له، وتقدير الفرص والمخاطر الناجمة عنه». تشير أبليبوم إلى الخطاب الذي ألقاه وزير الدفاع الأوكراني، أولسكي ريزنيكوف، الأحد الماضي، خلال اجتماع «منتدى يالطا» للاستراتيجية الأوروبية، المسمّى «دافوس الأوكراني» السنوي، أمام مجموعة من المسؤولين ورجال الأعمال الغربيين، والذي دعاهم فيه إلى «تعلُّم عدم الخوف على غرار الأوكرانيين». وهو كان قد حدّد في خطابه هذا «استعادة أوكرانيا لسيادتها على كامل أراضيها، بما فيها الدونباس والقرم»، كهدف للحرب الجارية.

تطغى هذه اللهجة الانتصارية على مجمل التحليلات الغربية، بما فيها تلك المحسوبة على اليسار. فهذا باتريك كوكبرن، المحسوب على اليسار المناهض للحروب الإمبريالية، وهو قد عارض فعلاً الحروب الأميركية في العراق وأفغانستان، يعتبر في مقال على موقع «كاونترپنش» بعنوان «لماذا سيصبح فشل بوتين في أوكرانيا بأهمّيّة فشل غورباتشيف في روسيا»، أن تداعيات إصرار الأوّل على الفوز في أوكرانيا، على الدولة الروسية، لا تقلّ كارثيّة عن تلك الناتجة من إصلاحات غورباتشيف على بقاء الاتحاد السوفياتي». تعكس تلك التحليلات، في الواقع، مناخ الإجماع الاستراتيجي بين نُخَب الغرب المختلفة على ضرورة الانتصار في المواجهة الكبرى مع روسيا، ورغبة معلنة في رؤيتها تلاقي مصيراً مشابهاً لمصير الاتحاد السوفياتي. ربما لا تعي النُخَب المذكورة المخاطر الهائلة المتأتّية عن اعتماد هكذا سياسة ضدّ أمة كبرى كروسيا، وما سيترتّب عليها بالنسبة إلى حدّة ومدى المجابهة الحالية.

قيادة اميركية للحرب

القوات الموالية لكييف تقاتل بشراسة وبكفاءة عالية. غير أن هذا المعطى وحده لا يسمح بتفسير الاختراق العسكري الكبير الذي أفلحت في تحقيقه في شمال شرق أوكرانيا. العامل الحاسم الذي سمح به ليس فقط «إرادة القتال»، التي تتغنّى بها أجهزة الدعاية الأيديولوجية الغربية، بل كذلك القوّة النارية المتعاظمة التي باتت تمتلكها، بفضل أكبر عمليّات ضخّ للسلاح الغربي منذ الحرب العالمية الثانية، والإشراف الأميركي والأطلسي «المباشر على إدارة المعارك الميدانية. لا تنفكّ أجهزة الدعاية المذكورة عن الإشادة بالدور المحوري لصواريخ «هيمارس» ومدافع «M777» الأميركية، أو مدافع «قيصر» الفرنسية، على سبيل المثال لا الحصر، في صنْع الإنجاز الراهن، ولا عن المساهمة الأميركية «والأطلسية» في مدّ القوات الأوكرانية بالمعلومات الاستخبارية عن مواقع القوات الروسية وحركتها، والتي توفّرها شبكة أقمارها الاصطناعية ومنظومة رقابتها الشاملة. هذا ما اعترف به مسؤول بارز في وزارة الدفاع الأميركية، خلال مؤتمر صحافي الاثنين الماضي، عندما أقرّ بأن بلاده تزوّد القوات الأوكرانية بمثل هذه المعلومات.

مصادر روسية، وفقاً لوسائل إعلام عربية وغربية، اتّهمت، من جهتها، جنرالات أميركيين بالتخطيط للعمليات العسكرية الأوكرانية في خاركوف وخيرسون. وسبق هذه الاتهامات أخرى روسية مماثلة، أقرّ بها مسؤولون عسكريون أميركيون لصحيفة «واشنطن بوست». من نقل معلومات أميركية للأوكرانيين عن مواقع وجود جنرالات روس قبل استهدافهم. في الحقيقة، فإن صحافيين غربيين، ومنهم مراسل «لو فيغارو» جورج مالبرونو، كانوا قد جزموا بوجود غرف عمليات مشتركة «أطلسية - أوكرانية، وبمساهمة قوات خاصّة أميركية وبريطانية وفرنسية في الحرب. لقد تجاوزت الأطراف الغربية، منذ زمن ليس بقريب، الخطوط الحمر الروسية حول عدم التورّط المباشر بالحرب، وعدم إرسال أسلحة «هجومية»، وهو تعريف مطّاط لا يشمل أسلحة فتّاكة وبعيدة المدى وصلت إلى الجيش الأوكراني. إضافة إلى كلّ ذلك، فإن خطاب التعبئة العامة السائد في الغرب، والموجّه أساساً لرأيه العام من أجل حضّه على أهمية تحمُّل تبعات الحرب الاقتصادية والحياتية، يشي باقتناع قادته بطبيعة المعركة «المصيرية»، بالنسبة إلى تطلّعهم إلى الهيمنة الدائمة، وضرورة هزْم روسيا لتحقيق ذلك.

تغيير في نمط الحرب الروسية

من الناقل قوله إن روسيا لم تستخدم بعد كامل قدراتها العسكرية وقوتها النارية في المعركة الدائرة في أوكرانيا. يعزو البعض ذلك إلى إرادة الرئيس فلاديمير بوتين عدم زجّ المجتمع الروسي في حالة الحرب، مع ما سيستتبعه هذا من تكاليف سياسية داخلية، وخاصّة إذا تزايدت الخسائر البشرية في صفوف القوات الروسية. يعتقد هؤلاء، أن السبب المتقدّم هو الذي يفسّر حتى الآن، عزوفه عن إعلان الحرب، بدلاً ممّا يُطلَق عليه حتى اللحظة «عمليات عسكرية»، والبدء بالتعبئة العامّة. يتجاهل أصحاب الرأي المُشار إليه عاملَين مركزيَّين: الأوّل، هو الالتفاف الشعبي الكبير راهناً حول الرئيس، ومشاطرة غالبية الروس موقفه الذي يعتبر أن غاية الغرب الفعلية هي إضعاف بلادهم وتدميرها؛ والثاني، هو حرص بوتين، على رغم استعار المواجهة، على التمييز بين الشعب الأوكراني، الذي ذكر في مناسبات عدة أنه «شعب شقيق» للروس، وبين النظام في كييف، والسعي إلى تجنُّب تدمير مدنه وبناه التحتية في أنحاء أوكرانيا، والحاق خسائر ضخمة في أرواح قاطنيها. أستند الرهان المتقدّم إلى إمكانية بروز معارضة شعبية أوكرانية للخيار الانتحاري المتمثّل في المضيّ في نزاع مفتوح مع روسيا بالوكالة عن حلف «الناتو». لكن المستجدّات الميدانية الأخيرة، واتّضاح أهداف الحرب الغربية بما لا يَدَعُ مجالاً للشكّ، ستجبّ ما قبْلها على أغلب تقدير. لن تقبل روسيا كدولة وكمجتمع بهزيمة تضعفها وتعيدها دولة على حافة التفكّك كما كانت خلال تسعينيات القرن الماضي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بسهولة. ما كان سيحيلاً لن يبقى كذلك، ومَن يُعتقد أن بمقدوره تدمير أمم كبرى، سيدرك سريعاً أنه يحثّ الخطى نحو التورّط في حرب كبرى.

البرازيل

انبعاث النموذج المُلهِم: لولا داسيلفا أقرب إلى الفوز

علي فرحات

أسابيع قليلة تفصل البرازيل عن أكبر الزلزالات السياسية، المتمثّل في الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في الثاني من شهر تشرين الأول المقبل، ويتنافس على خوضها ستّة مرشّحين يتصدّرهم الزعيم «العمّالي»، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، والرئيس الحالي، جايير بولسُنارو. وانحصر التنافس بين هؤلاء بعد انسحاب القاضي سيرجيو مورو المتورّط في ملفّات فساد، أبرزها تجيير سلطته القضائية لتصفية حسابات سياسية استهدفت حزب «العمّال» وزعيمه دا سيلفا، فضلاً عن خروج حاكم ولاية ساوباولو السابق، جواو دوريا، الذي أعلن أنه نادم على تحالفه مع اليمين المتطرّف في الانتخابات الماضية، معتبراً أن لولا دا سيلفا «مرشّح محترَم ولديه سجلّات إيجابية وهو لا يشبه بأيّ حال الرئيس الحالي الذي قاد البرازيل إلى الهاوية».

وعلى الرغم من تأكيد استطلاعات الرأي المحايدة أرجحيّة مطلقة لفوز دا سيلفا الذي حصد 45% من الأصوات، مقابل ثاني المتصدّرين جايير بولسنارو بنسبة 32%، إلّا أن «العمّاليين» يتعاطون بحذر مع ما يسمّونه «أحداث الساعات الأخيرة»، وهم الذين خَبروا تقنية قلْب الطاولة التي أطاحتْ مرشّحهم دا سيلفا في الانتخابات الماضية، ما اضطرّهم إلى مواجهة تكتّل اليمين المدعوم من واشنطن. وقد سخّرت الولايات المتحدة آنذاك كلّ نفوذها القضائي والأمني لتشريع الباب أمام اليمين المتطرّف الذي أقصى حزب «العمّال» ومرشّحه البديل فرناندو حداد، تحت وابل من الحملات الدعائية التي تَورّطت فيها كبرى وسائل الإعلام البرازيلية، وروّج لها عدد من رجال الدين المتطرّفين الذين وصلوا إلى حدّ شيْطنة اليسار البرازيلي.

قلق «العمّاليين» يبدو مبرّراً مع ارتفاع ملحوظ في نسب الشعارات المعادية للديموقراطية، والتي أطلقها أنصار بولسنارو خلال احتفالية عيد الاستقلال في السابع من أيلول الحالي، حيث طالبوا بحُكم عسكري وإطاحة العملية الانتخابية التي قد تعيد اليسار إلى إدارة البلاد. وبدا هذا الخطاب منسجماً مع سلسلة

> **عبّدت سياسة اليمين المتطرّف الطرق أمام عودة اليسار إلى إدارة البرازيل**

مواقف كان قد أطلقها بولسنارو، هاجم فيها المؤسّسات القضائية، وهدّد بالتمرّد على قراراتها، كما شنّ حملة ممنهجة على المحكمة الخاصة بالشؤون الانتخابية، داعياً إلى إلغاء التصويت الإلكتروني واعتماد التصويت التقليدي. على أن مواقف بولسنارو وأنصاره، على خطورتها، لا تُظهر العامل الأبرز في ما وراء المخاوف «العمّالية»، بل يتقدّم عليها موقف المؤسّسات الصامتة التي تتحكّم بجزء من خيوط اللعبة، وأهمّها المؤسسة العسكرية التي لا تُخفي تناقضاتها الاستراتيجية مع الإدارات «العمّالية»، على الرغم من وعودها بعدم التدخّل في المسار الانتخابي المقبل، وجهوزيّتها للتعاطي مع أيّ حكومة تُفرزها الإرادة الشعبية. لكن السجال الذي أحدثه خطاب دا سيلفا في ساوباولو الشهر الماضي، والذي تحدّث فيه عن سلطة الحكومة على السياسة الخارجية والمؤسسة العسكرية وكلّ المؤسّسات الحكومية، يشي بأن التناقض بين الطرفين ما زال على حاله، وخصوصاً بعد ردّ من مصادر عليا في الجيش البرازيلي عبر صحيفة «فوليا دي ساوباولو»، اتّهمت فيه دا سيلفا بعدم الفهم الصحيح لمصطلح «مؤسّسة الدولة»، معتبرة أن من غير الصحيح أن المؤسسة العسكرية وُجدت لتنفيذ رغبات الحكومة.

> **يوحي مشهد التنسيق بين بارزاني والحلبوسي بأن التحالف الثلاثي تحوّل إلى ثنائي**

داخل البرلمان ضروري لتحديد شكل الحكومة المقبلة وآليات تشكيلها وموعد الانتخابات المبكرة وشكل القانون الانتخابي، لأن الإطار إذا استحوذ عليه البرلمان فسيشكّل حكومة وبعدَ قانون انتخابات ويأتي بمفوضية تضمن فوزه في الانتخابات المبكرة».

على أن تحدّيات المعركة الحالية لحزب «العمّال» - على أهميّتها - لا ترقى إلى مستوى التحدّيات السابقة، حيث إن الظروف التي خَكّمت تلك المرحلة قد تداعى القسم الأكبر منها. وعليه، بات فوز «العمّاليين» شبه محسوم، فيما يدور النقاش حول إمكانيّة الانتصار في الجولة الأولى، أم أن الحسابات الانتخابية قد تؤجّل الفوز إلى الجولة الثانية. ومن هنا، يمكن ذكر أبرز التحوّلات التي أفقدت خصوم اليسار البرازيلي هامش المناورة وتكرار سيناريو انتخابات عام 2017:

1- التلاعب القضائي في قضيّة دا سيلفا وبراءته من التُّهم المنسوبة إليه، وسقوط القاضي سيرجيو مورو بالضربة القاضية بعد نشر تسجيلات تؤكد تورّطه في فبركة ملفّ الزعيم «العمّالي» واتصالاته مع أجهزة استخبارات خارجية لتنسيق المواقف وتسييلها في العملية السياسية الداخلية، وفضيحة تقاضيه مبالغ مالية طائلة مقابل تجيير سلطته القضائية لمصلحة شركة «مارسيل والفاريز»، ما استدعى انسحابه من السباق الانتخابي بعد الانخفاض الكبير في نسبة التأييد له.

2- فشل الإدارة «البولسنارية» في تنفيذ الوعود الانتخابية التي رسمت أحلاماً وردية للبرازيليين الذين ما لبثوا أن استفاقوا على كابوس اجتماعي واقتصادي وحصيلة مرعبة من الضحايا بلغت 684 ألف حالة وفاة بسبب سوء إدارة وباء «كورونا»، والتأخير في تسلُّم اللقاحات التي كان يمكن أن تنقذ ما يقارب من نصف الوفيات، وفق ما تبيّنه الدراسات. على المستوى الاقتصادي، فقد تراجعت البرازيل بشكل قياسي في مسيرتها التنموية، بحسب تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن «صندوق النقد الدولي»، حيث تمّ تصنيفها في المرتبة 180 من أصل 193 بالنسبة إلى نموّ الدخل الفردي الذي لا يشكّل ثلث المعدّل الوسطي العالمي، بينما جاء تصنيف نموّ الاستثمار الداخلي ليزيد الأمور تعقيداً، مع حلول البرازيل في المرتبة 147 من مجموع 170 دولة. وتعدّ نسبة التضخّم في هذا البلد هي الأعلى منذ عام 1994، وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر المدقع التي وصلت إلى 23,7% بعد انخفاض وصل إلى 1,1% في عهد الرئيس الأسبق دا سيلفا. ويُسجَّل لحكومة بولسنارو أيضاً، افتقارها إلى سياسات تأمين المواد الغذائية الأساسية التي شهدت ارتفاعاً جنونيّاً في أسعارها. أمّا على مستوى مكافحة الفساد، فلَم يُسجَّل، في عهد بولسنارو أيّ تقدم ملموس، بل إن رائحة الفساد فاحت من داخل أروقة منزل الرئيس نفسه بعد الاتهامات التي طالت نجلَيْه فلافيو وإدواردو، وصلت إلى حدّ اتّهام الأول بتأسيس عصابة إجرامية متخصّصة في غسل الأموال.

3- تضرُّر البرازيل في علاقاتها الخارجية من خلال حصرية العلاقة مع الولايات المتحدة وإهمال الإرث الكبير في العلاقات الدولية، وخصوصاً مع دول «البريكس» التي تضم إلى البرازيل، الصين، والهند، وروسيا وجنوب أفريقيا. كما شكّلت نظرة بولسنارو إلى الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، كمثل أعلى له، ضربة قاسمة لبرازيليا حتى بالنسبة إلى واشنطن نفسها التي رأت في بولسنارو شخصاً متهوّراً لا يحمل أيّ مشروع سياسي حقيقي، فضلاً عن مسؤوليته في الأضرار البيئية التي تُلحق الأذى بالعالم. وعليه، لم يُفلح الرئيس البرازيلي في عقْد الشراكات الاقتصادية مع الأميركيين، ولم يستطع حتى تلميع صورته داخل المجتمع الأميركي. ويضاف إلى ما سبق، الأزمات التي افتعلها مع الدول الأوروبية، والتي أدّت إلى نبْذه خلال لقاءات جمعته إلى نظرائه الأوروبيين. وليس هذا فحسب؛ فبولسنارو، ونظراً إلى تأثّره الشديد بترامب، بالغ في امتداح إسرائيل، ووعد بنقْل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس. وعلى الرغم من عجزه عن اتّخاذ مثل هذه الخطوة، إلا أنّ أداءه السياسي أفقد البرازيل موقعها المهمّ، أي تمايزها عن دول الغرب المهيمنة وتقاربها مع القضايا الإنسانية في العالم. أما في العلاقة مع الصين، فكاد بولسنارو أن يتسبّب بأزمة كارثية معها عبّرت عنها تصريحات وائل حازم، لـ«الأخبار»، إن «السيادة والديموقراطي يعرفان أن الإطار التنسيقي سيتعامل مع انسحابهما، كما تعامل مع انسحاب الكتلة الصدرية، وبالتالي سيذهب إلى ترديد القسم عن البديل، وسيستحوذ على رئاسة البرلمان، وسيذهب بعيداً في تشكيل الحكومة، من دون أن تكون هنالك جهة تُعارضه». ويضيف أن «وجود الديموقراطي والسيادة من جهته، يُعتبر المعارض الكردي، سامان نوح، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «رفْض شريكَي التيار الصدري الانسحاب من البرلمان ليس موقفاً جديداً، لكنّ الإعلان الصريح وبهذا الوضوح هو الجديد»، مُذكّراً بأنه «حين دعا الصدريون كلّ شرائح الشعب العراقي، وبشكل خاص الكرد والعرب السنّة، إلى الانضمام لاعتصامهم وتأييد ثورتهم، لم يحصل ذلك». ويرى نوح أن «إعلان هذا الموقف جاء لأسباب عديدة، منها عدم استعدادهم لتحمُّل خطأ الصدريين بالانسحاب المفاجئ من البرلمان دون استشارتهم، خاصة أن السيادة والديموقراطي حصلا على عدد كبير من المقاعد ربّما سيكون من الصعب عليهما تحقيقها مجدّداً في أيّ انتخابات مبكرة قادمة. كما أن تحالفهما مع التيّار جاء لتحقيق مكاسب لهما ولجمهورهما في الحكومة وخارجها، والدخول في دوّامة انتخابات جديدة سيحرمهما من امتيازات كانا يتطلّعان إليها عبر مشاركتهما بقوّة في حكومة كاملة الصلاحيات».

العراق

ترقّب لِما بعد «الأربعينيّة»: الصدر أمام ثلاثة خيارات

جاء الموقف الأخير الصادر عن حلفاء مقتدى الصدر السابقين من السُّنّة والأكراد، والرافض للاستقالة من البرلمان، ليضيّق الخيارات أمام الرجل الذي يبدو أمام احتمالَي العودة إلى الشارع أو الدخول في حوار مع خصومه في «الإطار التنسيقي». على أن هؤلاء لا يزالون يبعثون بإشارات سلبية إلى الرجل من خلال تمسّكهم بمحمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة. الأمر الذي يعرقل بدوره العودة إلى الحوار. وفي انتظار مبادرات يمكن أن تكسر هذا الجمود، تتّجه الأنظار إلى ما بعد أربعينية الإمام الحسين، حيث تبرز مخاطر تجدّد الاقتتال، في حال لم يتمّ التوصّل إلى حلّ وسط بين المتخاصمين

بغداد ـ سرى جيّاد

منذ انسحاب الكتلة «الصدرية» من مجلس النواب في حزيران الماضي، وإعلان زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، أن شريكيه في تحالف «إنقاذ وطن»، زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، الذي يقود أكبر تكتّل سُنّي في البرلمان، في حلّ منه، بدا أن التحالف الثلاثي الذي نشأ في أعقاب الانتخابات النيابية الأخيرة، قد سقط. إلّا أن الصدر كان برأهن على استمرار التحالف ضمناً، ولذلك كتب «وزير القائد»، صالح محمد العراقي، في تغريدة قبل أيام قليلة، أن مجلس النواب يمكن حَلّه إذا انسحب «حلفاؤنا من السُّنّة والأكراد منه، حيث سيفقد شرعيته ويُحلّ مباشرة». لكنّ اجتماع بارزاني والحلبوسي في أربيل ردّ مباشرة على تلك التغريدة بإعلان رفض الانسحاب من المجلس، ما يعني إنهاء هذا التحالف الضمني، أقلّه في ما يتعلّق بالنظرة إلى العملية السياسية وكيفية المُضي فيها إلى الأمام، ويجعل الصدر وحيداً في المطالبة بذلك.

وبعدما لم تفلح جهود زعيم «التيّار الصدري» في الدفْع نحو حَلّ البرلمان عبر الشارع، الذي وصل إلى ذروة التجييش خلال اجتياح «الصدريين» مقرّات المؤسّسات الحكومية في «المنطقة الخضراء» مطلع الأسبوع الماضي، تكون الخيارات قد ضاقت أمام الصدر الذي بات إزاء ثلاثة خيارات: إمّا العودة إلى الشارع للدخول في معركة غير مضمونة النتائج مع المنافسين، والمخاطرة بالانجرار مجدّداً إلى اقتتال شيعي - شيعي؛ وإمّا التنازل والقبول بالحوار، وإمّا اعتزال العمل السياسي، فعلياً هذه المرّة، لا قولاً فقط. وكان «وزير القائد» قد رفض، في التغريدة ذاتها، خيار العودة إلى البرلمان، إذا قضت «المحكمة الاتحادية العليا» في قرار متوقّع في 28 أيلول الجاري، ببطلان قبول استقالة نواب الكتلة «الصدرية» الـ73، بتوقيع من الحلبوسي على الاستقالات، من دون تصويت برلماني عليها، وما ترتّب على تلك الاستقالة من إحلال خاسرين أوائل مكان هؤلاء النواب. على أن الصدر ليس وحده مسؤولاً عن استمرار هذا المأزق؛ فـ«الإطار التنسيقي» فشل هو الآخر في التقدّم خطوة نحو الوسط لتسهيل العودة إلى الحوار، بإعلانه تمسُّكه بترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء، على رغم أن الترشيح المذكور هو الذي دفع الصدريين للنزول إلى الشارع، علماً أن السوداني محسوب على رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الخصم اللدود للصدر، والذي يبدو أنه لا يزال يحول دون تليين مواقف «التنسيقي».

وإذ يوحي مشهد التنسيق بين بارزاني والحلبوسي بأن التحالف الثلاثي تحوّل إلى ثُنائي، سعياً لاستغلال الصراع الداخلي الشيعي، في تحصيل مكاسب لـ«المكوّنَيْن» الكردي والسني، بعضها من شأنها تغيير ميزان القوى داخل السلطة في العراق، وبعضها الآخر مرتبط بما هو أبعد كما في حالة الطموحات الانفصالية، فإن السؤال الآن هو: هل يمكن أن يُحدث الموقف الجديد لبارزاني والحلبوسي، كوّة في جدار العملية السياسية، بعيداً من الصدر؟ قد تكون هذه هي رغبة الرجلَين أو هدفهما من التنسيق في ما بينهما؛ فهما في المقام الأول دخلا مع الصدر في التحالف الثلاثي، عندما كانا يعتقدان أن بإمكانه تشكيل حكومة، بهدف الحصول على مكاسب منه. واليوم، وبعدما ثبتت صعوبة تحقيق البرنامج الذي وضعه زعيم «التيار الصدري»، ربّما يحاولان تكرار التكتيك نفسه مع «التنسيقي». وفي كلتا الحالتَين، ينخرط بارزاني والحلبوسي في اللعب على وتر الخلافات الشيعية، وهو ما سيساهم في تعميق الشرخ بين الطرفين الشيعيَّين، في ظلّ مخاطر اقتتال يبدو إلى الآن ممكناً تجنّبه، خصوصاً أن الظروف الإقليمية والدولية لا تزال غير مساعدة على اشتعاله، لكن من يضمن استمرار هذه الكوابح؟

في المقابل، يفسّر قريبون من الحلبوسي رفض الانسحاب من البرلمان، على أنه محاولة لمنع استحواذ «التنسيقي» على العملية السياسية. وفي هذا الإطار، يقول المحلّل السياسي

رجلٌ أمن عراقي يقتلع الزهور من عربة قطار في البصرة قبل التوجّه إلى كربلاء للمشاركة في أربعينية الإمام الحسين (أ ف ب)

قلق «العمّاليين» يبدو مبرّراً مع ارتفاع ملحوظ في نسب الشعارات المعادية للديموقراطية (أ ف ب)

وصل بعض الأحيان إلى عداء مع دول الجوار. ومن أبرز الأزمات التي عايشها، مشاركة حكومته في محاصرة فنزويلا وتأييد مطلق للسياسات الأميركية تجاه البلد الجار، كما لاقت تصريحات الرئيس البرازيلي المناهضة للرئيس الأرجنتيني، البرت فرنانديز، بعد فوزه بالانتخابات، سخطاً أرجنتينياً كاد يؤدّي إلى القطيعة بين البلدين. في المحصّلة، عنّدت سياسة اليمين المتطرّف الطريق أمام عودة اليسار إلى إدارة البرازيل، لكن هذه العودة تستدعي تغييراً جذريّاً في نَسْج التحالفات وتشكيل الحكومة العتيدة. فالبرازيل التي أنصفت زعيمها بعد اعتقال دام 580 يوماً تنتظر مَن يزيل الركام السياسي والاقتصادي وبعيدها إلى سكة النموّ والتقدّم وأخذ دورها المحلي والدولي، واستعادة قيادتها لدول الجوار التي كانت تتكئ على قوّتها ورعايتها لتحقيق الاستقلال اللاتيني ومواجهة عبودية «السيد الأميركي». لكن التحدّي الرئيس يبقى في كيفيّة استئصال الورم السرطاني الذي يتمثل في تفشّي الفساد في عموم إدارات الدولة، فيما لم تتّخذ حكومات البرازيل المتعاقبة إجراءات جدّية للتخلّص من أخبث عدوّ تواجهه البلاد.

استراحة

كلمات متقاطعة 4122

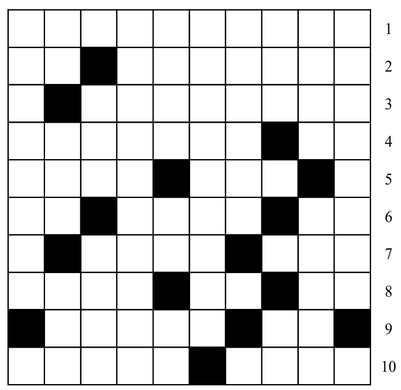

أفقيا

1- ملك بريطاني راحل – 2- مدينة أميركية في ولاية أوهايو – إسم موصول – 3- نهر لبناني – 4- طعن بالرمح – ممثل أميركي والد الممثلة أنجلينا جولي – 5- عرف الديك – قمعيّ – 6- إحسان – رئيس وزراء بريطاني راحل – نوتة موسيقية – 7- في الطليعة – الإسم القديم لمملكة تايلند – 8- وضع خلسة – هيئة الملابس – ماركة حليب مجفف – 9- عملة آسيوية – مدينة إيرانية – 10- رجل كاشف الوجه – من أنواع الليمون

عمودياً

1- مدينة في أفغانستان – 2- شبه جزيرة في بريطانيا عاصمتها كارديف – دولة عظمى – 3- نظمّ الغرفة – بذر الأرض – 4- جمهورية روسية – 5- دولة آسيوية – 6- مدينة فرنسية – لقب لأميرة ويلز الراحلة الليدي ديانا – بواسطتي – 7- مدينة إسبانية – 8- يُستعمل لتطهير الجروح – غصن مائل – 9- يجري في العروق – يمتنع عن المحرمات – اشتد المرض وأشرف المريض على الموت – 10- عاصمة تشيلي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الهندوس – شج 2- لير – مجاذيف 3- أزيز – لن – بر 4- في – رق – نورس 5- رومانيا – دو 6- رد – جزر 7- دف – شهري – يس 8- ستّي – روبي 9- سوط – رز – سرت 10- يالطا – جندي

عمودياً

1- الأفروديسي 2- ليزيو – وا 3- هري – مر – سطل 4- زرادشت 5- دم – قن – هيرا 6- وجل – يجرّ 7- سان نازير 8- وسن 9- شيبرد – يبرد 10- جفرسون سيتي

sudoku 4122

	8	1					6	
6	2		8	3		1		
3					9			5
	3			7				2
			3				9	1
7		8			2	4		
	7				6		2	8
1				5		9		
	9		7	2		6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4121

8	1	9	7	5	2	3	6	4
7	3	5	4	9	6	8	2	1
4	6	2	1	3	8	5	7	9
1	8	4	2	6	7	9	3	5
3	9	6	5	4	1	2	8	7
5	2	7	9	8	3	1	4	6
6	5	3	8	7	9	4	1	2
2	4	8	6	1	5	7	9	3
9	7	1	3	2	4	6	5	8

مشاهير 4122

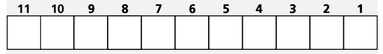

دكتورة وكاتبة وصحافية كويتية. لها العديد من البرامج والمطبوعات والكتب. إشتهرت ببرنامجها «سيرة الحب» على قناة الراي

3+6+4+5+8 = خلاف نقصان ■ 11+9+10+1 = رتبة عسكرية ■ 2+7 = للتمنّي

حل الشبكة الماضية: روبرت روبنسن

إعداد نعوم مسعود

تحقيق

جنون سوق الانتقالات: مبالغ خيالية صادمة

انتهت زحمة الانتقالات وجاء وقت الحسابات. مبالغ ضخمة صرفتها أندية البطولات الخمس الكبرى هذا الموسم بينها اصابت ارقاماً قياسية مرعبة. مبالغ أكدت بأن الأندية خرجت من معاناة أزمة «كورونا» التي ضربت دورتها الاقتصادية لمدة عامين على الأقل. فخرجت هذه المرّة إلى السوق لتصرف أكثر من 4 مليارات ونصف المليار يورو مقابل تعاقداتها

شربل كريم

98 فريقاً في البطولات الخمس الكبرى أكملوا 837 عملية انتقال نهائية أو إعارة خلال سوق الانتقالات الصيفية رقمٌ كبير جداً لا يوازي طبعاً الرقم المرشح للتغيّر صعوداً مستقبلاً، ويرتبط بالإضافات والشروط المالية التي ترتبط بالكثير من الصفقات، وخصوصاً تلك التي تخص أندية ساعية إلى تحقيق الأرباح من «بيزنس الميركاتو».

وكالعادة، تكشف عملية حسابية

> **المبالغ التي دُفعت في إنكلترا توازي تقريباً ما دفعته أندية البطولات الكبرى مجتمعة**

بسيطة بأن أندية الدوري الإنكليزي هي الأكثر إنفاقاً في السوق، حيث أصابت رقماً قياسياً وصل إلى 2,24 مليار يورو. والأهم أن تشيلسي الذي خسر مالكه المليارديرالروسي رومان أبراموفيتش كان الأكثر صرفاً في السوق مستفيداً من الدعم المالي الذي آمّنه مالكه الجديد الأميركي تود بويلي، فتعاقد مع 8 لاعبين جدد مقابل 279 مليون يورو، تلاه مانشستر يونايتد الذي دفع في السوق 240 مليون يورو، بينما كان ليستر سيتي الأقل نشاطاً في «الميركاتو» بتعاقده مع لاعبَين اثنَين فقط مقابل 17 مليون يورو. في المقابل، حقق العائد إلى دائرة الكبار نوتنغهام فورست رقماً قياسياً بتعاقده مع 22 لاعباً.

بطبيعة الحال، بلغ المعدل العام للصفقات في «البريميرليغ» 15,99 مليون يورو للصفقة الواحدة، بينما تراوح هذا المعدل بين 3 و3,6 ملايين يورو في البطولات الكبرى الأخرى.

أمر مفهوم خصوصاً أن المبالغ التي دُفعت في إنكلترا توازي تقريباً ما دفعته أندية إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا مجتمعة، إذ إن 4 أندية فقط من خارج إنكلترا، هي يوفنتوس الإيطالي، بايرن ميونيخ الألماني، برشلونة الإسباني، وباريس سان جيرمان الفرنسي، صرفت أكثر من 100 مليون يورو في السوق، بينما تخطت 10 أندية إنكليزية هذا الرقم لدرجة أن ما دفعه تشلسي ومانشستر يونايتد يتخطى ما دفعته كل الأندية الـ 20 في «الليغا» الإسبانية.

247 صفقة إيطالية

وإذا كان الدوري الإنكليزي الأكثر إنفاقاً، فإن الدوري الإيطالي يتصدّر على صعيد عدد التعاقدات الجديدة، بحيث إن أندية الـ «سيري أ» أبرمت 247 صفقة، مقابل 169 صفقة في فرنسا، و135 في ألمانيا التي كانت أنديتها الأقل تعاقداً مع لاعبين جدد.

أما أكثر ما لفت النظر في بلاد «الكالتشو» فكان الوافد حديثاً إلى دوري الأضواء مونزا الذي استقدم 23 لاعباً جديداً، وهو العدد عينه الذي ضمّه سالرنيتانا إليه!

وبعد موسم مخيّب أنهاه في المركز الرابع على لائحة ترتيب الدوري، كان «اليوفي» كريماً جداً في «الميركاتو»، فهو الفريق الإيطالي الوحيد الذي دفع أكثر من 100 مليون يورو على اللاعبين الجدد.

إلى إسبانيا، حيث صنع برشلونة أكبر ضجة في سوق الانتقالات الصيفية، ودفع المتابعين إلى الدخول في عمليات حسابية معقّدة. رافعة تجارية من هنا وأخرى مالية من هناك لإيجاد التوازن المالي، فكانت النتيجة تخلّي العملاق الكاتالوني عن 19 لاعباً واستقدام 6 نجوم جدد بمبلغ وصل إلى 153 مليون يورو. صفقات ستشعل من دون شك المنافسة على اللقب هذا الموسم مع ريال مدريد الذي لم يضطر إلى ضمّ أكثر من لاعبين جديدين.

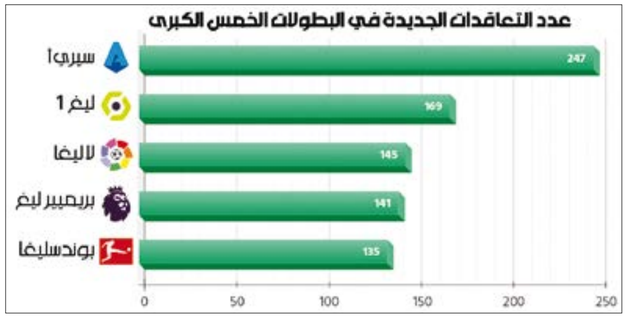

كما احتل أتلتيكو بيلباو العناوين بعدم صرفه أي يورو للتعاقد مع لاعبين جدد بل ضمّ إليه لاعبَين حرّين، ليكون الوحيد في أوروبا، الذي لم يدفع أي مال في السوق، علماً بأن فريقَين آخرين في إسبانيا لم يصلا حتى إلى صرف مليون يورو لإبرام التعاقدات.

بايرن وباريس فوق الـ 100

الأمر يختلف في فرنسا، لكن عند ذكر الـ «ليغ 1» لا يمكن سوى الحديث عن باريس سان جيرمان بطل الموسم الماضي، والذي اعتاد على دفع أرقام ضخمة لضم لاعبين جدد. نادي العاصمة الفرنسية لم يحدث ضجيجاً كبيراً في «الميركاتو» هذا الصيف، لكنه رغم ذلك قارب الـ 150 مليون يورو مقابل صفقاته، وهو مبلغ يوازي ما دفعه تقريباً رين ومرسيليا مجتمعين، وهما اللذين وقفا خلفه على لائحة الأكثر إنفاقاً في فرنسا. وكما هو الحال في الدوري الفرنسي، بقي بايرن ميونيخ، ومن دون أي مفاجآت، على رأس لائحة الدوري الألماني عندما يرتبط الأمر بضمّ أفضل اللاعبين، فهو تجاوز مبلغ الـ 100 مليون يورو على تعاقداته، وأبرزها كان طبعاً النجم السنغالي ساديو مانيه القادم من ليفربول الإنكليزي، والمدافع الهولندي ماتياس دي ليخت الوافد من يوفنتوس. أما ما يمكن التوقف عنده في «البوندسليغا» فهو ما فعله بوخوم الذي تمكن من التعاقد مع 12 لاعباً بمبلغ زهيد بلغ 750 ألف يورو فقط لا غير.

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أنه لا شك في أن الإنفاق على الصفقات يساعد غالباً بشكل كبير على تحسين نتائج الفريق ويرفع من فرص نجاحه. لكن هذا العامل ليس الوحيد الذي يضمن هذا النجاح، إذ على سبيل المثال لم تصرف الأندية الإسبانية مبالغ بحجم تلك التي صرفتها أندية إنكلترا، لكنها رغم ذلك سجّلت نجاحات أكبر في دوري أبطال أوروبا حيث فازت بسبعة ألقاب منذ موسم 2010-2011 مقابل ثلاثة لنظيرتها الإنكليزية، والرقم عينه سُجّل في "يوروبا ليغ" منذ عام 2010 وحتى الموسم الماضي.

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم فقيدنا الغالي المأسوف على شبابه المرحوم
عبدالله عادل قانصو
والده: المرحوم المحامي عادل عبد الكريم قانصو
والدته: المرحومة المربية لميس ناصر
ابنتاه: كارن وكارلا
شقيقاه: الأستاذة ريما والدكتور عباس
أعمامه: المرحومون محمد، دخيل، عزت، أحمد، حسني، هاني وتيسير
عمّته: المرحومة وجيهة والدة الأستاذ محمد فضل الله قانصو رئيس بلدية الدوير
أخواله: السفير آصف ناصر، المهندس مصطفى والمرحوم عدي
خالاته: سلوى، شفيقة أرملة المرحوم النائب بدر ونوس، المرحومة منى زوجة المرحوم محمد صادق شريف رئيس بلدية اليمونة، ووالدة الفنان معين شريف، رجاء أرملة المرحوم العميد الركن ناصيف قانصو.
تُقبل التعازي يوم الخميس 15 أيلول 2022 في مقر جمعية التخصّص والتوجيه العلمي، الجناح ببروت من الساعة الرابعة وحتى السابعة مساءً.

جمعية التخصّص والتوجيه العلمي
والمؤسسات العاملة في إطارها
* المنبر الثقافي
* مؤسسة رعاية المسن
* مؤسسة رعاية اليتيم
* طموح
* نادي الخريجين
تنعى المرحوم الشاعر الدكتور
محمد علي شمس الدين
عضو المنبر الثقافي وتتقبل التعازي مع عائلته في بيروت في قاعة الجمعية يوم الجمعة 2022/9/16 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة عصراً.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جوزيف سمعان الخازن سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 581 من منطقة بقعاتة كنعان العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية لارا عصام زغيب بصفتها وكيلة المحامية ديان فارس السكاف بوكالتها عن سهام حليم معماري سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 69 القسم 312 من منطقة كفرياسين والعقار رقم 582 القسم 454 M من منطقة وطى سلام والعقار رقم 3426 من منطقة فيطرون العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب روجيه فارس كيروز بصفته احد ورثة كل من المرحوم فارس طانيوس كيروز والمرحوم ميشال طانيوس كيروز سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 290 من منطقة يحشوش العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب مارون جرجس البيري بصفته وكيل فريد رزق رزق سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 654 من منطقة نهر الذهب العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت نايله اميل سيرجي بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة كل من شريف كارلو ايوب ولورا كارلو ايوب وطاق كارلو ايوب سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 679 القسم 12 البلوك B من منطقة ادما والدفنه العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت رويدا محمد أمين أبو الشعر وكيل فاروق محمود عشي وهيام عبد الهادي الحجار سندي ملكية بدل ضائع للعقار 315 الشياح.
للمعترض مراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ النبطية برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم سولنج وروز يوسف مراد وزهية وأسين نخلة الخوري من صير الغربية ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/271 والمتكونة بين أحمد محمد قصيباني وبينكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع عقد بيع عقاري تاريخ 1970/11/11 والمتضمن نقل كامل الأسهم والحقوق في العقارات 160 و326 و458 و468 و526 و659 و531 و711/ صير الغربية على اسم المنفذ وتدريككم الرسوم والمصاريف كافة.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار.
مأمور التنفيذ

إعلان تبليغ
سنداً للمادة 15 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس غرفة الرئيس نصر
للمنفذ ضدها: بسمة أرملة بطرس رزق العاقوري – زغرتا مجهولة الإقامة
بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2021/145 المنفذة بوجهك من طوني سمعان فرنجية بوكالة المحامي سيليفيو العرياوي بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال رقم 2019/56 تاريخ 2019/9/19 المتضمن إزالة الشيوع بالعقار /185/ الحريق عن طريق بيعه بالمزاد العلني.
لذلك يقتضي حضورك بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب خلال مهلة 5 أيام من تاريخ التبليغ وشهرين من تاريخ آخر نشر وبانقضائهما ستعمد هذه الدائرة لتعيين ممثل خاص عنك لحين حضور ممثل قانوني.
مأمور التنفيذ
عبدالمنعم الرشيد

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلبت حنان عامر غمراوي بالاصالة عن نفسها سند بدل ضائع بالعقار 1875 مقسم /17/ البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت نايله اميل سيرجي بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة كل من شريف كارلو ايوب ولورا كارلو ايوب وطاق كارلو ايوب سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 679 القسم 12 البلوك B من منطقة ادما والدفنه العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت رويدا محمد أمين أبو الشعر وكيل فاروق محمود عشي وهيام عبد الهادي الحجار سندي ملكية بدل ضائع للعقار 315 الشياح.
للمعترض مراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ النبطية برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم سولنج وروز يوسف مراد وزهية وأسين نخلة الخوري من صير الغربية ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/271 والمتكونة بين أحمد محمد قصيباني وبينكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع عقد بيع عقاري تاريخ 1970/11/11 والمتضمن نقل كامل الأسهم والحقوق في العقارات 160 و326 و458 و468 و526 و659 و531 و711/ صير الغربية على اسم المنفذ وتدريككم الرسوم والمصاريف كافة.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار.
مأمور التنفيذ

إعلان تبليغ
سنداً للمادة 15 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس غرفة الرئيس نصر
للمنفذ ضدها: بسمة أرملة بطرس رزق العاقوري – زغرتا مجهولة الإقامة
بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2021/145 المنفذة بوجهك من طوني سمعان فرنجية بوكالة المحامي سيليفيو العرياوي بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال رقم 2019/56 تاريخ 2019/9/19 المتضمن إزالة الشيوع بالعقار /185/ الحريق عن طريق بيعه بالمزاد العلني.
لذلك يقتضي حضورك بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب خلال مهلة 5 أيام من تاريخ التبليغ وشهرين من تاريخ آخر نشر وبانقضائهما ستعمد هذه الدائرة لتعيين ممثل خاص عنك لحين حضور ممثل قانوني.
مأمور التنفيذ
عبدالمنعم الرشيد

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب عبد الحكيم اسعد العلي وورولا محمود بهيج الاسير سند بدل عن ضائع بالعقار 300 مقسم 15 بلوك A زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب هلال اسماعيل بوكالته عن هلال عمران اسماعيل بموجب وكالة سند بدل ضائع بالعقار 4400 المقسم 35 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب خليل هلال اسماعيل بوكالته عن نفسه وبالوكالة عن هند عمر ضناوي واسماعيل ويحيى وعمر وهدية عدنان شميسم سند بدل عن ضائع بالعقار 875 مقسم 11 البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب مصطفى عبد القدوس المصطفى وكيلته ضحى المصطفى سند بدل ضائع عن عبد القدوس مصطفى عباس المصطفى بالعقار 635 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلبت وفاء توفيق دباب وابراهيم محمد سعد الدين زريقة بالاصالة عن نفسهم سند بدل ضائع بالعقار 2145 مقسم 17 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلبت المحامية أميرة الحلو بوكالتها عن منتجب سليمان ابراهيم وسعيد حسين اسكندر سند بدل ضائع بالعقار 1983 مقسم 10 بلوك A القلمون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب ليلى محمد سعدي حسون ومحمد عفيف حسون بالأصالة عن نفسهما سند بدل ضائع بالعقار 1979 – المقسم 7 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب بلال عدنان شميسم بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن هند عمر ضناوي واسماعيل ويحيى وعمر وهدية عدنان شميسم سند بدل عن ضائع بالعقار 875 مقسم 11 البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب محمد عزام بهاء الدين عويضة بالأصالة عن نفسه سند بدل ضائع بالعقار 3104 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلبت المحامية أميرة الحلو بوكالتها عن منتجب سليمان ابراهيم وسعيد حسين اسكندر سند بدل ضائع بالعقار 1983 مقسم 10 بلوك A القلمون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

دوري أبطال أوروبا

هالاند «يستقبل» دورتموند كخصم في مانشستر

يبحث ريال مدريد الإسباني حامل اللقب عن فوزه الثاني توالياً في دوري أبطال أوروبا في كرة القدم، عندما يستضيف اليوم الأربعاء عند الساعة 22,00 بتوقيت بيروت لايبزيغ الألماني الجريح، فيما يقود الهداف الفتاك النروجي إرلينغ هالاند مانشستر سيتي بطل إنكلترا أمام فريقه السابق بوروسيا دورتموند الألماني في التوقيت عينه.

في المجموعة السادسة، يستقبل ريال مدريد، بطل المسابقة 14 مرة (رقم قياسي) والفائز في مباراته الأولى على أرض ستيك الاسكتلندي 3-0، لايبزيغ الألماني الذي مُني بخسارة مذلّة أمام ضيفه شاختار دانييتسك الأوكراني 4-1.

لكن الفريق الألماني تنفس الصعداء بعد إقالة دومينيكو تيديسكو، إذ قاده مدربه الجديد ماركو روزه إلى فوز كبير على دورتموند 3-صفر، ليرتقي إلى المركز العاشر في البوندسليغا.

في المقابل، يحقّق ريال مدريد في حملة الدفاع عن لقبه في الدوري الإسباني، وهو الوحيد الذي حقق خمسة انتصارات كاملة، متربعاً على الصدارة بفارق نقطتين عن غريمه برشلونة.

يُذكر أن ريال كان قد حقق بداية بطيئة على أرضه الموسم الماضي، عندما سقط أمام شريف تيراسبول المولدافي المتواضع 2-1، قبل أن ينفض الغبار ويحرز اللقب في النهائي على حساب ليفربول الإنكليزي بهدف.

وفي المجموعة السابعة، نقل هالاند شهيته التهديفية من دورتموند إلى سيتي، فسجل له ثنائية خلال فوزه الكاسح برباعية نظيفة على أرض إشبيلية الإسباني، ينوي تكرارها عندما يواجه فريقه السابق دورتموند الذي حمل الوانه بين 2020 و2022 وسجل له 86 هدفاً في 89 مباراة.

وقال مدرب الإسباني الفذّ بيب غوارديولا «لديه حسّ خارق بالقرب من المرمى».

سجّل ابن الثانية والعشرين القادم بستين مليون يورو هذا الصيف، 12 هدفاً للفريق المملوك إماراتياً في 8 مباريات، بينها 10 في 6 مباريات ضمن الدوري الإنكليزي.

وقال المدير الرياضي لدورتموند سيباستيان كيهل لصحيفة «سبورت بيلد»: «الحظة الانتقال كانت جيدة للطرفين (...) نعرف نوعية اللاعب الذي خسرناه ونعرف أيضاً أنه سيصنع الفارق في مانشستر سيتي».

لكن غوارديولا الذي ضمّ أيضاً المدافع السويسري مانويل أكانجي من دورتموند، حذّر من تحميل هالاند المزيد من الأثقال «لن نفوز بدوري الأبطال إذا حمّلنا هالاند كل الأثقال على كتفيه»، في إشارة إلى سعي مستمر لإدارته الإماراتية منذ 2008 لإحراز أول لقب في المسابقة المرموقة.

ويحتل سيتي وصافة ترتيب الدوري الإنكليزي، بفارق نقطة عن أرسنال وبالتساوي مع توتنهام، فيما تراجع دورتموند إلى الخامس في ألمانيا بعد خسارته القاسية أخيراً ضد ليفربول، علماً بأنه استهل مشواره القاري بفوز ثلاثي على كوبنهاغن الدنماركي الذي يستقبل إشبيلية.

والتقى الفريقان في ربع نهائي نسخة 2021، عندما فاز سيتي ذهاباً وإياباً 2-1 بهدفين متأخرين لمهاجمه الشاب فيل فودن.

وفي المجموعة الثامنة، يزور باريس سان جرمان بطل فرنسا مكابي حيفا الإسرائيلي (22,00)، بعدما قاده نجمه الشاب كيليان مبابي إلى الفوز على ضيفه يوفنتوس الإيطالي 2-1 في الجولة الأولى.

ولسان جرمان ثأر قديم مع مكابي

> **يحل نابولي ضيفاً على رينجرز في مباراة أعيدت جدولتها بسبب نقص موارد الشرطة**

حيفا الذي أقصاه من الدور الأول لكأس الكؤوس الأوروبية 1999، بتعادله معه 1-1 في باريس وفوزه إياباً 3-2 بهدف قاتل في الدقيقة قبل الأخيرة، علماً بأن المضيف خسر مباراته الأولى على أرض بنفيكا البرتغالي صفر-2.

آنذاك كان يدربه الآن جيريس الذي قال لفرانس برس «يملكون نوعية تجعلهم يتفوقون على الآخرين. نجح باريس في بداياته في أوروبا، وخوصصاً نيمار. مشاركته لافتة». بيد أن تشكيلة فريق العاصمة اختلفت نوعيتها بعد نحو ربع قرن، وباتت تضم أمثال مبابي، الأرجنتيني ليونيل ميسي أفضل لاعب في العالم سبع مرات والبرازيلي نيمار أغلى لاعب في العالم.

وكان سان جرمان اللاعق وراء أول لقب في المسابقة قد زار إسرائيل أخيراً، عندما تغلب على نانت 4-صفر في كأس الأبطال (السوبر) في تل أبيب في 31 تموز/ يوليو الماضي، في أول مباراة رسمية لمدربه الجديد كريستوف غالتييه.

وفي المجموعة عينها، يبحث يوفنتوس، حامل اللقب مرتين (1985 و1996)، عندما يستقبل بنفيكا (22,00) عن تعويض خسارته الافتتاحية ومساره المتعرج في الدوري المحلي، حيث تعادل أربع مرات في 6 مباريات ليتراجع إلى المركز الثامن وسط انتقادات لمدربه ماسيميليانو اليغري.

ورغم عراقة النادين، إلا أنهما التقيا مرة واحدة في هذه المسابقة، عندما تفوق بنفيكا 2-صفر و1-صفر في نصف نهائي نسخة 1968 عندما خسر النهائي أمام مانشستر يونايتد الإنكليزي 1-4 بعد التمديد.

وفي المجموعة الخامسة، يبحث ميلان بطل إيطاليا وثالث الدوري راهناً عن فوزه الأول بعد تعادل على أرض سالزبورغ النمسوي (1-1)، عندما يستقبل دينامو زغرب الكرواتي (19,45) الذي أطاح تشلسي الإنكليزي ومدربه الألماني توماس توخل.

ويشرف على دينامو زغرب المخضرم انتي تشاتشيتش الذي قاد بيرامبدز المصري في موسم 2020، وهو يبحث عن قيادة دينامو إلى أول فوز على الفريق اللومباردي الذي هزمه أربع مرات سابقاً.

وفي مباراة أعيدت جدولتها بسبب نقص موارد الشرطة بعد وفاة الملكة إليزابيث الثانية، يحلّ نابولي الإيطالي ضيفاً على رينجرز الإسكتلندي (22,00) في المجموعة الأولى، بعد فوزه الرائع على ليفربول الإنكليزي 4-1.

رحيل

جان لوك غودار

الابن الرهيب للسينما العالمية

في فيلمه الاخير «كتاب الصور» (2018)، ودّعنا من دون أن نلاحظ ذلك

أمس، لجأ «مجنون» السينما إلى إنهاء طوعي لحياته وفق محامي العائلة. انسحب بهدوء في منزله السويسري بعدما «تعب من الحياة». رائد الموجة الفرنسية الجديدة الذي تمرّد على كلاسيكية السينما، وانخرط في مغامرة تجريبية لم تنفصل يوماً عن الهمّ السياسي والاجتماعي وقضايا عصره، طبع تاريخ الفنّ السابع بصفته مخرّباً، راديكالياً حتى «آخر نفس»

شفيق طبارة

غريبة هي علاقتنا بجان لوك غودار (1930-2022). لم نسأل أنفسنا يوماً كم يبلغ من العمر. لم نتخيل أبداً أنّ هذا الرجل سيموت. على الرغم من أنه لم يغادر منزله في رولّ في سويسرا منذ سنوات، إلا أنّ غودار بدا كأنه «بروسبيرو» الساحر الذي تخيّله شكسبير في «العاصفة» الذي يظهر من حين إلى آخر في أعجوبة جديدة. في فيلمه الأخير «كتاب الصور» (2018)، ودّعنا من دون أن نلاحظ ذلك. في هذا العمل، قدّم مقالاً مصوّراً: تاريخي، سينفيلي، أدبي، موسيقي، فلسفي، فوتوغرافي، اجتماعي، إيديولوجي. صور، مشاهد فيديو، تقارير إخبارية، اقتباسات صحافية، مشاهد من أفلام، مناظر طبيعية، موسيقى كلاسيكية، صوت بدون صورة، وصوت غودار يعلو على كثير مما سبق. احتل صوته مساحة الفيلم والصالة كلها، كأنه يودعنا ويقول في الوقت نفسه «إنني باقٍ هنا»... في هذه الفوضى العارمة الخلّاقة، في الفن والسينما التي لا يمكن تفكيكها عن أي شيء وعن كل شيء.

غودار هو السينما التي أصبحت إنساناً. هو الذي قال إنه عرف الكثير عن السينما، إلى درجة أنّه لم يستطع تعريفها إلا على أنها لغز. لعلّ غودار ليس السينما نفسها، لكنه الإنسان الأقرب إلى تحقيقها. لهذا السبب، إذا كان علينا أن نُعرّف جان لوك غودار، فسنقول إنه لغز أيضاً: من عابد للسينما الأميركية الكلاسيكية، إلى صانع أفلام اشتراكي في أواخر الستينيات، ثم صانع أعمال فيديو. العلامة الرئيسة لغودار كمخرج هو التغيير الثوري. هو مدمّر سينمائي يستخدم كل أدوات السينما وأشكالها ومواضيعها، ليعدّلها ويخلق شيئاً جديداً منها. بعد العثور عليها، سيعود ليجد طريقة لعكسها، من دقيقة صمت أو سؤال على الشاشة، إلى عنوان فرعي يتعارض مع الحوار الذي يوضحه. مع غودار كما في السينما، يمكن أن يحدث كل شيء. فهو خال من الروابط، صنع سينما خاصة به، مستعد دائماً لتكييفها، وقادر على الدفاع عن حريته الأسلوبية ووضع بصمته بين مؤسّسي مجلة «دفاتر السينما» و«الموجة الفرنسية الجديدة».

يقرّبنا غودار من سينما الاستكشاف والجمع والتجريب. عمله السينمائي عبارة عن حاوية يمكن إضافة عناصر فلسفية أو فنية أو أي عناصر أخرى إليها، باستخدام عملية التجميع في الموسيقى أو الرواية أو الشعر أو الرسم. بالإضافة إلى ذلك، يصرّ على إعادة صياغة نصوصه ونصوص الآخرين. أقل شيء أهمية للمخرج هو الخط السردي. يفجّره إلى شظايا، إلى فصول، إلى قصة خيالية ناقصة. يفصلها بطرق مدهشة، ويملأها بالاستفيضاءات أو الاستعارات أو المقارنات التي يمزج فيها تعدد اهتماماته. يبدأ من السينما التقليدية ليغيّرها ويعيد صياغتها. ويطبق الشيء نفسه على الأنواع السينمائية. وفيلم «بيارو المجنون» دليل جيد على ذلك. به ربط المغامرات بالحركة بالدراما بالحبكة البوليسية وجرائم القتل والمشاهد الموسيقية في النهاية. فيلمه يثير المشاعر التي يتطلّع غودار إلى إيقاظها. يستخدم السينما ليس فقط للرواية، لكن أيضاً للتأمل والتفكير والربط والتنوير وتفجير الحواجز. فيلموغرافيا غودار كتبت بشكل مكثف ومتعمق. نحن نتحدث عن مخرج أراد أن يصوّر السينما ونقيضها، كل السينما بما في ذلك السينما الأخرى. نظام أساسي جديد يجمع بين المفكر والمبدع والتحليل والتقنية والفنان والرجل العاطفي المنخرط في صراع سياسي ونضال جمالي وحب للمرأة لا ينتهي. أفلامه مكان لخلق الصورة أثناء بناء الأفكار، مساحة يبرز فيها المونتاج وسيولته وارتباطه وحريته في الاقتباس وترتيب القصص. غودار مصمم على التفكيك وإعادة التأطير أو العودة

> مع بداية الثورة الطلابية، بدأ باستخدام السينما كتمثيل للثورة التي مثّلها جيله

لرؤية ما لم تتم رؤيته أو تركيبه من دون رؤيته.

غودار المولود في 3 كانون الأول (ديسمبر) 1930، في باريس، قضى معظم شبابه مثل أي شخص عاش في أوروبا خلال أوائل الأربعينيات من القرن الماضي: الفرار من الحرب. السينما»، إلا أنّ اهتماماته تركزت تدريجاً على عمله خلف الكاميرا. في عام 1954، استوحى من المرحلة التي عمل خلالها كعامل بناء في موقع بناء في سويسرا بعد وفاة والده، وصوّر فيلمه القصير الأول Operation Beton (1958)، وهو عمل وثائقي استكشف فيه روتين العديد من أعمال البناء في أوروبا. في كانون الأول (ديسمبر) عام 1958، أراد تصوير فيلمه الطويل الأول بعدما كتب تقريراً عن أفلام جاك ديمي، وجال روزير، وأنييس فاردا وأصبح أصدقاء معهم، بعدما كان صديقاً لآلان رينيه. سافر إلى «مهرجان كان» وتحدث مع تروفو وقال له إنّه يريد استخدام القصة التي تعاونا عليها في عام 1956، عن سارق السيارات ميشال بروتيل، وصنع فيلم «آخر نفس» (1960) مع جان بول بلموندو وجان سيبرغ، اللذين عملا بلا نصّ، ولكن برسومات ابتكرها غودار بالتعاون مع تروفو وكلود شابرول. الفيلم الذي عرض للمرة الأولى خلال «مهرجان برلين السينمائي»، يتتبع مفهوم السينما التي تنتمي إليها «الموجة الفرنسية الجديدة» وأظهر فيه غودار مفهوم صناعة الأفلام في سرد بلا روابط، مثبّت على تقنيات وأساليب مختلفة.

جان بول بلموندو وآنا كارينا في «بيارو المجنون»

بعد فيلمه الطويل الأول، قدم 14 فيلماً من بينها: Bande A Part عام 1964، و«بيارو المجنون» (1965)، و«عيش الحياة» (1962)، و«المرأة امرأة» (1961)، و«الجندي الصغير» (1963)، و« الصينية» (1976) عن مجموعة من الشباب الماويين في باريس، وأيضاً فيلم «الفافيل» حيث تابع تحقيقات الصحافي إيفان جونسون الذي وصل إلى مدينة الفافيل المستقبلية للتحقيق في مكان وجود البروفسور فوت براون مبتكراً آلة تحكم بالحياة العقلية لسكان المدينة.

مع بداية الثورة الطلابية عام 1968، بدأ غودار باستخدام السينما كتمثيل للثورات الطلابية. لم يتوقف الأمر هنا، ففي صباح 18 أيار (مايو) 1968 خلال مؤتمر صحافي في «مسرح جان كوكتو»، جاء غودار وفرنسوا تروفو يقودان عدداً كبيراً من ممثلي السينما الفرنسية الجديدة ويطلبان وقف «مهرجان كان». بقية فرنسا كانت تعمّها التظاهرات الطلابية والعمّالية واعمال الشغب في الشوارع. وفي ساعات مقبلة ستتوقف المصانع والقطارات أيضاً. «المترو والحافلات سوف تتوقف، لذلك فإن استمرار المسابقة أمر مثير للسخرية» قال تروفو. غودار كان أكثر حدة: «نتحدث عن التضامن مع الطلاب والعمال، وأنت تتحدث عن لقطات الكاميرات والمشاهد القريبة، أنتم حثالة». وقال أيضاً إن «القضية ليست استمرار أو عدم استمرار عروض الأفلام، بل أن تظهر السينما تضامنها مع حركة الطلبة، والشيء الوحيد العملي لكي نؤكد ذلك، هو أن تتوقف كل العروض فوراً». كان غودار متجهّماً وغاضباً ليس فقط من المهرجان، لكن من السينما ككل وحتى من نفسه. الجملة التي قالها أيضاً توضح شعوره إزاء الحالة السينمائية التي فشلت في تقديم الحالة الثورية «لا يوجد فيلم واحد يظهر المشاكل التي تعرّض لها العمال والطلبة، ولا فيلم واحد سواء لفورمان أو لي أو لبولانسكي أو لتروفو... لقد فقدنا البوصلة». استمرت المناقشات والمفاوضات لساعات. وبعدما انطفأت الأنوار لعرض فيلم «نعناع بارد» لكارلوس ساورا، صعد الثوار إلى المسرح مع مخرج الفيلم والممثلة الرئيسة، وأمسك الجميع بالستار منعاً لعرض الفيلم. وقعت مشاجرات عنيفة جرح فيها غودار وطرح تروفو ارضاً، وأعلن مدير المهرجان وقتها روبير فافر لوبريه عن إلغاء العروض المتبقية لليوم. تدفق المزيد من العاملين في السينما الفرنسية إلى المهرجان، وقرر لوبريه أن يستقيل، طالباً من عمدة المدينة إخلاء قصر المهرجان، لكنه رفض. عندها، قرر لوبريه وقف «مهرجان كان السينمائي». بعد هذه السنوات وخلال حرب فيتنام، أضاف غودار إلى دائرة أصدقائه شخصيات أخرى معروفة بأصواتها الناقدة في الاحتجاجات ضد الاستبداد والحرب في فيتنام. اسّس وقتها مجموعة Dziga Vertov منهم الممثلة جين فوندا، نجمة فيلمه «كل شيء على ما يرام» (1972). خلال هذه الفترة، أخرج مع أصدقائه فيلماً وثائقياً بعنوان «بعيداً عن فيتنام» يظهرون فيه ازدراءهم الجماعي لحرب فيتنام. بعد عام 1980، عاد غودار إلى أفلام أكثر تقليدية الى حدّ ما؛ منها وثائقيات وأفلام قصيرة.

خلال الفترتين، حدد غودار أفلامه من خلال الانطباعات التي يلتقطها بضربات فرشاة سريعة وقضافة وغير متصلة عن قرب وتكتسب معنى من مسافة بعيدة. أفلام فيها تناقضات يمكن أن تفاجئنا بإعطاء صور غير حية أو غير جامدة، معنى مختلف اعتماداً على مونتاجه الخاص. أفلامه دائماً كانت فيها تعبيرات أنثوية مليئة بالحساسية والرقة، تماماً كما صور ملهمته آنا كارينا بطريقة رومانسية عاطفية غير مألوفة ومتألقة، وكما صور بريجيت باردو بالنسبة إلى غودار، فشلت الثورات، مراراً وتكراراً، كانت الحرب بغيضة، والأديان شوّهت مجتمعاتنا. لكن، لأننا نعيش في خزي رأسمالي، يجب أن نواصل الرهان على الثورة. تلاعب بلغة الأفلام في فيلمه «كتاب الصورة»، وقدم أطروحة تشاؤمية عن الإنسانية ذات محورين رئيسيين، محور ماركس بأن التاريخ يعيد نفسه، ومحور القطار كرمز لعالم لا يتوقف عن الحركة لو توقف، لا يعرف كبيراً بما يكفي لمعرفة السينما، إلى درجة أنّه يؤمن بها ويعرف تماماً كيف يسوغها كما يريد. وهكذا، بين التجريبي والوثائقي، شغل سنواته الأخيرة ليعمل في كل شيء بدءاً بالسيلوليد، والانتقال إلى الرقمي، ثم الأبعاد الثالثة في «وداعاً أيتها اللغة» (2014)، فجعل لبشرته وصوته حدود شاشته، ومعه بدأ كثيرون منّا في حب السينما، فهو له فضل علينا جميعاً. غودار كان العائلة ويظل كذلك.

شاهدناه للمرة الأخيرة على الشاشة في فيلم «أراك يوم الجمعة، روبنسون» (2018) للمخرجة الإيرانية ميترا فاراهاني، وكان معه إبراهيم غلستان. في أوائل الثمانينيات، حاول غودار وغلستان الالتقاء من دون جدوى. وقبل سنوات، حاولت ميترا فاراهاني صديقة الاثنين جمعهما، لكن الأمر انتهى بتبادل الرسائل الإلكترونية بين العملاقين كل يوم جمعة. غلستان يرسل بريداً إلى غودار يوم الجمعة، وغودار يرد عليه يوم الجمعة من الأسبوع التالي. والنتيجة وثائقي يظهر عبقرية الاثنين في فيلم مثير للقلق وللتناقض ومحفّز للأفكار. رأينا غودار في بيته، وواضح جداً ما يريد أن يقوله. اليوم غودار لم يمت، ولا السينما التي رثاها دائماً ماتت، فهو جزء منها وهي حية. لذلك غودار سوف يبقى حياً، نستطيع شم رائحة سيجاره ونسمع صوته الخشن. سوف نبحث عنه دائماً في كل فيلم نشاهده، ونعيش أياماً بين رموش آنا كارينا.

جان بول بلموندو وجان سيبرغ في «آخر نفس»

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 14 أيلول 2022 العدد 4726

على بالي

أسعد أبو خليك

الحرب ليست حرباً روسيّة ضد أوكرانيا. هي بدأت كحرب روسيّة ضد أوكرانيا لكن بعد ساعات من بدء الهجوم الروسي ــ أو قبله نظراً إلى اختراق المخابرات الأميركيّة للخطة الروسية للاجتياح ــ قرّرت أميركا وحلف الناتو أنّها بمثابة تكرار للحرب الأميركيّة في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي. وأميركا لا تزال تتعامل مع روسيا على أنّها قوة منافسة عظمى. تدرك كم أنّ أميركا والناتو سخّروا وجنّدوا كل مصادرهم وعناصر قوّتهم عندما تلاحظ أن موقعَي «درج» و«ميغا» صدحا في الحرب ببروباغندا حلف شمال الأطلسي مثل البيانات العسكريّة الأميركيّة. لم تدرك روسيا، على الأرجح، حجم العداء الأميركي لأي صعود روسي (أو صيني) عسكري أو سياسي. أميركا لا تقبل بروسيا والصين إلا في مواقع الطاعة والانصياع، والاستراتيجيّة الأميركيّة للأمن القومي الرسميّة (وهي معلنة ومنشورة في كل إدارة أميركيّة) لا تخفي نيّاتها العدوانيّة نحو البلديْن. ظنّ بوتين أنّه يستطيع أن يصفّي أموره مع جاره على طريقة الدول مع جيرانها ومن دون تدخّل خارجي. لكنّ أميركا دخلت الحرب مباشرة وكان واضحاً ـ من حجم المبالغ المرصودة لدعم المجهود الحربي الأوكراني ـ أنّ هذه حرب باردة كلاسيكيّة وأنّ أميركا تتعامل مع الخطر الصيني ـ الروسي على أنّه عودة لزمن الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعيّة. وأوروبا ـ حتى في دولها الإسكندنافية والحياديّة ـ أسفرت عن وجه إمبريالي قبيح وتبيّن أنّ كلّ تلك الدول ليست إلا أدوات في يد أميركا. الحياد الأوروبي شعار كاذب مثل شعار الحياد من بكركي (وللحياديْن راعٍ واحد). ليس من حدود للإنفاق الأميركي العسكري لإلحاق الهزيمة بالروس وليس من نقاش في الإنفاق. اليسار الظريف في الكونغرس الأميركي صمتَ، لا بل اعتنق شعارات الإمبريالية. هذه حدود اليساريّة من قبل الإمبريالية خصوصاً من داخل الكونغرس. النائبة الفلسطينيّة في ميشيغان ليست مختلفة عن النائبة الصهيونيّة من ولاية نيويورك. الكل مطيع وإلا فأنت تخرج من حلقة النقاش المقبول. لم يدرك بوتين أنّ أميركا ليست في وارد التعايش مع قوّة متوسّطة الحجم في أوروبا. إمّا السيادة المطلقة للمتغطرس الأميركي أو الحرب العظمى.

صورة وخبر

خلال الدورة الرابعة والسبعين من احتفال توزيع جوائز «إيمي» التلفزيونية التي أقيمت أوّل من أمس الإثنين، تقاسم مسلسلا «ساكسيشن» (HBO) و«لعبة الحبّار» (نتفليكس) أبرز الجوائز الرئيسية. من بين الفئات التي توّج فيها، حصل الأوّل على جائزة «أفضل مسلسل درامي» للمرة الثانية في تاريخه، في حين دخل العمل الدرامي الكوري الجنوبي تاريخ المسابقة بنيله ست مكافآت أبرزها تلك المخصّصة لـ «أفضل ممثل» والتي مُنحت لبطله لي جونغ جاي. على خطِ موازٍ، نال مسلسل «ذا وايت لوتس» (HBO) جائزة «أفضل مسلسل قصير»، وكرّر «تيد لاسو» (Apple TV+) الإنجاز الذي حققه العام الفائت بفوزه بجائزة «أفضل مسلسل كوميدي». (فريديريك جاي. براون ــ أ ف ب)

المفكرة

«جمول»... أربعون عاماً من النضال

■ بعد غدٍ الجمعة، يدعو الحزب الشيوعي اللبناني للمشاركة في المهرجان المخصّص لإحياء الذكرى الأربعين لتأسيس «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمول) أمام «صيدلية بسترس» في منطقة الصنائع (بيروت). يهدف الحدث المرتقب أيضاً لتكريم مازن عبّود (1958 ـ 2022/ الصورة)، مُطلق الرصاصات الأولى على قوّات الاحتلال الإسرائيلي في بيروت، على أن تتخلله كلمات للأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنّا غريب ووفود عربية ودولية.

مهرجان الذكرى الأربعين لتأسيس «جمول»: الجمعة 16 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ أمام «صيدلية بسترس» (الصنائع ـ بيروت).

شاكر بو عبد الله: الحلّ بالـ «كوديين»

■ في 21 أيلول (سبتمبر) الحالي، يضرب شاكر بو عبد الله (الصورة) موعداً جديداً مع محبّي الـ «ستاند أب كوميدي» من خلال عرضه «كوديين» الذي قدّمه الشهر الماضي في مسرح «دوّار الشمس». هذه المرّة، سيكون اللقاء في «مترو المدينة» (الحمرا)، حيث يقدّم بو عبد الله جرعات كبيرة من الضحك المتواصل متناولاً مواضيع «اجتماعية وسياسية وفلسفية»، متطرّقاً في الوقت نفسه إلى العلاقات، ومحاولاً معالجتها بطريقة «عبثية ومضحكة في معظم الأحيان»، وفق ما قال في اتصال سابق معنا.

عرض «كوديين»: الأربعاء 21 أيلول ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

أنغام أرمنية في «أونوماتوبيا»

■ هناك فورة في مجال النشاطات الموسيقية الحية ذات الطابع غير التجاري والأجواء الحميمة في حانات بيروت. معظم الأنماط ممثّلة على الساحة البيروتية، ومنها الموسيقى الأرمنية التقليدية التي تحظى في 21 أيلول (سبتمبر) الحالي بأمسية مميّزة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ السيوفي) يحييها الثنائي كيفورك (الصورة) وناريغ كيشيشيان. الأوّل يعزف على آلتَي نفخ من عائلة الآلات التقليدية في أرمينيا ومحيطها، هما الدودوك (Duduk ـ الأكثر انتشاراً وشهرةً) والـ Shvi (نوع من أنواع الفلوت). أما الثاني، فيعزف على آلة إيقاع آتية من القارة الآسيوية (من الهند إلى أرمينيا) اسمها Dhol وهي كناية عن طبل له أشكال عدّة، يُضرَب من الجهتَين أو من جهة واحدة، وتختلف تسميته وشكله وطريقة العزف عليه بين شعوب وأخرى. وفي السهرة المرتقبة، سيتعرّف الجمهور على نسخته الأرمنية. وكما جرت العادة، يعود ريع هذا الموعد لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Armenian Vibes: الأربعاء 21 أيلول ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com